الرّابعُ[١]: **النَّهيُ**[٢]. **وحرفه (لا) الجازمةُ**؛ نحو: (لا تَفْعلْ)؛ **وهو كالأَمرِ في أحكامه**؛ كما في[٣] كونِ أصلِ استعمالِ صيغته للاستعلاءِ، وفي إفادةِ الوجوبِ وعدمِها، وفي توليدِه بحسبِ القرائن ما يُناسبُ المقامَ؛ كالدُّعاءِ[٤]- مثلاً - في قول الْمُبتهلِ إلى الله: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا﴾[٥]، وغير ذلك ممّا عَرفته[٦] في الأمرِ[٧].

= الإرشاد؛ كقوله تعالى : ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيْدَيْنِ ...﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٢٨٢] .

الامتنان؛ كقوله تعالى : ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ﴾ [سورة الأنعام؛ من الآية: ١٤٢] .

التّسخير؛ كقوله تعالى : ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِيْنَ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية : ٦٥] .

التّعجيز؛ كقوله تعالى : ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية : ٢٣] .

الاحتقار؛ كقوله تعالى : ﴿أَلْقُواْ مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [سورة الشّعراء؛ من الآية : ٤٣] .

(١) أي : من أنواع الطّلب .

(٢) وهو عند المصنِّف ـــ كما اتّضح من تعريف الأمر ـــ اقْتضاءُ عدم الفعل بالقول استعلاءً . ينظر : شرحه لمختصر منتهى السّؤل : (٢/٩٤ ـــ ٩٥) .

(٣) هكذا في الأصل : « كما في » . وفي أ، ب : « كفى » .

(٤) كلمة : « كالدُّعاءِ » ساقطة من أ .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٨٦ .

(٦) في أ : « عرفه » .

(٧) جملة : « وغير ذلك ... الأمر » ساقطة من ب .

وهُمَا للفَور أو التَّراخي اختُلف في أنَّ الأمرَ والنّهيَ لأيٍّ منهما[١]، اختيارُ[٢] المصنِّف أنَّ الحالَ لا يخلُو من وجودِ / القرينة الدَّالة على أَحدهما أَوْ لا؛ فَإن قامت القَرينةُ على الفَوْريّة أو على التَّراخي[٣] **فيعتمدُ القَرينةَ**، ويكونُ[٤] كلٌّ واحدٍ منهما لما قامت القَرينةُ عليه . وإن لم تقمْ قرينةٌ وهو المراد بقوله : **ودونها؛ فالظّاهرُ أنَّهُما للفورِ؛ كالنِّداءِ والاستفهامِ**؛ فإنّهُما بالاتّفاق يدلاّن على الفورِ[٥] . [٤٩/ب]

وللعُرفِ[٦]؛ أي : ولأنَّ العرفَ **يستحسن الْمُبادرة**؛ أي : مبادرة

---

(١) وحاصل الخلاف أَقْوال عدّة منها :

١ ــ أنَّهما يقتضيان الفور .

٢ ــ أنَّهما لا يقتضيان الفور، ويجوز التَّأخير عن أوّل وقت الإمكان .

٣ ــ التّوقّف .

٤ ــ البناءُ على القرينة .

٥ ــ التَّفريق بين الأمر والنّهي؛ فالنّهي على الفور، والأمر يجوز تأخيره . ولكلٍّ قولٍ دليله الّذي يؤازره .

ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (م١ : ١/١٥٣ ــ ١٥٩)، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : (٩٤ ــ ٩٧) .

(٢) في ب : « اختار » .

(٣) في ب زيادة : « وهو المراد بقوله » .

(٤) في أ : «فيكون » .

(٥) ينظر : شرح مختصر منتهى السُّؤل؛ للإيجيّ : (٢/٨٤) .

(٦) هكذا ــ أيضاً ــ في ب، ف . وفي أ : « والعرف » .

المأمورِ؛ كالعبدِ إذا أَتى فعلَ المأمورِ به فيما إذا قالَ له سيِّدُه[١]: (اسْقني ماءً)؛ فإنَّه يَسْتحسن العرفُ سقيَه على الفَوْرِ، ولوْ لَمْ يكن ظاهرًا للفورِ لما كان كذلك . **ويذمُّ** العرفُ **بعدمها**؛ أي : بعدمِ المبادرةِ إليه، ولهذا لو أَخَّرَ العبدُ السَّقي عُدَّ عاصيـــًا، ولولا أَنَّه للفورِ لَما عُدَّ .

ويَسْتَهجنُ النَّهيَ قبل الفعل؛ كـــ(لا تَسْقني) بعد (اسقني) قبلَ السّقي؛ فإنَّ العرفَ يَسْتهجنه؛ وذلك لتَبادر الفهم إلى التَّنافي بين الحكمين، ولولا أَنَّه للفور لما فُهم التَّنافي . **ويُعَدُّ**؛ أي: وَيَعُدُّ العرفُ النَّهي قبل الفعلِ **إبطالاً له**؛ للأمر، ولولا أنّه للفورِ لما كان كذلك؛ لجوازِ الإتيانِ به فيما بعدُ .

قال في المفتاحِ[٢]: « الأمرُ والنَّهيُ حقُّهما الفور . والتَّراخي مَوْقُوفٌ على قرائن الأحوال »، ومغايرتُه لِمَا في المختصر ظاهرةٌ[٣].

ثُمَّ اعلم: أنَّ التَّعلّق بالاستحسان والاستهجانِ ممّا زادَ على المفتاح.

وهُمَا؛ أي : الأَمرُ والنَّهي، **للمَرَّةِ أو للاسْتمرار**[٤]؛ اختلفَ فيه

---

(١) هكذا جاءت العبارة في الأصل . وفي أ، ب : «كالعبد مثلاً إلى فعل المأمور به كما إذا قال لعبده ».

(٢) ص : (٣٢٠) .

(٣) لكونه جعل الفوريَّة أصل ثابت للأَمر والنَّهي، وقرائن الأحوال صارفة عن الأصل إلى التَّراخي . بخلاف ما في المختصر فإنّه جعل قرائن الأحوال أصل في الدّلالة على الفور أو التَّراخي وما لم تعلم فالظّاهر أنّها للفور ـــ كما هو نصّ كلامه المتقدّم ـــ.

(٤) في الأصل : « وللاستمرار » بالعطف بالواو . والصّواب من : أ، ب، ف .

على مذاهبَ، **والوجهُ أنّه** [أي : الطّلب بهما][1] **إمّا لقطعِ الواقع؛ فللمرّة، أو لاتّصاله؛ فللاسْتمرارِ**؛ أي : يُنظرُ إنْ كان الطّلبُ بهما راجعـًا إلى قَطْع الواقع؛ كقَولِك في الأمرِ للسَّاكنِ : (تحرَّكْ)، وفي النَّهي للمُتحرِّك : (لا تتحرَّك)؛ فللمرَّة، وإنْ كانَ راجعـًا إلى اتِّصالِ الواقعِ واستدامته؛ كقولك في الأَمر للمتحرِّك : (تحرَّك)، وفي النَّهي للمتحرّكِ : (لا تَسْكُن)؛ فللاستمرار؛ **وليس أمراً لتحصيل الحاصل؛ لتوجّهه إلى المستقبل**؛ إشارةٌ إلى سؤالٍ وجواب؛ أي : فإن قُلْتَ : قولك في الأمر للمتحرِّك : (تحرَّك)، أمرٌ بتحصيل الحاصل؛ قلتُ : ليس كذلك؛ لأنَّ الطَّلبَ حالَ وقوعه يتوجّهُ إلى الاستقبالِ، ولا وُجودَ في الاستقبالِ قبلَ صَيْرورتهِ حالاً .

---

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . على أنَّ ((بهما)) ساقطة من ب .

خـــاتـــمةٌ :

هذه الأربعةُ؛ أي : التَّمنِّي، والاسْتفهام، والأَمر، والنَّهي، **تُعين**[١] **على تقدير الشَّرط بعدها**؛ بعدَ كلِّ واحد من هذه الأربعة؛ لكونها قرائنَ صالحةً لإضمار الشَّرط بعدها؛ **نحو** : ﴿**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثْنِي**﴾[٢] **بالجزمِ**[٣] في صورة الأَمر؛ نحو: إنْ تهبْ لي وليًّا يرثْني . **والرَّفع بالاستئناف**؛ أي: قراءة رفع[٤] ﴿يَرِثُنِي﴾ على الاستئناف[٥]. **دون الوصفِ لئلاَّ يلزم منه أنَّه لم يُوهب**[٦] له وليٌّ يرثه؛ **إذْ ماتَ يحيى قبله**؛ أي: قبل [موتِ][٧] زكريَّا[٨].

---

(١) هكذا - أيضـًا - في ب، ف . والكلمة ساقطة من : أ .

(٢) سورة مريم؛ من الآيتين : ٥ ، ٦ .

(٣) وهي قراءة أبي عمرو والكسائيّ والزّهريّ والأعمش وطلحة؛ على أنّه جواب للدُّعاء . ينظر : النّشر في القراءات العشر : (٣٢٨)، وتفسير الرّازي : (٥٠٧/٧ - ٥٠٨)، وفتح القدير : (٣٢٢/٣) .

(٤) في الأصل : « الرَّفع » والصَّواب من : أ، ب .

(٥) فكأنّه قيل : ما يصنع لك ؟ قال : يرثُني . وعليه فإنّ قول زكـــريّا -عليه السَّلام-: ﴿يَرِثُنِي﴾ خارج عن السُّؤال الَّذي سأله ربّه .

(٦) في هذا ردّ على قراءة من رفع ﴿يَرِثُنِي﴾ على الوصفيَّة؛ وهي القراءة المشهورة . ينظر : المصادر السّابقة .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٨) قال أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة دافعـــًا الاعتراض المتّجه على قراءة الرَّفع (شرح =

وقَالَ : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ ﴾(١)؛ أيْ : إن قُلْتَ لهم أقيموا يُقيموا، ونحو : (ليتَ لِي مالاً أُنفقه) في التَّمنِّي؛ أيْ(٢): إنْ أُرْزَقْهُ(٣) أُنفقه، ونحو : (أين بَيْتُك أزُرك) في الاستفهام؛ أي : إن أعرفه أزركَ؛ ونحو : (لا تكفر تَدْخُل الجنَّةَ) في النَّهـــي؛ أي : إن لا تكفُر تدخل الجنّة .

وقد يُقدَّرُ الجزاءُ؛ أي : كما يجوزُ تقديرُ الشَّرط يجوزُ تقديرُ الجزاءِ بقرائنِ الأَحوال **بعد الشَّرط؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾**(٤)؛ **أيْ : ألسْتُم ظالمين**، وقد تُركَ بدليلِ ذكرِ الظُّلمِ عُقيبه؛ كما قالَ **بدليلِ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾**(٥).

= الفوائد، مجهول، : ١٦١/أ) : « والحقّ أنّ الرّفع على الوصف غير ممتنع لأنّ المراد بقوله : ﴿ وَلِيًّا يَرِثُنِى ﴾ هو الولد كنايةً، وكأنّه قال : فهب لي من لدنك ولدًا، ولا يلزم من هذا كونه وارثًا بالفعل؛ فإنّ الكناية ينبغي أن لا تكون منافية لإرادة المعنى الأصلي؛ لا أن يكون المعنى الأصلي مرادًا البتّة؛ على أنّ المراد بالإرث ههنا الحبورة والنّبوّة ... وقد ورث -عليه السّلام- الحبورة والنُّبوَّة ».

(١) سورة إبراهيم؛ من الآية : ٣١ .

(٢) « أي » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « أرزقني » والصّواب من أ، ب، المفتاح .

(٤) سور الأحقاف، من الآية : ١٠ . وسيأتي بقيّتها عقب الشّرح مباشرة ويلحظ أنّ الاستشهاد ورد بجزء الآية ضمن كلام المصنّف وجزء آخر ضمن كلام الشّارح . ويقويّه رواية ف . أمّا في : أ، ب؛ فقد ورد الاستشهاد كاملاً ضمن كلام المصنّف .

(٥) سورة الأحقاف، من الآية : ١٠ وهو تمام الآية المتقدّمة .

الخامسُ[١]: **النِّداءُ** . **وقد سبق** ذكرُه وما يتعلّقُ به من حُروفه، وتفصيلِ الكلامِ في إعرابه ومعانيها[٢]. **في النَّحوِ**[٣]؛ **وهنا شيءٌ يُشْبِهُه**؛ أيْ: هُنا نَوعٌ من الكلامِ صُورتُه صُورة النِّداء . **وليس به**؛ أي[٤]: بالنِّداء؛ **نحو**: (**اللَّهمَّ اغفر لَنَا أيَّتُها العصَابةُ** [٥])؛ فإنَّ صُورَته صورةُ النِّداءِ، ولكن هو **للاختصاص**؛ أي : اللَّهمَّ اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب؛ كقولهم: (أمَّا أنَا فأفعلُ كذا أيّها الرَّجلُ)؛ أي : أنا أفعل كذا مُتخصّصـًا بذلك مِنْ بين الرِّجالِ .

والسِّرُّ فيه: أنَّ في كلامهم ما هُو لمعْنى[٦]؛ ثُمَّ يَنْقلون إلى معنى آخر بحذفِ قيدٍ لغرضٍ؛ كما أنَّه لتخصيصِ المنادى بطلبِ الإقبالِ؛ فنُقِل إلى مَعْنى الاخْتِصاصِ مَحْذوفـًا منه قيد طلبِ الإقبالِ، وكما أنَّ الهمزةَ للاستفهامِ عن المستويين فيُحذفُ قيدُ الاستفهام ويبقى لمستويين[٧]؛ نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[٨] الآية كما مَرَّ[٩].

---

(١) أي : من أنواع الطَّلبِ .

(٢) في الأصل : «ومعانيه» والمثبت : من أ، ب، المفتاح .

(٣) ينظر : المفتاح؛ قسم النَّحو ص (١٠١ ــ ١٠٢) .

(٤) « أي » ساقطة من أ .

(٥) العِصابةُ : جماعة ما بين العشرة إلى الأربعين . اللّسان (عصب) : (٦٠٥/٢) .

(٦) في أ : « بمعنى».

(٧) في الأصل : «المستو بين» والصّواب من : أ، ب .

(٨) سورة البقرة، من الآية : ٦ .

(٩) راجع ص (٤٧٩-٤٨٠) قسم التّحقيق .

تـــذنيـــبٌ

قد يوضعُ الخبرُ مَوْضعَ الطَّلبِ[١] إخراجـــًا للكلامِ لا على مُقْتضى الظَّاهرِ؛ كما أُخرج (أيُّهَا[٢] الرَّجلُ) من الطّلبِ إلى الخبرِ عن الاختصاصِ؛ وذلك **لوُجوهٍ** من الأَغْراضِ :

الأَوَّل: التَّفاؤُلُ بالوقوعِ؛ كما إذا قيـــلَ لك في مقامِ الدُّعاء : (وفَّقك اللهُ للتَّقوى) بدل قوله : (اللّهمَّ وفِّقه له)؛ كأنَّه يتفاءلُ بلفظِ المُضيِّ على عدّه[٣] من الأمورِ الحاصلةِ الّتي حقُّها الإخبارُ عنها بأفعالٍ ماضيةٍ .

ومنه؛ أيْ: من التَّفاؤُل:/ تسميةُ **المفازةِ للفلاةِ** المهْلكة، **والنَّاهلِ** - [٥٠/ب] وهو الرَّيّان - **للعَطْشانِ، والسَّليم** - وهو ذُو السَّلامة - **للَّديغِ**؛ إطلاقـــًا للضدِّ على الضِّدِّ تفاؤُلاً به، واحْترازًا عن التَّلفُّظِ بالفلاةِ، والعطشانِ، واللَّديغِ.

ورُوعِي التَّفاؤلُ **حتَّى**[٤] **لَمْ يكتب** المترسّلون[٥] **للمُخدَّراتِ**[٦] في

---

(١) لما استوعب الكلام في الخبر والطّلب وأقسامهما على مقتضى ظاهر الحال ناسب أن يختم كلامه بما يشترك بينهما؛ وهو أنّ كلّ واحدٍ منهما يخرج لا على مُقْتضى الظّاهر ويذكر في موضع الآخر .

(٢) في أ، ب : « يا أيها » ولا اختلاف فالمقدَّر كالثّابت .

(٣) في ب : « غيره » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٤) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في أ، ف . وفي ب : « حيث » .

(٥) في الأصل، ب : « المرسلون » . والمثبت من : أ؛ إذ المراد أعمّ من توجيه الخطاب إليهنّ .

(٦) المُخدَّرات : جمع مخدَّرة؛ وهي المرأة الّتي لزمت الخِدر، والخِدرُ ستر يُمدّ للجارية =

مكاتبتهنَّ: **أدامَ اللهُ حراستها**[١]؛ احترازًا عن لفظي[٢] الحِر؛ وهو: الفرجُ، والاست؛ وهو : الدُّبر؛ بل عن تَصْحيفهما . وكذلك لَمْ يُكتبْ لَهُنَّ[٣] : أدام الله أيّامها إلى قيامِ السّاعة وساعةِ القيامِ؛ لمثل ما ذكرنا[٤].

بلْ لم يُهدِ الظُّرفاءُ السَّفَرْجَل إلى الأحبَّاءِ لاشْتِماله على حُروفِ سَفَرٌ جَلٌّ؛ أي: عَظُم .

وإذا راعُوا في أمثالِ [ذلك] [٥] هذه[٦] - ممّا هو بعيدٌ - ففي بابِ التَّفاؤلِ إلى الّذي هو أقربُ منها بالطّريق الأَوْلَى .

ومنه؛ أي: من التَّفاؤُلِ **قولُ نائبِ**[٧] **هارون**[٨] الخليفة **وقد سأَلَه**؛ أي:

= ناحية البيت . ينظر : اللّسان : (خدر) : (٤/٢٣٠ ــ ٢٣١) .

(١) أي : أدام الله محافظتها .

(٢) في الأصل، ب : « لفظ » والصّواب من : أ .

(٣) في أ، ب : « لا يكتب الكُتّابُ ».

(٤) من الاحتراز عن تصحيف « أيّام » إلى « أيام » جمع أيِّم؛ وهي المرأة الّتي لا زوجَ لها سواء كانت بكرًا أو ثَيِّبًا . وكذلك الاحتراز عن ما يمكن أن يتوهّم من : « ساعة القيام » : أنّه ساعة النُّعوظ .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت أ . وفي أ : « في المثال ذلك » . ومراده بـ«ذلك » في قوله : « أمثال ذلك » أي : السّفرجل .

(٦) أي : هذه المعاني .

(٧) هكذا في الأصل، أ، ب، ف . وفي المفتاح أنّه كاتبه والأَوْلى ما في المفتاح لوجود ما يؤازره في بعض الكتب البلاغية الأخرى كالمصباح : (٩٢) وشروح المفتاح . ولعلّ ما ورد عند المصنِّف تصحيفٌ وتحريفٌ تابعَه عليه الكرمانيُّ .

(٨) هو / أبو جعفر؛ هارون بن محمّد بن المنصور (الرَّشيد)؛ خامس خلفاءِ الدَّولة =

هارونُ إيّاه **عن شيء : لا وأيد اللهُ الأميرَ**؛ تاركـًا عبارةً عليها الأغبياءُ؛ وهو قولهم : لا، أيَّد اللهُ؛ بتركِ الواوِ الموهم لانسحابِ النَّفي على الفعلِ .

قيلَ : لمّا سمع الصَّاحبُ[1] بن عبَّادٍ : لا وَأَيّدك[2] اللهُ؛ قال : هذه الواوُ أحسنُ من واواتِ الأصداغِ[3] في خدودِ المردِ الملاحِ .

وآخر لِغَيْره؛ أي : ومنه قولُ شَخْصٍ آخر لغيرِ هَارون، **وقد سأَله**

= العبَّاسيّة . ولد بالرَّيِّ سنة (١٤٩هـ) ونشأ في دار الخلافة ببغداد . بُويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة (١٧٠هـ (فقام بأمورها خير قيام . توفّي في سناباذ من قرى طوس سنة (١٩٣هـ (.

ينظر في ترجمته : تاريخ خليفة : (٤٣٧، ٤٦١)، تاريخ اليَعقوبيِّ : (٢/٤٠٧ - ٤١٣)، وتاريخ الأُمَم والملوك: (٨/٢٣٠)، وشذرات الذّهب: (٢/٤٣١).

(١) هو / أبو القاسم؛ إسماعيلُ بن عبَّاد بن عبَّاس الطَّالقانيِّ . أديبٌ كاتبٌ، استوزره مؤيّدُ الدَّولةِ ابن بويه الدَّيلميّ، ولُقّب بالصَّاحب لصحبته إيّاه منذُ الصِّغر، وقيل لصحبته الوزير ابن العميد . ولد في الطّالقان سنة (٣٢٦ هـ) وتُوفّي بالرّيّ سنة (٣٨٥هـ(. له عدَّةُ مؤلّفات منها : « الوزراء »، و « الكشف عن مساوئ المتنبّي ».

ينظر في ترجمته : يتيمة الدَّهر : (٣/١٨٨)، معجم الأدباء : (٦/١٦٨)، الإمتاع والمؤانسة : (١/٥٣)، وفيات الأعيان : (١/٢٣٠ ــ ٢٣٤) .

(٢) في الأصل : « وأيد ». والصَّواب من : أ، ب .

(٣) الأصداغ : جمع صُدْغٌ وهو ما انحدر من الرّأس إلى مركب اللّحيين . اللّسان : (صدغ) : (٨/٤٣٩) . ولعلّ مراد الصّاحب بن عبّاد بقوله : «واوات الأصداغ» الشّعر المعقرب المتدلّي على الصّدغ؛ لكونه يشبه في استدراة أطرافه الواوات. وقيل : إنّ الصّدغ يطلق حقيقة على الشّعر المتدلّي فلا يحتاج إلى إيضاح . ينظر : المصدر السّابق، جزؤه وصفحته .

عن شجرةٍ رآها من بعيد: (**ما هذه الشَّجَرةُ** ؟) والحالُ أنَّها شجرةُ الخلافِ[١]: (**هي**[٢] **شجرةُ الوفاقِ**)؛ تفاديـاً عن التَّلفُّظِ - في حضـرته - بلفظِ الخلافِ .

فخلعَا؛ أيْ : هارونُ وغيُره **عليهما**؛ أيْ : كسواهُما حُلَّة التَّشريفِ .

حُكي[٣] أنَّ هارونَ سأل مأمونـاً[٤] عن جَمْعِ المِسْوَاكِ؛ فَقَال : مَحاسِنُك يا أمير المؤمنين؛ فجعله وليَّ عهدِه، وقدّمَه على مُحَمَّدٍ الأمين[٥]

---

(١) هي صنف من الصّفصاف، وليس به، وهو بأرض العرب كثيرٌ ويسمّى السّوجز، وأصنافه كثيرة وكلها خوار ضعيف، وزعموا أنّه سمّي خلافاً لأنّ السّيل يجيء به سبياً فينبت من خلاف أصله؛ قاله أبو حنيفة . ينظر : النّبات لأبي حنيفة : (١٤٢/٥)، معجم أسماء النّباتات : (٥٣) .

(٢) في ب : « وهي» ولا وجه لزيادة الواو .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « يحكي » .

(٤) في أ : «المأمون » .

وهو : أبو العبَّاس؛ عبد الله بن هارون (الرَّشيد) بن محمّد (المهديّ) بن أبي جعفر المنصور . سابع خلفاء بني العبّاس ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفّي سنة (٢١٨هـ) .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٨/٦)، البداية والنّهاية : (٢٩٨/١٠ - ٣٠٥)، مروج الذّهب : (٢٤٧/٢)، سيرُ أعلام النّبلاء : (٢٧٢/١٠) .

(٥) هو / أبو عبد الله؛ محمَّد بن هارون (الرّشيد) بن محمّد (المهديّ) بن أبي جعفر المنصور . سادس خلفاء بني العبَّاس ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفّي سنة (١٩٨هـ).

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٤٠٥/٥)، البداية والنّهاية : (٢٦٣/١٠ - ٢٦٥)، تاريخ الأمم والملوك : (٣٦٥/٨)، سيرُ أعلام النُّبلاء : (٣٣٤/٩) .

بهذه النُّكتة .

الثّاني : إظهارُ الحرصِ على وُقوعه؛ كأنّه لكثرةِ ما ناجى به نفسَه[1] انتقشَ صورتُه؛ لأنَّ الطَّالبَ متى تبالغَ حرصُه فيما يطلُبُ ربَّما انتقشتْ **في الخيال** صورته ــ لكثرةِ ما ناجى[2] به نفسَه ــ **فخاله واقعــاً؛** فتخيَّلَ إليه غيرُ الحاصلِ حاصلاً .

الثّالثُ : الكنايةُ . لحُسْنها؛ أي : لحُسْنٍ فيها ليس في التَّصريحِ؛ كقول العبْدِ للمولى إذا حوَّلَ عنه الوجه : (ينظر المولى إليَّ ساعة) . أمَّا كونه كنايةً؛ / فلأنّ (ينظر) مُستلزمٌ لقوله : أَطلبُ أن ينظر المولى إليَّ ساعةً . [أ/٥١]

أو للتَّأدبِ لاحْترازِه عن صُورةِ الأمرِ فيه .

أو لهما؛ أي : للحسنِ والتَّأدُّب معــاً .

الرّابعُ : حملُ المخاطبِ على الْمَذْكور **أَبْلغ حملٍ، بأَلطف وجهٍ؛ نحو : (تأتيني غدًا)** إذا صَدَر. **ممَّن تَكْره** أَنْت **أن يُنْسبَ** ذلك الصَّادر عنه **إلى الكَــذبِ؛** فإنَّــه إذا قــالَ لك ذلك وأَنْت تكــره نسبته إلى الكذبِ ــ لزمك إتيانه غَداً وإلاَّ صار مَنْسوبــاً إليه؛ بخلافِ ما لو قال : (ائتني غدًا) فإنّه لا يَلْزمُك ما لَزِمك في صورةِ الخبر .

أو غيرِ ذلك المذكورِ من الوجوه الأربع حسب المقامات والمناسبات .

---

(١) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ : « ما يناجي نفسه » .

(٢) في أ : « يناجي » .

فاعتبره في القرآن وتأمّل قال - تعالى -: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بني إِسْرَاءِيْلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ**﴾[١] في موضع (لا تعبدوا)[٢]، وهو أبلغُ من صريح النَّهي؛ لِمَا فيه من إيهامِ أنَّ المنهيَّ مُسارعٌ إلى الانتهاءِ؛ فهو يُخبر عنه؛ كما تقول : (يذهبُ فلان يقول لزيدٍ كذا) تريدُ الأمر، وتُظْهر أنَّه مسارعٌ إلى الامتثال؛ فأنت تُخبرُ عنه؛ وقالَ: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ**﴾[٣] في موضع (لا تسفكوا)[٤] على نحو ما سبق .

ومنه؛ أي: من قَبيلِ وضعِ الخبرِ موضع الطَّلبِ قولُ البلغاءِ في الدُّعاءِ: (**رَحِمَهُ اللهُ**) .

وقد يُوضع الأمرُ موضعَ الخبر[٥]. وفي المفتاح وإن عَمَّم وضع الطَّلبِ موضع الخبرِ[٦]، لكنَّ الأمثلة خصّصتهُ[٧] بالأمر . **للرِّضا بالواقع** . إظهارًا إلى درجةِ **حتَّى كأنَّه**؛ أي: [كأنَّ][٨] ذلك الشَّيء المَرْضِيّ.

---

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٣ .

(٢) في ب :«لا تعبدون » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٤ .

(٤) في ب : « لا تسفكون » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٥) عطف على قوله :«قد يوضع الخبر موضع الطَّلب » .

(٦) ينظر : المفتاح : (٣٢٦) .

(٧) في ب : « خصّصتها » ولا وجه للتّأنيث .

(٨) ما بين المعقوفين أورد محرّفًا بالزِّيادة في الأصل هكذا : « كأنّه » ثمّ شُطب عليه توهّمًا أنّه تكرارٌ للكلمة قبله . والكلمة مثبتة من أ، ب .

مطلوبٌ؛ قال كُثَيِّر(١) - بضمِّ الكافِ، والثّاءِ المثلّثة المَفْتوحةِ، والياءِ المشدّدةِ المكسورةِ -:

أَسِيئي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لا مَلُومَةٌ(٢)

لَدَيْنا ولا مَقْلِيّةٌ(٣) إِنْ تَقَلَّتِ(٤)

وعليه ورد قوله - تعالى - : ﴿ **اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُم**

---

(١) هو/ أبو صخر؛ كُثَيِّر بن عبد الرّحمن بن الأسود الخزاعيّ . شاعر تتيَّم بعزّة فشهر بها، امتدح بني أُميّة ونال أُعطياتهم . له ديوان شعر مطبوع . توفّي سنة (١٠٧هـ)، وقيل غير ذلك .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشّعراء لابن سلاّم : (٥٤٠/٢)، والشّعر والشّعراء : (١٢١)، عيون الأخبار : (١٤٤/٢)، معجم الشّعراء : (٢١٦) .

والبيت من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر : (١٠١)، والشّعر والشّعراء « تحقيق أحمد شاكر » : (٥١٥/١)، وعيار الشّعر : (٨٥)، وأمالي القالي : (١١١/٢) .

واستُشهد به في المفتاح : (٣٢٦)، والمصباح : (٩٠)، والإيضاح : (٨٣/٣) .

قال الخطيب القزوينيّ في الإيضاح: (٨٣/٣): «ووجه حسنه : إظهار الرّضا بوقوع الدّاخل تحت لفظ الأمر؛ حتّى كأنّه مطلوب، أي : مهما اخترت في حقّي من الإساءة والإحسان فأنا راض غاية الرّضا؛ فعامليني بهما وانظري هل تتفاوت حالي معك في الحالين » .

(٢) ملومةٌ بالرّفع : خبر مبتدأ محذوف؛ أي لا أنت ملومة .

(٣) مقليّة: اسم مفعول من قلى؛ وهو: البغض . ينظر : اللّسان: (قلي): (١٩٨/١٥).

(٤) تقلّت : تبغّضت . ينظر : اللّسان : (قلي) : (١٩٨/١٥) . وفي الكلمة التفات من الخطاب إلى الغيبة .

﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِيْنَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾[1].

وهو للتّسوية للمخاطبِ بين أن يفعلَ الإِسَاءَة والإِحْسَان؛ لأَنَّ المرادَ بالأَمر الإيجابُ المانعُ عن التَّرك، **لكن مع مَيْلٍ** [أيْ : مع ميلِ المتكلّم][2] **إلى كلِّ مَا اختارَه**؛ أي : لكن مع إِظْهار مزيدِ الرِّضا والْمَيلِ بأَي ما اختارَ المخاطبُ في حقِّه من الإساءةِ أو الإحسان، ولولا ذلك لكان مُقْتضى المقامِ أن يقول : (أنا راضٍ بما تفعلين ولا أُلومك أحسنتِ إلينا أو أَسأتِ) على سَبيل الإخبار .

وكذا في الآية الكريمة؛ المرادُ : التَّساوي بين الأَمرين في عدمِ الإفادةِ لهم؛ وكانَ حَقُّه أَنْ يُقال : (لنْ يغفر اللهُ لهم استغفرت لهم / أو لم تستغفرْ). [٥١/ب]

أو ميلِ المخاطبِ إليه؛ عطفٌ على قوله : (للرِّضا بالواقع)؛ أي: قد يوضعُ الأمرُ موضعَ الخبرِ لميلِ المخاطبِ إلى الوقوع؛ **نحو**: (**إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**)[3]؛ أي : صنعتَ ما

---

(١) سورة التّوبة؛ من الآية : ٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ . لمزيد من الإيضاح .

(٣) حديثٌ أخرجه البخاريّ في صحيحه : (٩/٥) وأبو داود في سننه : (١٤٨/٥ - ١٤٩) بلفظ : «فافعل» وهو إحدى الرِّوايتين عند البخاريّ، وابن ماجه في سننه : (١٤٠٠/٢)، والإمام أحمد في مسنده : (٢٧٣/٥) . قال ابن حجر في فتح الباري : (٦٠٥/٦) : « هو أمر بمعنى الخبر أو هو للتَّهديد ... » . ومثله قال ابن الأَثير في النِّهاية . ينظر : (٥٥/٣) .

=

شئت[١]؛ وذلك لميلِ المخاطبِ إلى صُنْعه؛ فكأنَّه مَصْنوعٌ؛ فيُخبر[٢] عنه؛ وهذا الوَجْهُ قد زِيدَ على المفتاح .

تَمَّ علمُ المعاني بعون الله تعالى ختمَ الله عاقبة أمرنا بالخيرِ والحسنى .

= والحديث جرى مجرى المثل . ينظر : كتاب الأمثال في الحديث النّبويّ لأبي الشّيخ الأصبهانيّ : (١٢٢) .

(١) في أ زيادة : « أو تستحيي ما تشاء » ولا يستدعيها المقام .

(٢) في ب : « فخبر» .

الفصل الثّانِي :
في عِلْمِ البَيَان

الفصلُ الثّاني : في علمِ البيانِ

وقدْ مَرَّ ما يحتاج إليه؛ من الحدِّ[١]؛ والغَرضِ؛ وغيرِ ذلك[٢].

ولَمَّا كان علمُ البيانِ معرفةَ مراتبِ العباراتِ في الجلاءِ ــ أرادَ أن يُبيِّن أنّ **تفاوتَ العبارات** [الدّالّة على مَعْنى واحدٍ][٣]واختلافَ الطُّرقِ المؤدِّية إليه[٤] **في الجلاءِ** والخفاء **لا يُمْكنُ بالدّلالة الوضعيّة**[٥]؛ لأنّك إذا أردتَّ تشبيهَ الخدّ بالوردِ في الحُمْرة ــ مثلاً ــ وقلتَ : (خَدٌّ يُشْبهُ الورد فيها[٦]) ــ لا يُمكن أن يكون كلامٌ مؤدٍّ لهذا المعنى بالدّلالة الوضعيّة أكملَ منه في الوضوحِ[٧]أو أنقص[٨]؛ **لأنّه**؛ أي : لأَنَّ السَّامعَ حين استعمل بإزاءِ كلِّ كلمةٍ منها ما يُرادفها . **إنْ علم الوضعَ**؛ أي : وضع المرادفات لتلك المفهومات المدلول عليها **فَهِم بلا تفاوت**؛ أي : كان فهمُ السّامعِ من الْمُرادفاتِ كفَهمِه من الكلماتِ الأُولى؛ من غير تفاوُتٍ في

---

(١) في الأصل :«الحدود» . والصَّواب من : أ، ب .

(٢) راجع ص (٢٢٩-٢٣٠) قسم التّحقيق .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) في الأصل : « المرادفة » . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) المرادُ بالدّلالة الوضعيّة : دلالةُ اللّفظ على ما وضع له .

(٦) في الأصل : « فربّما » . والصَّواب من : أ، ب . والضّمير في « فيها » عائدٌ إلى الحمرة .

(٧) في الأصل : « الوضع » والصَّواب من أ، ب .

(٨) في أ : «وأنقص» عطفــاً بالواو .

الوُضوحِ، **وإلاَّ لَمْ يَفْهم** منها شيئـًا **أَصْلاً**[١].

لا يُقالُ : رُبّما يُزادُ على هذه الألفاظِ [شَيءٌ][٢] أو يُنقصُ منها فيزدادُ الوُضُوحُ أو ينقصُ . لأنّا نقولُ : إن زيدَ على تلك الألفاظِ شيءٌ؛ فقد زيد في المعنى لا محالة، والكلامُ في تأدية المعنى الواحد[٣] لا المعاني المختلفة؛ وكذا إن نَقَص نَقَص .

بل بالعَقْليَّة؛ أي : بل التَّفاوُتُ بالدّلالة العقليّة[٤]؛ **لتفاوت الْمُتعلّقات في جلاءِ التَّعلُّقِ** . كما كان لشيءٍ تعلُّق بأمورٍ مختلفةٍ، وأُريد التَّوصُّل بواحدٍ من المتعلّقات إلى المتعلّق به، وتفاوتت تلك المتعلّقات في جلاءِ التَّعلُّقِ وخفائه[٥] فصحَّ[٦] في طريق إفادته الجلاءُ والخفاءُ .

فدلالةُ اللَّفظِ لاحتياج صاحبِ علمِ البيانِ إلى مَعْرفةِ أَنواعِ الدّلالاتِ بَيَّنها بأن قال: دلالتُه **على تمامِ مُسَمّاهُ**؛ أي: مَعْنَاه من غير / زيادةٍ ونُقْصانٍ، **وضعيّةٌ**؛ لكونها لمحضِ الوضعِ؛ بخلافِ غيرها؛ فإنَّها [٥٢/أ]

(١) لأنّه لا يُتصوَّر فيها أَنْ تفيد إفادة ناقصة .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٣) كلمة : « الواحد » ساقطة من أ .

(٤) المراد بالدّلالة العقليّة : دلالة اللّفظ على غير ما وضع له .

(٥) قال الشّيرازيُّ موضّحـًا ذلك في مفتاح المفتاح : (٨٠٨) : « وذلك كاختلاف دلالات (زيدٌ كثير الرَّماد)، و(مهزول الفصيل)، و(جبان الكلب)؛ على كونه مضيافـًا؛ الّذي هو أصل المعنى المعبّر عنه : بـ(المعنى الواحد) في الوضوح والخفاء».

(٦) في الأصل : « يصحّ » . والمثبت من أ، ب .

بشركةِ الوضعِ . **وهي المطابقةُ**؛ إنّما سَمَّاهُ بدلالةِ[١] المطابقةِ : لمطابقةِ اللّفظِ المعنى بحسبِ الوضعِ .

وعلى غيره؛ أي : دلالتُه على غير تمامِ مُسَمَّاه؛ وهذا مُتَناولٌ لدلالتي التَّضمُّن [٢] والالتزامِ[٣]؛ لأنَّ انتفاءَه إمَّا بانتفاءِ التَّمام؛ وهو التَّضمُّنُ، وإمَّا بانتفاءِ المُسَمَّى؛ وهو الالتزامُ. **عَقْليّةٌ**؛ لكونها بوساطة العقلِ.

فعلى جُزْئه؛ أي : فدلالتُه بواسطةِ العقل على ما هو داخلٌ في مفهومِه ومُسَمَّاه؛ كدلالةِ الإنسانِ على الحيَوان[٤] **تضمّنٌ**؛ لتضَمُّن مفهومِ اللّفظِ إيَّاهُ، واشْتماله عليه . **وعلى خارجه**؛ أي: ودلالتُه على ما هو خارجٌ[٥] من مفهوم اللّفظ؛ كدلالة الإنسانِ على قابلِ صنعة الكتابة، **التزامٌ**؛ لكونه لازمَ المفهومِ الأَصْلي . هذا على ما هو في المفتاح[٦]، لكنَّه مُخْتلفٌ فيه .

---

(١) في أ، ب : « أي المسمَّاة ».

(٢) دلالة التّضمّن هي : «دلالة اللّفظ على جزء معناه في ضمن كلّه؛ كدلالة الإنسان على الحيوان النّاطق . وسُمِّيت بذلك لأنَّ الجزء مفهوم في ضمن الكُلِّ » . تسهيل المنطق : (١١) .

(٣) دلالة الالتزام هي : «دلالة اللّفظ على معنى خارج عن مُسمَّاه؛ لازم له لزومـًا ذهنيًّا؛ بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقي فهم ذلك الخارج اللاّزم؛ كدلالة العمى على البصر، والأسد على الشّجاعة ». تسهيل المنطق : (١١) .

(٤) قوله : « كدلالة ... الحيوان » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « على خارجه » .

(٦) ينظر ص (٣٢٩ ــ ٣٣٠) .

فإنّ ابن الحاجبِ قالَ في مختصره[١]: تكونُ دلالةُ التَّضمُّن لفظيّةً وضعيَّةً، وعبارتُه هذه[٢]: «ودلالته اللّفظيّة في كمالِ معناها[٣] دلالةُ مطابقة، وفي جزئه تضمّنٍ، وغير اللفظيَّة دلالةُ التزام» .

[و][٤] الحقُّ أنَّ نظرَه أدقُّ؛ لأنَّ الدّلالةَ الوضعيّةَ هي « أن ينتقلَ الذِّهنُ من اللّفظِ إلى المعنى ابتداءً؛ وهي واحدة[٥]، ولكن رُبّما تضمَّنَ المعنى الواحدُ جُزْئين؛ فيُفْهمُ الجزءآن، وهو بعينه فَهْم الكلِّ؛ فالدّلالةُ على الكُلِّ لا تُغَاير الدّلالةَ على الجزئين مغايرةً بالذّات؛ بل بالاعْتبارِ والإضافة . وهي بالنِّسبة إلى كمالِ معناها تُسمَّى : مُطابقةً، وإلى جُزْئه : تضمُّنـــاً »؛ صَرَّحَ به[٦] الأستاذُ - أيضـــاً - في شرحه للمختصرِ[٧].

والسَّكّاكيُّ نظر إلى ظاهرِ أنَّ الدّلالةَ على الكُلِّ غيرُ الدّلالة على الجُزءِ، واللّفظُ موضوعٌ للأوّل .

---

(١) في الأصل : « قال ابن الحاجب في مختصره ». والمثبت من أ، ب . والسِّياق به أَوْلَى في الدّلالة على الخلاف قبله .

(٢) مختصر منتهى السّؤل (ضمن شرح الإيجيّ، برفقه عدّة شروح) : (١/١٢٠) .

(٣) في الأصل : «معناه»، والصَّواب من : أ ،ب، مصدر القول .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) في الأصل : «وهو واحد». والصَّواب من أ، ب .

(٦) « به » وردت في أ متأخّرة بعد : «أيضـــاً» .

(٧) في ب : «شرحه المختصر» .

وتصريحه نصّاً في شرحه للمختصر (ضمن عدّة شروح) : (١/١٢١)

والْمَنْطقيّون قالوا : تكونُ الثّلاثةُ وضعيّةً تارةً؛ كما قال صاحبُ المطالع : الدّلالةُ الوضعيّةُ للّفظِ[١] على تمامِ ما وُضع له : مُطابقة، وعلى جزئه : تضمُّن، وعلى الخارج عنه : التزام . وتكونُ الأولى وضعيَّةً، والأخريان عقليَّتين تارةً[٢]؛ وذلك في [مَسْألة][٣]بيانِ مهجوريَّة دلالة الالتزام، حيثُ قال - أيضـــاً - / فيه : احتجّوا عليه؛ أيْ : على كونها [٥٢/ب] مهجورةً بأنّها عقليّةٌ؛ ونقضه الغزاليُّ[٤] بالتَّضمُّن .

والإطلاقاتُ صحيحةٌ؛ لأنَّ لكلٍّ من العقلِ والوضعِ مدخلاً فيهما؛ فلكلٍّ أن يصطلحَ باعتبار أيٍّ منهما على ماشاء. نعم للفارق بينهما - كابنِ الحاجبِ - لا بدّ للفرقِ[٥]، وقد عُلِم من المذكورِ، مع أنَّ ذلك كُلَّه

---

(١) في الأصل :«اللّفظيّة »، والصَّواب من أ، ب.

(٢) ويمكن لنا أن نمثّل لذلك بالعدد أربعة؛ فدلالته على المركّب من اثنين واثنين مطابقة، وعلى الاثنين تضمُّن، وعلى الزَّوجيَّة التزام . وتسمّى الأولى وضعيّة؛ إذ يحصل العلم بمجرّد معرفة الوضع، والأخيران عقليّان لافتقارهما إلى ملاحظة تعلّق .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) هو / أبو حامد؛ محمَّد بن محمَّد بن محمّد الطّوسيّ الغزاليّ . حجّة الإسلام، فيلسوف، متصوّف، له مصنّفات كثيرة . منها : « إحياء علوم الدّين »، و « تهافت الفلاسفة »؛ ولد في الطابران بخراسان، ثمّ رحل إلى نيسابور، ثمّ بغداد؛ فالحجاز؛ فالشّام، فمصر، ثمّ عاد إلى بلدته وتوفّي بها سنة (٥٠٥هـ) .
ينظر : اللّباب في تهذيب الأنساب؛ لعزّ الدّين ابن الأثير : (٣٧٩/٢)، الكامل؛ لابن الأثير : (١٤٦/٩)، طبقات ابن الصّلاح : (٢/٢١)، وفيات الأعيان : (٥٨/٤ - ٦١)، سير أعلام النّبلاء : (٣٢٢/١٩) .

(٥) في أ : «لا بدّ من الفرق ».

فرعُ تفسيرِ الوضعيّة يختلفُ باختلافه .

وشَرْطُه؛ أي : شَرْطُ الالتزام، **اللُّزوم** بينهما[1] **ذهنـًا**؛ لينتقل الذِّهنُ منه إليه، وإلاّ لامتنع فهمُه من اللّفظ؛ لا خارجـًا لحصولِ الفهم دونه؛ كدلالة لفظ العمى على البصرِ مع عدمِ الملازمة بينهما في الخارج .

أيْ : تعلّقٌ؛ أي : اللّزوم تعلُّق . **يوجبُ الانتقالَ**؛ انتقال الذّهن عن الشّيءِ **إليه**؛ **بحسب اعتقاد المخاطب**؛ **لعقلٍ**؛ كانتقالِ الذّهن من الإنسانِ إلى قابل صنعة الكتابة . **أو عُرف** عامٍّ؛ كقـولك : (رَعَينا الغَيْثَ)؛ والمرادُ : لازمُهُ، وهو النَّبْتُ، وليسَ عقليـًّا؛ لأنَّ النَّبتَ ليس لازمـًا للغيث عقلاً؛ ولهذا قد يتخلّفُ عنه؛ بل لازمـًا له اعتقادًا بحسبِ العرفِ العامِّ . **أو غيرهما**، من اصطلاحٍ، أو ادِّعاء، ونحوه .

والحاصلُ : أنَّ اللُّزومَ لا يَجبُ أن يكون عقليـًّا؛ بل إن كانَ اعتقاديـًّا إمّا لعُرف أو لغير عُرف؛ صَحَّ البناء على[2] ذلكَ اللُّزومِ .

قال : لَمَّا كان مدارُ علم البيانِ على اعتبارِ الملازماتِ بين المعاني؛ لأنّه لا يتأتّى إلاّ في الدّلالاتِ العقليّة ـــ قال السَّكّاكيُّ : **فالانتقالُ من الملزومِ إلى اللاّزمِ مجازٌ**؛ نحو : (رعينـا غَيْثـًا)؛ والمرادُ : لازمُه؛ وهو النّبْتُ. **وهو**؛ أي : الانتقال المذكور . **بالذّات** لا يُحْتاج فيه إلى الغير؛ لاستلزامِ الملزوم اللاّزم ضَرورةً . والانتقالُ **من اللاّزمِ** إلى الملزومِ **كنايةٌ**؛ نحو :

---

(١) هكذا ـــ أيضاً ـــ وردت كلمة : « بينهما » ضمن كلام الشّارح في ب . ووردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف.

(٢) في ب : « عن » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(طويلُ النِّجادِ)؛ والمرادُ منه : طولُ القامةِ؛ الّذي هو ملزومُ طولِ النّجادِ[١] . وهو؛ أي : هذا الانتقالُ، **بمعونةِ** الانتقالِ **الأوّلِ**[٢]؛ **إذْ لا يمكن** الانتقالُ من اللاّزمِ **إلاّ عند التّساوي** بين اللاّزمِ والملزوم، حتّى يكونَ كُلٌّ منهما لازمـًا وملزومـًا بالحقيقة؛ فيكونُ حينئذ الانتقال من الملزومِ - أيضـًا -، ولولا ذلكَ فلا انتقال؛ لجوازِ كون اللاّزمِ أَعمَّ[٣].

وأمّا الانتقالُ **من لازمٍ إلى لازمٍ**؛ أي : من أحدِ لازميِّ الشّيءِ إلى الآخر؛ مثل: ما إذا انتقلَ من بياضِ الثّلجِ إلى البُرودة **فيرجعُ إليهما**؛ لأنّه ينتقلُ من البَياضِ إلى الثّلجِ، ثُمَّ من الثّلجِ إلى البُرودة، لا أنّه نوعٌ آخر .

ومِن المجازِ نوعٌ يُسَمَّى الاستعارةَ؛ وهو ما تكون العلاقةُ فيه

---

(١) والنِّجاد - بتشديد النُّون وكسرها - ما وقع على العاتق من حمائل السّيف . اللّسان : (نجد) : (٤١٩/٣) . وفي الصِّحاح : (٧٤٣/٢) : «حمائل السّيف» و لم يخصِّص .

(٢) وعليه فلا يكون الانتقال المتحقّق في الكناية بالذّات؛ بل بالغير .

(٣) يقول أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة (ل : ١٧٠/أ) : «وهذا الانتقال بمعونة الأوّل؛ أي كون المنتقل منه ملزومـًا؛ لأنّه مشروط بكون اللاّزم مساويـًا لملزومه أو أخصّ منه؛ إذ لو كان أعمّ منه كالحياة اللاّزمة للعلم، والشّجاعة اللاّزمة للأسد؛ لم ينتقل الذّهن منه إلى ملزومه؛ إذ لا دلالة للعامِّ على الخاصِّ؛ لا مطابقة؛ وهو بيِّن . ولا تضمّنـًا؛ لامتناع كون الجزء أخصّ من الكلّ وإلاّ لزم وجود الكلّ بدون جزئه . ولا التزامـًا؛ لتَساوي نسبة العَامِّ إلى جميع الخواصِّ الّتي تحته؛ فدلالته على البعض دون البعض ترجيح من غير مرجّح، وإذا كان مساويـًا له أو أَخصّ كان ملزومـًا له ... » .

الْمُشابهَة؛ **وهو فرعُ التَّشبيه**؛ لأنَّه لا بُدَّ فيها منه . **فههنا أُصُولٌ أربعةٌ** : المجازُ[١]، والكنايةُ، والاستعارةُ، والتَّشبيه .

واعترفَ السَّكَّاكيُّ **أنَّه تَكلُّفٌ للضّبط**؛ قال بهذه العبارة[٢]: «[و][٣] الْمَطْلوبُ بهذا التَّكلُّف هو[٤] الضَّبطُ» ولعمري أنَّه ضبـــط، ولكن لـــم يَنْضبط؛ ولهذا قال[٥]: (قال)[٦]؛ لأنَّه[٧] لم يُعْلَم [منه][٨] أنَّ الانتقالَ من أَحدِ اللاَّزمين إلى الآخر أَمجازٌ أم كنايةٌ، ثمَّ يلزمُ منه في الكِنَايةِ - لأنَّها انتقالٌ من اللاَّزمِ إلى الملزومِ، ثُمَّ من ذلك الملزوم إلى لازمه؛ بحكمِ الْمُلازمةِ الْمُساويةِ - أن يكونَ مَجَازًا وكنايةً كِلَيهما معـــًا . ثُمَّ يلزمُ عدم الفرْقِ بين المجاز والكنايةِ؛ لأنَّه إذا شرط التَّساوي فيها[٩] فالانتقالُ - في الحقيقة -

---

(١) مراده بالمجاز هنا : المجاز المرسل فقط، مع أنّها شاملة للمجاز المرسل وللاستعارة؛ فكلاهما مجاز لغويّ، وقد سبق التّعليق على مثل هذا .

(٢) المفتاح : (٣٣١) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٤) « هو » ساقطٌ من ب .

(٥) أي : المصنِّف .

(٦) إشارة إلى قوله المتقدّم حكاية عن السَّكَّاكيِّ : «قال : فالانتقال من الملزوم إلى اللاّزم ... » .

(٧) أي : السَّكَّاكيّ . وهذا شروع في الرَّدِّ عليه من قبل الشَّارح .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٩) في ب : « منهما »، وهو خطأٌ ظاهرٌ .

[فيهما][(١)]من[(٢)] الملزومِ، ثمَّ إنَّه ما جعل التَّشبيهَ من المحسِّناتِ، ومن البيانِ بالذَّاتِ؛ بل على سبيل التَّبعيّةِ والعرضِ؛ مع أنَّ التَّشبيه النَّادر من أركانِ البلاغةِ؛ بالغــًا في تحسين الكلامِ الدَّرجة القصْيا، وفي الكَثْرةِ مرتبةً لَمْ يبلغا حدَّها[(٣)]؛ بل الصَّحيحُ المندفعُ عنه الأسئلةُ ما ضبطَ أُستاذُنا؛ وهو أن يُقال[(٤)]:

اللَّفظُ المرادُ به غير ما وضع له لا بدَّ له من العلاقة؛ فهي إمَّا المشابهةُ أَوْ غيرها، وعلى التَّقديرين : إمَّا أن يُلحظَ معناهُ الأَوَّلَ أَوْ لا؛ فهذه أَرْبعةٌ :

ما يُلحظ معناه؛ والعلاقةُ[(٥)] هي المشابهةُ : التَّشبيهُ .

ما يُلحظُ؛ والعلاقةُ غيرُ المشابهة : الكنايةُ .

ما لا يلحظُ؛ والعلاقةُ المشابهةُ : الاستعارةُ .

ما لا يُلحظُ؛ والعلاقة غيرُها[(٦)]: المجازُ .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل : « في » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في الأصل : «حدّهما» . والصَّواب من أ، ب .

(٤) تقدّم أنّ مرادَ الشَّارح بالاستاذ : شيخة الايجيّ؛ صاحب الفوائد . ولم أعثر في مصنَّفاته ــ الّتي بين يديّ ــ على قوله . ولعلّه ممّا أخذه عنه تلميذه مشافهة . بل صرَّح أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة أنّه ممّا أفاد التّلميذُ من الشّرح . شرح الفوائد الغياثيّة لمجهول [ل : ٦٩/أ] .

(٥) في الأصل : « فالعلاقة »، والصَّواب من : أ، ب . ويصدقه ورود الكلمة كذلك في الأقسام الأخرى بعدَه .

(٦) في ب : « غير المشابهة » والمعنى هو المعنى .

الأولُ؛ نحو : (وجهٌ كالبدرِ) .

والثّاني [نحو][1]: (طويلُ النِّجادِ) .

الثّالثُ؛ نحو: (أسدٌ في الحَمَّام) .

الرّابع؛ نحو: (فارَ القدرُ) .

لأنّه حَصر فانحصرَ[2].

والمرادُ بهذا المجاز: المجازُ الّذي يُبادرُ[3] إلى الذّهنِ عند إطلاقِه؛ أي : المجاز الْمُرسل، وهو غيرُ متناولٍ للاستعارةِ؛ فلا يردُ أنّها قِسْمٌ من المجازِ؛ فكيفَ تكونُ قَسِيمـــاً له؟!.

(١) كلمة : « نحو » ساقطة من الأصل، ومثبتة من أ، ب .

(٢) هذا دليل لقوله : « بل الصّحيح المندفع عنه الأسئلة ... » .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « يتبادر » .

الأصلُ الأَوَّل : في / التَّشْبيه . [٥٣/ب]

إِنَّمَا قدَّمهُ في الوضعِ على الأخوات؛ لأنَّ الكنايةَ بالنِّسبةِ إلى المجاز نازلةٌ منْزلةَ المركَّبِ من المفرد؛ لتوقُّفِ المجازِ على الملزومِ واللاَّزمِ فقط، وتوقّفِ الكنايةِ عليهما وعَلَى التَّساوي بينهما، ثمَّ نوعٌ من المجاز[١] موقوفٌ على معرفة التَّشْبيه[٢]؛ والموقوفُ عليه مُقَدَّمٌ على الموقُوفِ طبعـًا[٣].

وعرَّفه شارحُ المفتاح بأَنَّه[٤]: « هو الدّلالةُ على اشْتراكِ شيئين فِي وصفٍ هو من أَوْصافِ أحدهما في نفسه » . وصـاحـبُ الإيضاح بأَنَّهُ[٥]: «الدّلالةُ على مُشاركةِ أمرٍ لأمر في معنى» . والسَّكَّاكيُّ وإنْ لم

---

(١) أراد به : الاستعارة . فإنَّ معرفتَها متوقّفة على معرفة التَّشبيه .

(٢) في الأَصل : « النِّسبة » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) يوحي هذا التَّقديم بأنَّ مبحث التّشبيه مبحث عرضيّ تبعيّ؛ لم يَدْفعْ للتَّعرض له إلاَّ توقّفُ الاستعارة عليه . وفي نفسي شيءٌ من هذا؛ لأن الاختلاف في وضوح الدّلالة ـــ المبنى عليه هذا الباب ـــ موجودٌ فيه فهو من الفنِّ أصلاً . وقد أشار الشّارح قبل قليل إلى كونه ركن من « أركان البلاغة؛ بالغـًا في تحسين الكلام الدّرجة القصيا» وذلك حينما اعترض على السَّكّاكيِّ في جعله التَّشبيه فرعـًا للاستعارة وأنَّه بذلك يُخْرج التَّشبيه من المحسّنات، ومن البيان بالذّات إلى العرضيَّة والتَّبعيَّة، ويؤيّد ما أشرت إليه من كون التّشبيه أصلاً في هذا الباب بعض البلاغيين منهم الطِّيبـيّ، في التّبيان : (٣٤١) .

(٤) مفتاح المفتاح؛ للشِّيرازيِّ : (٨١٦) بلفظ : « اثنين » بدلاً من « شيئين » .

(٥) : (١٧/٣) بلفظ : « أمر لآخر » بدلاً من : « أمر لأمر » .

يصرّحْ بتعريفه لكن يلزمُ من كلامه أنّهُ : وصفٌ للشَّيءِ بمشاركته شيئـًا آخر في أمرٍ[١].

ولا بُدَّ فيه[٢] من طرفين؛ مُشبَّه ، ومشبَّه به . **مُختَلفين[٣]**؛ كأَنْ يشتركا في الحقيقة، ويختلفا في الصِّفة، أو بالعكس . **ووجه شبه مشترك[٤]**؛ كالشَّجاعة المشتركة بين الشُّجاعِ والأَسدِ . **وغرضٍ فيه[٥]**؛ كبيانِ الإمكان، أَوْ الحال، أَوْ مِقْداره . **وحالٍ له[٦]**؛ ككونه قريبـًا أَوْ غريبـًا، مَقْبولاً، أو مَرْدودًا . **وصيغة[٧]**؛ كـ(كاف) التَّشبيه، و(كأَنَّ) المُشَبّهة[٨]. **فالكلامُ في[٩] خَمْسةِ أنواعٍ** :

الأَوَّلُ : في الطَّرفين .

الثَّاني : في الوَجْه .

---

(١) راجع المفتاح : (٣٣٢) .

(٢) أي : في التّشبيه .

(٣) اشتُرط كونهما مختلفين؛ لأنَّ الشَّيء لا يُوصف بمشَاركته لنفسه .

(٤) اشتُرط المعنى الجامع بينهما . لأَنَّ التَّباين التَّام بين الطَّرفين لا يتحقّق به تشبيه .

(٥) اشتُرط الغرض لئلاَّ يكون العدولُ من المشبّه إلى المشبَّه به عبثـًا، وهو كمال المشبّه في ما شُبِّه لأَجله .

(٦) وهو ما يتمخَّضُ عنه التَّشبيه؛ فلا بدَّ من معرفة حاله؛ ليتجنّب القبيح ويجتلب الحسن .

(٧) وقد تكونُ مقدَّرةً أو ملفوظةً؛ ولا بدَّ منها ليتميّز التّشبيه عن الاستعارة .

(٨) في الأصل : « المشبّه »، والصَّواب من : أ، ب .

(٩) هكذا - أيضـًا - في ف . وفي أ : «فيه» . والحرف ساقط من ب .

الثَّالثُ : في الغَرَض .

الرَّابعُ : في الحَال .

الخَامسُ : في الصِّيغة .

والسَّكَّاكيُّ قال[١]: « فلننوّعه أربعةَ أنواع »؛ لأنّه لَمْ يذكرْ الصِّيغة.

النَّوعُ الأَوَّل : في طرفيه؛ وهما المشبّهُ والمشبّهُ به .

وهما إمَّا حسيّان[٢]؛ كالخدِّ عند التَّشبيه بالورد .

أَوْ عقليَّان[٣]؛ كالعِلْم عند التَّشبيه بالحياة؛ قال[٤]:

أَخُو العِلْمِ حَيٌّ خالِدٌ بَعْدَ مَوْتِه
وَأَوْصَالُهُ تَحْتَ التُّرَابِ رَمِيْمُ
وَذُو الجَهْلِ مَيْتٌ وَهُوَ مَاشٍ على الثَّرَى
يُظَنُّ من الأَحْياءِ وَهُو عَدِيْمُ

أَوْ مُخْتلفان؛ بأَنْ يكونَ المُشبَّه مَعْقولاً، والمُشَبّه به مَحْسُوسًا؛ كالعدلِ إذا شُبِّه بالقسطاسِ، أو بالعكسِ؛ كالعِطْرِ إذا شُبِّه بِخُلُق الكَرِيمِ؛

---

(١) المفتاح : (٣٣٢) .

(٢) الطَّرفان الحسِّيَّان هما اللَّذان يُدْركان بإحْدى الحواسِّ الخَمْس؛ وهي: البصر، السَّمع، الشَّمُّ، اللَّمس، الذَّوق .

(٣) الطَّرفان العقليَّان هما اللَّذان يُدْركان بالعقلِ أَوْ بالوجْدان .

(٤) البيتان من الطَّويل، وقد وردا بلا عزو في التِّبيان : (٣٤٣) وأنوار الرَّبيع في أنواع البديع؛ لابن معصوم : (١٩٨/٥)، ومنسوبين إلى عفيف الدِّين بن المزروع البصريِّ في مفتاح المفتاح : (٨١٩) وعروس الأفراح (ضمن شروح التَّلخيص) : (٣٠٩/٣) .

قال[١]:

يَا أَيُّها[٢] القاضِي[٣] الَّذي[٤] نَفْسي لَهُ
- مَعَ[٥] قُرْبِ عَهْدِ لِقَائه - مُشْتَاقَةْ
أَهْديتُ عِطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثَنَائه
فَكَأَنَّمَا[٦] أُهْدِى لَهُ أَخْلاَقَهْ

والخياليَّاتُ[٧]؛ أيْ: ما يستندُ إلى خيالٍ؛ كما في التَّشبيه بالأعلامِ

---

(١) البيتان من الكامل، كتبهما الصَّاحب إلى القاضي أبي الحسن ــ وستأتي عمّا قليل ترجمته -، وقد أهدى معهما عطر القطر .

وهما في ديوان الشّاعر (ضمن المستدرك) : (٢٥٣)، يتيمة الدّهر : (١٩٨/٣) .

واستشهد بهما في أسرار البلاغة : (٢٧٠)، ونهاية الإيجاز : (١٩٢)، والإيضاح : (٣٦/٣) .

(٢) أداة النّداء « يا » ساقطة من ب .

(٣) هو / أبو الحسن؛ علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجانيّ . قاضي أديب . ولد بجرجان وتوفّى بينسابور سنة (٣٩٢هـ) . له عدَّةُ مؤلّفات منها : «الوساطة بين المتنبّي وخصومه» .

ينظر في ترجمته : يتمية الدَّهر : (٣/٤ ــ ٢٦)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم؛ لأبي الفرج ابن الجوزيّ: (٢٢١/٧ - ٢٢٢)، معجم الأدباء : (١٤/١٤ - ٣٥)، وفيات الأعيان : (٢٤٢/٣ ــ ٢٤٦) .

(٤) كلمة « الَّذي » ساقطة من ب .

(٥) هكذا - أيضًا - في المصادر النَّاقلة للبيت . وفي أ، ب : « في ».

(٦) في الأصل : «كأنّما» والصَّواب من أ، ب، مصادر البيت .

(٧) الخياليّات : جمع خيال . وأراد به : المركّب المعدوم المتخيّل من أمور حسيّة مجتمعة .

الموْصوفة[١]؛ كما في البيت[٢]:

وكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيْقِ[٣] ـقِ إذا تَصَوَّبَ[٤] أَوْ تَصَعَّدْ[٥]

أَعْلامُ يَاقُوتٍ[٦] نُشِرْ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ[٧]

تُلحقُ بالحِسِّيَّاتِ؛ لأنَّ مبادئها حِسِّيَّةٌ؛ لأنَّ الخيال / هو[٨]: ما [٥٤/أ]

---

(١) في الأصل : «المصوّبة» والصَّواب من : أ، ب .

(٢) البيتان من مجزوء الكامل . وهما للصَّنوبريِّ، وقد وردا منسوبين إليه في تكملة ديوانه: (٤٧٧) .

وقد اُسْتُشهد بهما منسوبين إلى قائلهما في أسرار البلاغة : (١٨٣)، وبدون نسبة في : المفتاح : (٣٥٢)، والمصباح: (١١٦)، والإيضاح : (٣١/٣)، والتّبيان: (٣٤٣) .

كما أوردهما العبَّاسيُّ في معاهد التَّنصيص : (٤/٢) وقال عنهما : « لم أقف على اسم قائلهما، ورأيت بعض أهل العصر نسبهما في مصنّف له إلى الصَّنَوْبَريِّ الشَّاعر » .

(٣) محمرّ الشَّقيق : من باب إضافة الصّفة إلى الموصوف : أي الشَّقيق الأحمر، والشَّقيق نَوْرٌ أحمر مبقعٌ بنقط سوداء؛ يسمّى شقائق النُّعمان . ينظر : اللّسان : (شقق) : (١٨٢/١٠) .

(٤) تَصوَّب : مال إلى أَسْفل . ينظر : اللّسان : (صوب) : (٥٣٤/١) .

(٥) تَصعَّد : مال إلى أعلى . ينظر : اللّسان : (صعد) : (٢٥٢/٣) .

(٦) اليَاقوت : حجرٌ نفيس تختلف ألوانُه، ويدلُّ التَّشبيه على أنّ اللّون المراد – هنا –: الأحمر، والكلمةُ فارسيَّة معرَّبة . ينظر: اللّسان: مادة (يقت) : (١٠٩/٢) .

(٧) الزَّبَرْجَدُ : حجرٌ نفيسٌ أَشْهره الأَخْضر؛ وهو المراد هنا .

(٨) «هو» ساقطة من ب .

يحفظُ الصُّورَ الْمُرْتَسِمة في الحسِّ المُشْترك كالخزانة له[١].

والْوَهْميَّاتُ[٢]؛ كما إذا قدَّرنا صُوْرةً وهميّةً مَحْضةً مع المنيَّة مثلاً، ثمَّ شبَّهناها بالمخلبِ المحقّق؛ فقُلنا: افترست المنيّةُ فُلانـــًا بشيءٍ هو لها شبيهٌ بالمخْلب - تُلحقُ **بالعَقْليَّات . وكذا الوِجْدانيَّاتُ**؛ وهي الْمُدْركةُ بالقُوى البَاطنة؛ كاللَّذة، والأَلَم؛ عِنْد تَشْبيههما[٣] برُؤية العينِ ما يلائمها وغير مَا يُلائمها - تُلحقُ بالعقليّات.

وأُلحقَ الخياليُّ بالحسِّيِّ[٤]؛ لاشْتراكِ الحسِّ والخيالِ في كونِ الحاصلِ فيهما صُوَرًا لا معاني، والوَهْميُّ والوجدانيُّ بالعَقْليِّ؛ لاشْتراكهما في كون الحاصلِ [بها][٥] مَعَاني لا صُوَرًا .

وهذا الإلحاقُ لتقليلِ الاعتبارِ وتَسهيلِ الاسْتِحضَارِ .

---

(١) في الأصل: «الحسّ كالمرآة له» والصَّواب من أ، ب، وهو الملائم للسِّياق قبله .

(٢) الوَهميَّات: جمع وَهْم . وأرادَ به: ما لا يحسُّ به ولا بمادّته، وإنَّما هو صورة يخترعها الوهمُ من عند نفسه .

(٣) في ب : « تشبيهمـــا » وهو تحريف بالنَّقص .

(٤) في ب : « وأُلحق الخيالُ بالحسِّ » والمؤدّى واحد .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

النَّوعُ الثَّاني : في وجهِ التَّشبيه؛

وهو: ما يَشْتركُ المشبّهُ والمشبّهُ به فيه، **وهو إمَّا صفةٌ لحقيقَتَين**؛ وذلك فيما يكونُ الاشتراكُ في الصِّفة[١]، والاختلافُ في الحقيقة[٢]؛ مثل : طولين: جسم، وخطّ **أو حقيقةٌ لصفتين**؛ وذلك فيما يكونُ الاشتراكُ في الحقيقة، والاختلافُ في الصِّفة[٣]؛ مثل: إنسانين: أسود، وأبيض .

والوصفُ إمّا: حسِّيٌّ؛ أي: مُدرَكٌ بالحسِّ [؛كالكيفيَّات الجسْمَانيَّة الَّتي تُدْركُ بإحدى الحواسِّ كالألوان، والأَشْكال، والطّعوم، والرَّوائح، والحرارة والبرودة][٤]. **أَوْ عقليٌّ**؛ أي : يُدركُ بالعقلِ؛ وهذا [على][٥] ثلاثة أقسام :

حقيقيٌّ؛ أي: ما له تقرُّر[٦] في ذات المَوْصوف [كالكيفيَّات النَّفْسَانيَّة؛ مثل: الاتِّصاف بالذَّكاء، والتَّيقُّظ، والمعرفة، والعلم، والقدرة، والكرم][٧] .

واعتباريّ؛ أيْ : ما ليس له تقرُّر في ذات الموصوف؛ لكن يعتبره العقلُ؛ كاتِّصَاف الشَّيءِ بكونه مَطْلوبَ الوجود عند النَّفسِ . فإنَّ مطلوبيَّته[٨] ليست

---

(١) في ب : « الوصف ».

(٢) في أ، ب : « بالحقيقة »؛ بالجرِّ بالباء بدلاً من : « في » .

(٣) في أ، ب : « بالصِّفة »؛ بالجرِّ بالباء بدلاً من : «في » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) في ب : « ما لم تقرّر ».

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٨) في ب : «المطلوبيّة » .

وصفاً مُتقرِّراً في ذات المطلوب؛ بلْ هو وصفٌ اعتبره العقل بالنِّسبة إلى الطَّلب القائم بالنَّفْس .

أَوْ وَهْمِـيٌّ؛ أي : ما ليسَ له تقرّرٌ، ولـم يَعْتبرْهُ العقلُ - أيضًا؛ كاتّصاف المنيَّة بالمخلب؛ فإنَّه وهميٌّ مَحْضٌ؛ بلا تقرّرٍ، واعتبارٍ للعقلِ لهُ .

والسَّكَّاكيُّ حصرَ العقليَّ على الحقيقيِّ والاعتباريِّ، وقسَّمه[1] قسمةً ثنائيّةً؛ وجعلَ اتِّصافَ الشَّيءِ بشيءٍ تصوُّريٌّ وهميٌّ محضٍ من الاعْتباريِّ[2]. والظّاهرُ أولويّةُ التَّثْليث كَمَا فعلَ المصنّفُ .

والذَّاتُ إمَّا بسيطةٌ؛ أي : لا تكون ذاتَ أجزاءٍ مُختلفة؛ وهي إمَّا بأن لا جُزْء له أصلاً؛ كالنُّقطة، أَوْ لا جُزْءَ له يخالف كلّه[3]؛ في الاسمِ، والرَّسمِ؛ كالعناصر .

أَوْ مُرَكّبةٌ من أجزاء مُخْتلفة .

وكذا الصِّفةُ؛ إمَّا مفردةٌ، أَوْ مركَّبةٌ؛ **فتقولُ** :

[٥٤/ب] **وجهُ / التَّشبيه إمّا واحدٌ**؛ كالحُمْرة في تشبيه الخدِّ بالوَرْد .

وإمَّافي حُكْمه؛أَيْ:حُكمِ الواحد؛**كذات مُرَكَّبة**؛كالمشترك بين سقْط النَّارِ[4]وعينِ الدِّيكِ[5]؛ وهو الأمرُ الحاصلُ من الحُمْرة، والشَّكلِ الكُرِّيِّ

---

(١) في أ : « وقسَّمَ ».

(٢) ينظر : المفتاح : (٣٣٣ - ٣٣٤) .

(٣) في الأصل : « في محله »ولا وجه له، والصَّواب من أ، ب، مفتاح المفتاح .

(٤) سقط النَّار - بالسِّين المثلّثة : ما سقط بين الزَّنْدين قبل استحكام الوَرْي . اللّسان : (سقط) : (٣١٦/٧) .

(٥) التَّشْبيه في هذا المثال مأخوذٌ من قولِ ذي الرُّمَّة (ديوانه : ٢٣٦) :

«وسِقْطٍ كَعَينِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتِي أَبَـاهَا وهَيَّأنَا لِمَوضِعِها وَكْرًا» .

والمقدارِ المَخْصُوصِ .

أَوْ صفات يُقْصدُ بمجموعها هَيْئَةٌ واحدةٌ؛ كما في قوله[١]:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ[٢] فَوْقَ رُؤوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى[٣] كَوَاكِبُهْ

فإنَّ المرادَ تشبيهُ الهيئةِ الحَاصلةِ من النَّقعِ الأَسْودِ والسّيوفِ البيضِ مُتفرِّقاتٍ[٤] فيه بالهيئةِ الحَاصِلةِ من اللَّيلِ المُظْلِمِ والكَواكبِ المُشْرقةِ في جَوانبَ منه .

وإِمَّا كثيرٌ[٥]؛ كاللَّونِ والطَّعمِ والرِّيحِ؛ في تشبيهِ فاكهةٍ بأُخْرى .

والأَوَّلُ؛ أي : ما يكونُ أَمرًا واحدًا . **إِمَّا حسيٌّ فكَذَا**[٦] **طَرَفاه** لا

---

(١) البيتُ من الطَّويل . وقائله : بشَّار بن برد . وهو برواية : « فوق رؤوسهم » في الدّيوان : (٣٣٥/١) .

والبيت برواية المتن في الشِّعر والشُّعراء : (٧٣٦/٢)، وطبقات الشُّعراء لابن المعتز : (٢٦)، والأغاني : (١٣٧/٢)، والصِّناعتين : (٤١٣)، والوساطة بين المتنبّي وخصومه؛ للجرجاني : (٣١٣) .

واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٩٦)، وأسرار البلاغة : (١٧٤)، ونهاية الإيجاز: (٢٨٥)، والمفتاح : (٣٣٧)، والمصباح : (١٠٦)، والإيضاح : (٥٠/٣)، والتّبيان : (٣٥٨)، وهو في المعاهد : (٢٨/٢) .

(٢) النَّقع : الغُبار . اللِّسان : (نقع) : (٣٦٢/٨) .

(٣) تَهاوى : تتساقط بعضُها إثر بَعْضٍ . ينظر : اللِّسان : (هوا) : (٣٧٠/١٥) . والأَصل : تتهاوى فحُذفت إحدى التَّاءين .

(٤) في الأَصل : « مشرفات » والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٥) هذا هو القسْم الثّاني لوجه الشّبه .

(٦) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : « وكذا » .

بُدَّ أَنْ يكُونا حِسِّيّين؛ **إذ لا محسوسَ من غَـيْر المحسوس جِهةً**؛ أي : جهةً ما؛ سواء كانت وجهَ التَّشبيهِ أَوْ لم تكن؛ لأنَّه لا يدرك إلاَّ مَا كان مَحْسوسـًا، ويمتنعُ قيامُ المحسوسِ بالمعقولِ؛ فيمتنعُ إدراكُ الحسِّ من المعقولِ شيئاً البَتَّة .

قوله[١]: (جهةً) منصوبـًا[٢]: تمييزٌ أَوْ صفةٌ، ومرفوعـًا[٣]: صفةٌ.

كالخدِّ بالوردِ في الحُمْرةِ؛ فإنَّ وجهَ الشَّبهِ وهو الحُمْرة، والطَّرَفَين وهو الوَرْدُ، والخدُّ ــ حسِّيَّةٌ .

وإمّا عقليٌّ[٤] [و][٥]**يَحتملُ الأقسامَ الأربعة**[٦]؛ أي : ما يكونان[٧] عقليّين، أَوْ حسِّيَّين، أَوْ يكون أحدُهما حسيـًّا والآخرُ عقليـًّا؛ لصحّةِ إدراكِ العقلِ من المحسوسِ وجهـًا .

فالمعقُولُ بالمعقولِ؛ كَعَديمِ النَّفعِ بالمعدومِ؛ في العراءِ عن الفائدة .

والْمَحْسوسُ بالمحسوسِ؛ كالرَّجل بالأَسدِ، في الجُرأة .

---

(١) في أ : «وقوله» .

(٢) في أ : « بالنَّصب » .

(٣) في أ : « بالرَّفع » .

(٤) هذا هو القسم الثَّاني من القِسْم الأَوَّل لوجه الشَّبه .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٦) أي : للطّرفين .

(٧) في أ : « ما يكون » .

والمعقولُ بالمحسوسِ؛ كالعدلِ بالقِسْطاسِ؛ في تحصيلِ ما بين الزِّيادةِ والنُّقصانِ؛ أي : المساواة .

والمحسوسُ بالمعقولِ؛ كالعِطْرِ بخُلُقِ الكَرِيمِ؛ في التَّرويحِ، واستطابةِ النَّفسِ إيّاهُما .

والثَّاني : وهو ما[١] يكونُ وجهُ الشَّبهِ[٢] غيرَ واحدٍ؛ لكنَّه في حُكمِ الواحدِ، وهو على قسمين :

إمّا مَحْسُوسٌ؛ كسقْطِ النَّارِ؛ أي : ما سَقَطَ منها عند القَدْحِ؛ الَّذي شُبِّه **بعينِ الدِّيك** في الهيئةِ الحاصلةِ من الحُمْرةِ، والشَّكلِ الكُرِّيِّ والمقدارِ المُعيَّن . **والثُّريَّا**[٣]الَّذي شُبِّه **بعُنْقُودِ الكرمِ المنوّر** ــ على [لفْظِ][٤] اسمِ الفاعلِ؛ أي : / المُظهِرِ للنُّور[٥]؛ الَّذي هو الضِّياءُ، أَوْ للنَّور الَّذي هو[٥٥/أ] الزَّهر؛ في الهيئةِ الحاصلةِ من تقارُبِ الصُّورِ البيض المُسْتديرة الصِّغار المَقَادِيرِ في المرأى على كيفيّةٍ مُعيّنةٍ، ومِقْدارٍ مُعَيّن؛ وهو إشَارةٌ إلى هذا

---

(١) في أ، ب :«أن » .

(٢) في أ، ب : « التّشبيه » .

(٣) الثُّريّا : أنجم مجتمعة معروفة، وسمّيت بذلك : لغزارة نوئها . وقيل : لكثرة كواكبها مع صغر مَرْآها؛ فكأنّها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحلّ . ينظر: اللّسان: (ثري): (١٤/١١٢) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب . مفتاح المفتاح .

(٥) في الأَصل : « وللنّور » . والصّواب من أ، ب .

البيت[١]:

وَقَدْ لاَحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا - كَمَا تَرَى -

كَـعُنْقُودِ مُلاّحِيَّةٍ[٢] حِينَ نَـوَّرَا

وإمّا معقولٌ؛ كالحَسْناءِ؛ أي : كتَشبيهِ المرأةِ الحَسْناءِ الحاصلةِ **من مَنْبتِ السُّوءِ**؛ أي : من أصـل رَدِئ **بخضـرَاءِ الدِّمَـنِ**، كمـا قالَ ـ عليه السَّـلامُ ـ:[٣] «إيَّاكُم وخَضْراءَ الدِّمن»، والمرادُ : المرأةُ

---

(١) البيت من الطَّويل . وقد اختلفت المصادرُ النَّاقلةُ له في تحديد قائله؛ حيث ورد بنسبة مرجوحة في الشِّعر المنسوب لقيس بن الخطيم ضمن ديوانه (١٦٨) . وهذه النِّسبة نفاها بعضُ محقِّقي أسرار البلاغة؛ منهم محمود شاكر ص (٩٥) و هـ . ريتر ص (٨٥) . وكذا محيي الدِّين عبد الحميد محقّق المعاهد : (١٧/٢) . كما ورد بنسبة ـ هي أقرب إلى الصَّواب ـ إلى أبي قيس بن الأسلت في الأغاني : (٨٩/٩) . كما نُسب إلى إحيحة بن الجلاّح . على أن روايته في أغلب المصادر النَّاقلة: «لمن رأى» .

وقد استُشْهد بالبيت ـ على اختلاف في روايتـه ونسبته ـ في أسرار البلاغة : (٩٥)، الإيضاح : (٤٩/٤) .

والبيت في المعاهد : (١٧/٢) .

(٢) الملاحيّ : ضرب من العنب أبيض في حبِّه طول . اللِّسان : (ملح) : (٣٠٦/٢) .

(٣) ينظر الحديث في : الفائق في غريب الحديث؛ للزّمخشريّ : (١٧٥/١)، النّهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدّين الجزري : (٤٢/٢) .

والحديث جرى مجرى المثل . ينظر : مجمع الأمثال : (٥٣/١)، فصل المقال: (١٤)، المستقصى : (٤٥١/١) .

الموصوفةُ **في حُسْنِ المَنْظر، وسوءِ المخبَر . والأكفاءِ**؛ وكتشبيهِ الأكفاءِ المتناسبةِ في الخصالِ؛ الممتنعةِ لذلك[١] عن تَعْيين فاضلٍ بينهم[٢] ومفضولٍ **بالحلقةِ المفرغةِ**؛ أي : المُصْمتةِ الجَوانب؛ **في عدمِ تميّز**[٣] **جُزْءٍ بالوسطيّة**؛ أي : لا يتعيَّن بعضه طرفاً وبعضه وسطًا؛ كالدَّائرة . وهو إشارةٌ إلى قولِ فاطمة الأنماريةِ[٤] حين سُئلت : عمَّن هُو أَفْضلُ من أولادها ؟ [٥]: « هم كالحلقةِ المفَرغةِ لا يُدرى أين طرفاها »؛ هذا على ما قال به الزَّمخشريُّ[٦]. لكن الشّيخَ عبد القاهر نَسَبَهُ إلى مَنْ وصَفَ بني المُهَلَّبِ[٧].

---

(١) في ب : « كذلك » .

(٢) في الأصل : « منهم » والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٣) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ : « تحيّز » .

(٤) في ب : « الأنباريّة »، وهو تحريف . وهي : فاطمة بنت الخُشربْ الأَنْمَارِيَّة؛ إحدى ربّات الفصاحة والبلاغة وضَرْب الأمثال . وَلَدتْ لزياد العبسيِّ : ربيعــاً الكامل، وعمارة الوهّاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس .
ينظر : أعلام النّساء : (١١٤٨/٣)، وجمهرة الأمْثال : (٢٥٨/٢) .

(٥) في أ زيادة : «وهو» والسِّياق تامٌّ بدونها . وقولها : « هم كالحلقة ... » جرى مثلاً يضرب . ينظر : مجمع الأمْثال : (٤٨٧/٣)، والمستقصى : (٣٩٣/٢) .

(٦) ينظر : الكشّاف : (٢٠٢/٤)، والمستقصى : (٣٩٣/٢) .

(٧) والّذي وصف بني المهلب هو : كعب بن معدان الأشقريّ أوفدَه المهلّبُ على الحجّاج فوصف له بنيه، وذكر مكانهم من الشَّرف والبَأس . ينظر القصّة في أسرار البلاغــة : (٩٤)، كما أنّ القصّة وردت في الكامل : (٤٠٣/٣)، الأغاني : (٤٤٣/٧)، وزهر الآداب : (٣٠٢/٣) . =

والثّالثُ: وهو أن لا يكونَ وجهُ الشّبه [أَمْرًا][1]واحدًا، ولا منَزّلاً منزلةَ الواحد؛ فهو على ثلاثة أنواعٍ؛ لأَنَّ **تلكَ الأمور إمّا** :

حِسّيّةٌ؛ كفاكهةٍ شُبهت بـــ**فاكهةٍ أُخرى في** الأوصافِ الثّلاثة: **اللّونِ، والطّعمِ، والرّيحِ**[2].

أَوْ عقليّةٌ؛ كطائرٍ شُبِّه **بالغُرابِ؛ في حدَّةِ النّظرِ، وكمالِ الحذرِ، وإخفاءِ السِّفَادِ**؛ أي : نُزُوّ الذّكرِ على الأُنثى؛ وفي المثل[3]: «هو أخفَى سِفَادًا من الغُرابِ» .

أَوْ مُخْتلفةٌ؛ بأَن يكون البعضُ حِسِّيًّا، والبعضُ عَقْليًّا؛ **كإنسانٍ** شُبِّه **بالشّمسِ؛ في الحُسْنِ**؛ أي : حُسْن الطّلعةِ؛ وهو حِسِّيٌّ، **والبهاءِ والعُلُوِّ**؛ أي : عُلوِّ القَدْر والمرتبةِ؛ وهُمَا عقليّان . وفي المفتاح بدل قوله (والبهاءِ)[4]: «ونباهةِ الشّأن» .

= هذا؛ ولا يمتنع أن يكون القول صدر من أَحدهما أَوْ غيرهما؛ ثمّ استَعمله الآخر؛ على طريقة ضرب المثل .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في ب : « والرّائحة » .

(٣) لم أَعْثر على هذا المثل فيما وقفتُ عليه من كُتب الأَمْثال . وأورده الشّيرازيُّ في شرحه للمفتاح : (٨٣٧) .

(٤) ص : (٣٣٨) .

تَذنيباتٌ :

الأَوَّلُ : قدْ يُتَسامحُ؛ أي : في وجه الشَّبه، **إذا ذُكرَ وجهُ الشَّبه . وهو أمرٌ اعتباريٌّ** لا حقيقيٌّ؛ **كما يُقالُ : كلامٌ كالماءِ في السَّلاسَة، والعسلِ في الحلاوة، والنَّسيمِ في الرِّقَّة**، فتذكر الحلاوةَ والسَّلاسةَ والرِّقةَ لوجه الشّبه؛ مع أنَّ وجهَ الشّبه : لازمُ الحلاوةِ؛ وهو / ميْلُ الطَّبعِ إليها، [٥٥/ب] ومحبّةُ النَّفس ورودها عليها، ولازمُ السَّلاسةِ والرِّقَّة؛ وهو إفادةُ النَّفسِ نشاطـًا والقلبِ رَوْحـًا؛ لأَنَّ شأنَ النَّفسِ مع ذلك الكلامِ كشَأنها مع العَسلِ الشَّهيِّ في ميلِ الطَّبع إليه، ومحبّةِ وروده عليها، أَوْ مع الماءِ الَّذي يَنْساغُ في الحَلْقِ[١]. وينحدر فيه أَجْلب انحدارٍ للرَّاحة، أَوْ مع النَّسيم الَّذي يَسْري في البَدَن؛ فيتخلّلُ المسالكَ اللَّطيفةَ منه في إفادتهما للنَّفسِ نشاطـًا والقلبِ روحـًا[٢].

الثَّاني : ومن التَّسامحِ ما قُلْنا : إنَّ وجهَ الشَّبه منه[٣] **حسّيٌّ**؛ حيثُ قلنا : وجهُ الشَّبه إِمَّا حسّيٌّ، وإمّا عقليٌّ؛ **مع أنّ المحسوسَ لا يكونُ إلاّ**

---

(١) في الأَصل : « القلب » والصَّواب من أ، ب . المفتاح .

(٢) يلحظ أنَّ المصنِّف ــ رحمه الله ــ خالف السَّكّاكيّ في ترتيبه لأوجه الشّبه حيثُ وسَّط العسلَ بين الماء والنَّسيم . بينما سار الشّارح ــ رحمه الله ــ في شرحه بحسب ترتيب السَّكّاكيّ. ولعلَّه رأى أنَّ ترتيبَه أَوْلَى وبخاصّة أَنَّ الأخيرين: «الماءَ والنَّسيمَ» مرتبطان في التَّلازم .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ : « أمر ».

جُزْئيـــًّا، وأنَّ الكُلِّيَّ[١] يمتنعُ إحساسُه؛ بل يمتنعُ وجودُه في الخارج؛ لأنَّ كلَّ موجودٍ له تعيّنٌ .

وهذا أي : وجه الشَّبهِ **كلِّيٌّ** لوقوعِ الشّركةِ . **مُشْتركٌ** بين الطَّرفين، وهو قياسٌ من الشَّكل الثَّاني .

هكذا المحسوسُ ليس بكلِّيٍّ ووجهُ الشَّبه كُلِّيٌّ؛ فالمحسوسُ لا يكونُ وجه الشّبه، وينعكسُ بعكسِ المستوى إلى أَنَّ وجهَ الشَّبهِ لا يكونُ مَحْسُوســًا؛ فَيَكون عقليـــًّا؛ فالتَّقسيمُ إليهما تسامحٌ؛ لأَنَّه لا يكون إلاَّ عقليـــًّا[٢].

الثَّالثُ : حقُّ وجْهِ التَّشبيهِ أن يَشملَ[٣] الطَّرفين؛ وإلاَّ فسدَ. واعتبره[٤] في قولهم: «النّحوُ في الكلامِ؛ كالملحِ في الطّعامِ»؛ إذْ هو باعتبارِ الصَّلاح [به][٥]؛ أي : بالملحِ، والفساد بعدمه؛ وذلك بهذا المعنى شاملٌ للطّرفين؛ كالنَّحو إذا استُعْمل في الكلام برفع الفاعلِ ونصبِ المفعولِ صَلُح الكلامُ للانْتفاع به في فهم المراد، وإن لم يُستعمل بهما فسدَ بخروجه عن الانْتفاع به[٦]؛ **لا الفَسَاد**؛ أي : لَيْس وَجْه الشّبهِ[٧] باعتبار

---

(١) في الأَصل : « الكلّ » والصَّواب من أ، ب .

(٢) وإنّما سُمّي حسِّيـــًّا لكون مادّته حسِّـــيَّة .

(٣) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « يشتمل » .

(٤) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : « فاعتبره » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل، ب . ومثبت من أ، ف .

(٦) عبارة : « في فهم ... الانتفاع به » ساقطة من ب . وظاهر أنّه من انتقال النَّظر .

(٧) في أ : « التّشبيه » .

الفسادِ **بكَثْرته**؛ أي : الملح، والصَّلاح بقلّته؛ إذ ليس بهذا المَعْنى شَاملاً للطّرفين . **إذ لا يُعقل التَّضعيفُ فيه**؛ أي : لا[1] يُتَصوّر التَّقليل والتَّكثير[2] في النَّحو؛ لامتناعِ جعلِ رفعِ الفَاعلِ - مثلاً - مُضَاعفًا أَوْ منصفًا .

(١) « لا » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لاستقامة المعنى المراد .

(٢) في أ، ب : « التَّكثير والتَّقليل » .

النَّوعُ الثَّالثُ : في غرض التَّشبيه

[و][1] يعودُ غالبـــًا إلى المُشَبَّه؛ وهو :

لبيانِ حاله؛ أَيْ: المُشبَّه؛ كسَواده أَوْ بيَاضه؛ كما إذا قيل لك : ما لونُ عمامتك ؟ [وقلتَ : كلون هذه][2] وأشرتَ إلى عمامة / لديك[3]. [٥٦/أ]

أَوْ مقْدارِ حاله؛ كمَا إذا قُلْتَ : هو في سَواده كحَلَكِ[4] الغُراب .

أَوْ لإمكانِ وجُوده، عطفٌ على قوله : (لبيانِ)؛ فهو قَسيمٌ له . وعبارةُ المفتاحِ تُشعرُ بأَنّه قسمٌ من البَيان؛ لأنَّه قالَ[5]: «أَوْ لبيانِ إمكانِ وجوده»؛ وذلك إنَّما يكونُ إذا كان المدَّعِي يدَّعي شيئـــًا لايكونُ إمكانُه ظاهرًا؛ فيحتاج إلى التَّشبيه لبيانِ إمكانه؛ كما في قوله[6]:

فإنْ تَفُقِ الأَنامَ وأَنْتَ مِنْـــهُم ... فإنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل . ومثبت من أ، ب، المفتاح .

(٣) في ب : « كذلك » .

(٤) الحَلَكُ : شدَّةُ السّواد . اللّسان : (حلك) : (١٠/٤١٥) .

(٥) ص : (٣٤١) .

(٦) البيت من الوافر . وقائله المتنبّي . قاله ضمن قصيدة طويلة يُعزِّي فيها سيفَ الدَّولة بعد وفاةِ أُمّه .

والبيت في ديوان الشَّاعر : (٣/١٥١) .

واستُشهد به في الأسرار : (١٢٣)، ونهاية الإيجاز : (٢١٧)، والإيضاح : (٤/٦٨)، و التّبيان : (٣٥٣) .

وهو في المعاهد : (٢/٥٣) .

فإنّه أرادَ أَنْ يقولَ : فُقْتَ الأنامَ بحيثُ لم يبقَ بينك وبينهم مشابهةٌ؛ بل صِرْتَ أصلاً برأسه؛ وهذا كالممتنع في الظّاهر؛ فإنَّه بَعيدٌ أَنْ يتناهى بعضُ آحادِ النَّوعِ في الفضائل إلى أَنْ يصيرَ كأَنَّه ليس من ذلك النَّوعِ[(١)]؛ فلمَّا قال : (فإنَّ المسكَ) فقد[(٢)] بيَّن إمكانَه [و][(٣)]وجودَه؛ لأنَّ المسكَ قد خرجَ عن صفةِ الدَّم؛ حتَّى لا يُعدُّ من جنْسه .

أَوْ لزيادةِ تقريرِه؛ أي : المشبَّه، وتقويةِ شأنِه عند السَّامع؛ كما إذا كنتَ مع صاحبكَ في تقرير أنّه لا يَحْصُل من سعيه على طايلٍ، ثُمَّ أخذت تَرْقُم على الماءِ؛ وقُلْتَ : هلْ أفاد رقمي على الماء نَقْشاً ما ؟ إنَّكَ في سَعْيك هذا كَرَقمي عَلَى الماءِ؛ فإنّك تَجدُ لتمثيلكَ هذا زيادةَ تقرير .

أَوْ لتَــزْيينِ المُشبَّه؛ كما إذا شَبَّهْتَ وجْهــًا أسودَ بمقلةِ الظَّبي؛ إفراغــًا له في قالب الحُسْن؛ طلبــًا[(٤)] لتزيينه .

أَوْ تَشْويــةِ المشبَّه؛ كما إذا شبَّهتَ وجْهــًا مَجْدورًا بعذرةٍ جامدة قد نقرتها الدِّيكةُ؛ إظهارًا [له][(٥)] في صورةٍ أَشْوه؛ إرادةَ ازْديادِ[(٦)] القُبْح .

---

(١) كلمة : « النَّوع » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لتمام السِّياق .

(٢) في الأصل : «قد » والصَّواب من أ، ب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٤) في ب : « طالبــًا » .

(٥) « له » ساقطة من الأصل . ومثبتة من أ، ب .

(٦) في الأصل : «زيادة » والمثبت من أ، ب، المفتاح .

أَوْ لاسْتِطراف؛ وهو عدُّ الشَّيء طريفـًا؛ أَيْ : حَديثـًا، وهو **إِمَّا لبُعده في الواقع**؛ بحيثُ يُتصوّرُ امتناعُه عادةً؛ **كقولك في الجمرة : بَحْرٌ من المِسْك مَوْجُهُ الذَّهب** . وقال في المفتاح[1]: « كما إذا شبَّهتَ الفحمَ فيه جَمْرٌ موقدٌ ببحرٍ من المسك موجُه الذَّهب »[2]. **أَوْ في الذِّهن**؛ أي : وإمّا لبُعده في الذِّهنِ؛ أَيْ : يكونُ المشبّهُ به نادرَ الحضورِ في الذِّهنِ . وهو إِمَّا **مُطلَقـًا**، أَوْ حين التَّشبيه .

الأَوَّلُ : كالمثالِ المذكورِ من الجَمرةِ والبحرِ .

والاستطرافُ ــ كاستطراف النَّوادر عندَ مُشاهدتها ــ موجبٌ للاسْتِلْذَاذ؛ لِجِدَّتِها كما قيل: (**ولِكُلِّ جديدٍ لذّةٌ**[3]؛ كما أنَّ لكلِّ عتيق حُرمة) .

---

(١) ص : (٣٤١) .

(٢) ويلحظُ عدم وضوح التَّصوير في مثال المصنِّف ــ رحمه الله ــ لكونه جعل المُشبَّه مفردًا؛ وهو : « الجمرة » بخلاف المثالِ عند السَّكّاكيّ فقد جعل المشبَّه مركّبـًا من فحم فيه جمر موقد . ولعلّ الكرمانيّ عندما أورد كلام السَّكّاكيّ ــ نصـًّا ــ أراد أن يستدرك على المصنّف ما وقع فيه من قصور .

(٣) من أمثال العرب . ينظر : جمهرة الأمثال : (١٦/٢)، والمستقصى : (٢٩١/٢) . وهو من قول الحطيئة (ديوانه ٣٣١) :

لكلّ جديد لـذّةٌ غَـيْرَ أَنَّـني ... وجَدْتُ جديدَ المَوْتِ غير لَذِيذِ

[٥٦/ب] والثّاني؛ أيْ : **أَوْ حينئذٍ**؛ كنُدْرةِ حُضُورِ / النّار والكبريتِ عندَ ذِكْرِ البَنَفْسجِ وحديثِ الرِّياض؛ **كقوله في البَنَفْسَج**[1]:

---

(١) البيتان من البسيط . وقد اختلفت المصادر النّاقلة لهما في تحديد قائلهما؛ كما اختلفت في روايتها .

فمن قائل بأنّهما لابن الرّومي؛ حيث وردا في ديـــوانـــه : (٣٩٤/١) بـــروايـــة : « وسط » مكان « بين » . وشطر الثّاني : «كأنّها وضعاف القضب تحملها »؛ وعلى هذه النّسبة صاحب معاهد التّنصيص : (٥٦/٢) .

وضعّف هـ. ريتر محقّق الأسرار هذا القول بحجّة أنّه لم يجدهما في ديوانه . ينظر : أسرار البلاغة؛ تحقيقه : (١١٧) .

ومِن قائل بأنّهما للزّاهي : (أي : القاسم عليّ بن إسماعيل البغداديّ)؛ حيث وردا في وفيّات الأعيان لابن خلّكان : (٣٢٦/٣) برواية : « ولا زوردية أوفت بزُرْقتها .·. بين الرِّياض عَلى زرقِ اليَواقيتِ ».

وعلى هذه النِّسبة ابنُ خلّكان .

ونصر محمود شاكر محقّق الأسرار هذا القول، ورجّـــح ـــ أيضـــاً ـــ أنّهما إغارة على بيتي ابن المعتز في ديوانه : (٣٠٤) :

بِنَفْسجٌ جُمِـــعَتْ أوْراقُـــه فَحكـــتْ كَحْلاءَ تَشْربُ دَمْعـــاً يَومَ تَشْتيتِ

كأنّه، وحقـــافُ القضبِ تَحْملُـــه أوائـــلُ النّارِ في أطرافِ كبْـــريتِ

وقال : « ولا يصحُّ خلط الشّعرين؛ فالفرق بينهما ظاهر » . ينظر : أسرار البلاغة؛ تحقيقه : (١٣٠) .

ونسبهما أبو هلال في ديوان المعاني (٢٤/٢) إلى ابن المعتزّ ـــ واختلاف الرّواية بينهما ظاهر ـــ كما تقدّم . =

ولا زَوَرْدِيَّــةٍ[١] تَزْهــو[٢] بِزُرْقَــتِها
بَيْنَ الرِّياضِ عَلَى حُمْرِ اليَواقِيتِ[٣]

كَأَنَّهَا[٤] فَوْقَ قَاماتٍ ضَعُفْنَ بِهَا
أَوائِلُ النَّارِ فِي أَطْرافِ كِبْرِيتِ

لأنَّ صورةَ اتِّصالِ النَّارِ بالكِبْريتِ ليست ممّا يُمْكن أَنْ يُقال : إنَّها نادرةُ الحضورِ في الذِّهنِ؛ نُدْرةَ صورةِ البحرِ من المسكِ مُوْجُه الذّهب، وإنّما النّادرُ حضورُها مع حديثِ البَنَفْسَجِ .

ومنــــه؛ أيْ : ومـــن هَـــذَا البـــابِ[٥]، قـــولُ عـــديٍّ[٦]

= ونسبهما سعد الدّين التّفتازانيّ في المطوّل : (٣٣٤) إلى أبي العتاهية . وقد وردا في ديوانه : (٥١٠) تحقيق شكري فيصل .

وقد استشهد بالبيتين في : أسرار البلاغة : (١٣٠)، والمفتاح : (٣٤٢)، والإيضاح : (٧٣/٤)، والتّبيان : (٣٥٤) .

(١) اللاّزورديَّة : البنفسج ــ نسبة إلى اللاّزرود ــ وهو حجر نفيس يشبه البنفسج .

(٢) تزهر : تتكبّر . ينظر : اللّسان : (زها) : (٣٦٠/١٤) .

(٣) حمر اليواقيت : من إضافة الصّفة إلى الموصوف . والمراد : الأزهار والشّقائق الحُمْر .

(٤) في الأصل، أ : « كأنّه » . والصّواب من : ب، مصادر البيت .

(٥) أي : نُدرة حُضُور المُشبّه به حين التّشبيه .

(٦) هو / أبو داود؛ عديُّ بن زيد بن مالك بن الرِّقاع العامليّ . شاعرٌ مجيدٌ . مقدَّم عند بني أميّة. لُقّب بشاعر أهل الشّام، له ديوان شعر مطبوع . مات في دمشق سنة (٩٥هـ) .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلاّم : (٦٨١)، والشّعر والشّعراء : (٦١٨/٢)، والأغاني : (٢١٠/٥ ــ ٢١٦)، معجم الشّعراء : (٧٨) .

ابن الرَّقَاعِ[١]:

تُزْجِي أَغَنَّ كَأَنَّ إِبْــرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِن الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

يُحْكى أنَّ جريرًا قال : أَنْشَدني عديٌّ هذه القصيدة، فلمَّا بلغَ إلى قوله: (كأنَّ إبرةَ رَوْقِه) رَحِمتُه، وقلتُ: قد وقع في مُعْضِلة، ما عساهُ يَقُول وهو أَعرابيٌّ جِلْف جافٍ ؟! فلمَّا قالَ : (قلمٌ أَصَابَ من الدَّواةِ مِدَادَها) اسْتَحالت الرَّحمةُ حَسَدًا[٢] .

وذلك لأنَّ جريرًا ما كانَ يحسبُ أنَّ عديًّا يَحضرُ في ذهنه المشبَّه به مع المشبّه؛ لكَونه نادرَ الحضورِ مَعَه، لكونِ عديٍّ جِلْفًا؛ فلَمَّا حضر حَسَدَه بعدما كانَ رحِمَه .

تُزْجِي؛ أيْ : تَسُوق .

وأغنَّ : هو الَّذي يَتَكلّمُ من قِبَل[٣] خياشيمه؛ من الغُنّة؛ وهي : صوتٌ في الخيشوم؛ يقالُ : (طَيْرٌ[٤] أَغَنُّ) . والمرادُ هنا : ولدُ ظَبْي أغنّ

---

(١) في الأَصل : « رفاع » . والصَّواب من : أ، ب . مصادر ترجمته .

والبيت من الكامل . وهو في ديوانه : (٤٩)، والعمدة لابن رشيق (١٨٣) .

واستشهد به في أسرار البلاغة : (١٥٤)، المفتاح : (٣٤٢)، والإيضاح : (١٧٥/٤)، والتّبيان : (٣٥٤) .

(٢) تنظر القصّة في الأغاني : (٢١٤/٥) والمصادر المتقدّمة .

(٣) كلمة : « قِبَل » ساقطة من ب .

(٤) في ب : « ظبي » .

له صوتٌ ضعيفٌ .

وإبرةُ رَوْقه : طرفُ قَرْنه وحدَّتُه .

الجِلْفُ : الدِّنُّ الفارغ . وأجلافُ الشّاة؛ هي : المَسْلُوخةُ بلا رأسٍ ولا قوائمَ ولا بطنٍ .

والجافي : الغليظُ .

وإنّما فَصَله ممّا[1] قبلَه بلفظ : (منْه)؛ لأنَّ بُعْدَه بالنِّسبةِ إلى القائلِ الخاصِّ بخلافِ غيرِه .

وقدْ يعودُ؛ أي : غرضُ التَّشبيه **إلى المشبَّه به** .

إمَّا لإيهامِ أنَّه؛ أي : المُشبّه به **أتمُّ** من المُشَبَّه **في ذلك**؛ أي : وجه التَّشْبيه؛ **إذْ حقُّ المشبّه به أن يكونَ كَذَلك**؛ أيْ : أعرفُ بجهة[2] التَّشبيه من المشبَّه، وأَخصُّ وأقوى حالاً معها؛ **ليُفيدَ ما ذكرنا من الأَغْراضِ**؛ من بيانِ مقدارِ المُشبّه، وإمكانِ وجوده، وزيادةِ تقريره، وإيرادِه[3] في مَعْرض[4] التَّزيين، والتَّشْوية، والاستطرافِ؛ **كقوله**[5] :

---

(١) في ب : «عمّا» . والمعنى واحد .

(٢) في أ : « لجهه ».

(٣) في أ : « وابرازه » .

(٤) في الأصل : « معوض » والصَّواب من : أ، ب .

(٥) البيت من الكامل، قاله : محمّد بن وهيب الحميريّ . ضمن قصيدةٍ يمدح بها المأمون . وهو في عيار الشّعر : (١١٤)، والأغاني : (٦٢/١٠)، ومعجم الشّعراء : (٣٢١)، و الصّناعتين : (٧٨) . =

وبَدَا الصَّباحُ كَأنَّ غُرَّتَــهُ[١] وَجْهُ الخَليفةِ حينَ يُمْتَدحُ

فإنّه تعمَّدَ[٢] / إيهامَ أنّ وجهَ الخليفةِ في الوضوحِ أتمُّ من الصّباحِ، [٥٧/أ] ويُسمّى بالتَّشبيهِ المقلوبِ[٣].

ومنه؛ أي : ممّا يعودُ الغرضُ إلى المشــبّه به : ﴿**إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَوا**﴾[٤]؛ في مقام إنّمَا الرِّبا مثلُ البيعِ؛ لأنّ الكلامَ في الرِّبا لا في البَيْع؛ ذهابــاً منهم[٥] إلى جعل - الرِّبا في بابِ الحلِّ - أَقْوى حالاً، وأعرفَ من البيع.

و﴿**أَفَمَن يَخْلُقُ**﴾[٦]؛ أي: ومنه: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ **كَمَن لا يَخْلُقُ**﴾؛ دون أن يقولَ بعَكْسه[٧] مع اقْتِضاءِ المقامِ بظَاهره إيَّاه؛ لأنّ عَبَدةَ الأصنامِ

= واستُشهد به في أسرار البلاغة : (٢٢٣)، ونهايــة الإيجاز : (٢٢٠)، والمفتاح : (٣٤٣)، والإيضاح : (٧٥/٤) .

وهو في المعاهد : (٥٧/٢) .

(١) الغُرَّةُ - في الأصل -: البياض في جَبْهَةِ الفرس . ينظر : اللّسان : (غرر) : (١٥/٥). وهنا استعيرت لبياض الصُّبح .

(٢) قوله : « فإنّه تعمّد » مكرّر في الأصل .

(٣) وذلك « بأن يَجْعل فيه المشبّه مشبّهــاً قصداً إلى ادّعاء أنّه أكمل منه في وجه الشّبه » . بغية الإيضاح : (٣٨/٣)، ويبدو أنّ أبا الفتح؛ عثمان بن جنّي أوّلُ من ألمح إليه تحت مسمّى «غلبة الفروع على الأصول» . ينظر : الخصائص : (٣٠٠/١) .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٧٥ .

(٥) أي : من مستحلّي الرِّبا .

(٦) سورة النّحل؛ من الآية : ١٧ .

(٧) أي : أفمن لا يخلق كمن يخلق .

لَمَّا جعلوها كالخالق؛ فاقتضى المقامُ أَنْ يُجعلَ الخالقُ مُشَبَّهًا به، وغيرُ الخالقِ مُشَبّهــًا؛ لكنّ في عكسه مزيدَ توبيخٍ؛ إذ المعنى يصيرُ : أنّ غيرَ الخالقِ عندهم في وجه الشَّبهِ أقوى من الخالقِ وأَوْلَى باسمِ الأُلُوهيَّةِ[1].

---

(١) تبــيّن ــ من كــلام الشّارح ــ أنّ مراده « بمن لا يخلق » الأصنام . وهو رأيٌ أورده السَّكّاكيُّ ــ أيضــًا ــ غير أنّه رجَّح غيره فقال (المفتاح : ٣٤٤): «وعندي أنّ الّذي تقتضيه البلاغةُ القرآنيّة هو أن يكون المراد بمن لا يخلق : الحيُّ العالم القادر من الخلق لا الأصنام، وأن يكون الإنكار موجّهــًا إلى توهّم تشبيه الحيّ العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدّس عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ تعريضــًا به عن أبلغ الإنكار؛ لتشبيه ما ليس بحيٍّ عالم قادر به تعالى، ويكون قوله : ﴿أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾ تنبيه توبيخ على مكان التّعريض » .

وعلى هذا الرّاي يلزم إنكار عبوديّة الأوثان بالطّريق الأولى .

هذا، وإنّما قال المصنّف ــ رحمه الله ــ : « ومنه » قبل إيراد المثالين؛ لاحتمالهما أن لا يكونا من التّشبيه المقلوب؛ كما نَقَل ذلك عن المصنِّف أحدُ شرّاح الفوائد الغياثيّة إذ قال : (ل : ١٨٠ ــ ١٨١) .

« أمّا الأوّل : فقال المصنّف : يحتمل أن يكون المرادُ منه إثباتَ الحرمة في البيع للإلزام؛ أي : البيع مثل الرّبا . فلو كان الرّبا حرامــًا ــ كما زعمتم ــ لكان البيع أيضــًا حرامــًا وليس فليس . وقال الإمام الرازي في تفسيره : المراد إثبات المساواة بينهما في اقتضاء الحل والحرمة فلا فرق بين أن يقال البيع مثل الرِّبا وعكسه .

وأما الثّاني : فقال المُصنِّف يحتمل أن يكون سوقه للتّنْزيه عن مماثلةِ المخلوقات؛ فكان حقُّ الكلام كما ذكر؛ لا للتّوبيخ عن التّشريك في العبادة . =

وإمّا لإظْهارِ الاهتمامِ؛ عَطْفٌ على قوله : (إمَّا لإيهامٍ)، وذلك كما إذا أُشير لكَ إلى وجهٍ كالقمرِ في الإشْراقِ والاسْتدارةِ؛ وقيلَ : هذا الوجهُ يُشبهُ ماذا ؟؛ فقلتَ : الرَّغيفَ !، إظهارًا لاهتمامكَ بشأنِ الرَّغيف؛ وهذا يُسمَّى بإظهارِ المطلوبِ، ولا يُصارُ إليه إلاّ في مقامِ الطَّمعِ بحصولِ المطلوبِ؛ وذلكَ **كما أمرَ الصَّاحبُ**[1] ابنُ عبّادٍ **نُدَماءَه أن يُجيزُوا قولَه**[2]:

وعَـــالِمٌ يُعْـــرَفُ بالسِّـــجْزِيّ[3]؛

ممَّا مدحَ[4] به قاضي سجستان[5] حين دخلَ عليه فوجدَه عالمـــًا مُتَفَنِّنـــًا؛ **فقال شريفٌ** بينهم انتهت النَّوبةُ إليه بعدما نَظَمُوا على أسلُوبِه واحدًا بَعْد واحدٍ :

..... **أَشْهَى إلى النّفْسِ من الخُبْزِ**؛

ففَهِمَ الصّاحبُ اهتمامَه بشأنِ الخُبْزِ؛ فأمرَ أن تُقدَّمَ له مائدة .

= وقال صاحب الكشّاف المراد به إنكار تسويتهم الخالق بغير الخالق في العبادة والتّسمية».

(١) تقدّمت ترجمته ص (٦٠٩) قسم التّحقيق .

(٢) شطر البيت من السّريع . وهو في المفتاح : (٣٤٦)، الإيضاح : (٧٧/٤)، والتّبيان : (٣٥٦) . وسيرد شطره المجاز عمَّا قريب .

(٣) السّجزيّ : نسبةٌ سماعيّة إلى سجستان . وهو : أبو الحسن؛ عمر بن أبي عمر السِّجزيّ النّوقانيّ . أديب شاعر فقيه . له غير رحلة واحدة إلى خراسان والعراق في طلب الأدب والعلم . وكان قد أقام في حضرة الصَّاحب بن عبَّاد برهة يستفيد من مجالسها ويقتبس من محاسنها . يتيمة الدّهر : (٣٤٢/٤) .

(٤) في ب : « يمدح » .

(٥) تقدّم التّعريف بها ص (٣٧٩) قسم التّحقيق .

والإجازةُ [تتميمُ][1] مصراعِ الغيرِ .

وإذا تساوى الطَّرفان؛ أي[2]: المُشبَّه والمشبَّه به في جهةِ التَّشبيه، ولَمْ يَخْتلفا بكون أَحدهما ناقصـًا والآخر كاملاً . **فتشابُه**؛ ليكونَ كلٌّ واحد من الطّرفين مُشبَّهًا ومشبَّهًا به، **لا تَشْبيه**؛ حتَّى يكونَ أحدُهما مشبّهًا، والآخر مشبَّهاً به؛ احْترازًا عن تَرجيحِ أحد المتساويين[3]؛ قال الشّاعرُ[4]:

رَقَّ الزُّجاجُ ورَقَّت الخَمْرُ ... فَتشابَهَا فَتَشـاكَلَ الأَمْرُ

فَكَأَنَّهُ خَـمْـرٌ ولا قَدَحٌ ... وَكَأَنَّهُ قَـدَحٌ ولاَ خَمْـرُ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) « أي » ساقطة من أ، ب . وعلى مثلها درج الشَّارحُ .

(٣) يوضح طاش كبري زاده الفرق بين التَّشبيه والتَّشابه بقوله (شرح الفوائد : ٢٠٥) : «والفرق بين التّشبيه والتَّشابه هو : أنَّ ما يقع فيه التَّشابه يصحُّ فيه اسْتعمال التَّشبيه مع صحَّة عكسه؛ إذ ما وقع فيه التّشابه من الطّرفين متساويان، ويمكن ترجيح أحد المتساويين باعتبار، ولا يخفى أنّ هذا الاعتبار كما يمكن في طرف يمكن في آخر من غير اعتبار القلب . وأمّا ما وقع فيه التّشبيه لا يمكن فيه التّشابه؛ لأنّ تسوية الرّاجح والمرجوح باعتبار غير ممكن؛ فلا يمكن فيه العكس ـــ أيضـًا ـــ؛ لأنه إذا لم يمكن تسويتهما فلأن لا يمكن ترجيح المرجوح أَوْلَى اللّهم إلاّ بطريق القلب» .

(٤) البيتان من الكامل . وقائلهما : الصَّاحبُ بن عبّادٍ . وهما في ديوانه : (١٧٦)، وفي يتيمة الدّهر : (٢٥٩/٣)، ونهاية الأرب : (٤٤/٧) .

واستشهد به في الإيضاح : (٧٨/٤)، وأوردهـما صـاحب معاهد التّنصيص : (٦٠/٢) .

تنبيهان :

الأَوَّلُ : إذا كان وجْهُ التَّشبيه وصْفـاً غيرَ حقيقيّ؛ أيْ: اعتباريـاً **مُنْتزعـاً من أمورٍ** متعدِّدَة - **سُمِّي** [أي][1] التَّشبيه : **تَمْثيلاً**، وخُصَّ بذلك / الاسـم[2]، **قال - تعالى -**: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[3]؛ فإنَّ وجهَ تَشبيهِ المنافقين بالَّذين شُبِّهوا بهم فِي الآية؛ هو : تَوَجُّه الطَّلب إلى تَيْسير مطلوبٍ بسببِ مُباشرةِ أسبابه القريبةِ مع تعقُّبِ الحِرْمانِ والخَيْبَةِ لانقلابِ الأَسبابِ، وأنَّه أمرٌ اعتباريٌّ لا وصفٌ حقيقيٌّ منتزعٌ من أمورٍ كثيرةٍ . [٥٧/ب]

ومِنْه وإنَّما فصلَ بلفظ[4]: (منْه) عمَّا قبلَه؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المشبَّه والمشبَّه به مذكورٌ صريحـاً في الآية الأُولَى؛ دون هذه : **قوله - تعالى -**: ﴿**كُونُوا أَنْصَارَ اللهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ**﴾[5]؛ شَبَّه كون المؤمنين أنصار الله بقولِ عيسى لهم: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾ من حيثُ الظَّاهرِ؛ لكنّ المراد: كونُوا أنصار الله مثل كون الحواريِّين أنصاره وقْت قول عيسى - عليه

---

(١) « أي » ساقطة من الأَصل ومثبتة من أ، ب . وعلى مثلها درج الشَّارحُ .

(٢) أي : تسميته : تمثيلاً .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ١٧ .

(٤) في أ، ب : « بلفظه » .

(٥) سورة الصّف؛ من الآية : ١٤ .

السَّـــلام[١]- : ﴿مَنْ أَنْصَـــارِى﴾؛ لعدم صحَّة تشبيه الكونِ بالقول، ولجوازِ حذفِ المضافاتِ . وإنَّما جاز ذكرُ مستلزمِ المُشَبَّه به مكانه[٢]؛ كما جازَ ذكرُ مستلزمِ وجهِ الشَّبهِ مكانه؛ إذْ كما أنّه ليس بمستلزم التَّصريح بوجهِ الشّبه؛ بل قد يُذْكر ما إذا أَمْعَنْتَ فيه النَّظر لَمْ تجده إلاّ شيئـــاً مُسْتتبعـــاً لما يكون وجهُ الشّبه[٣]في المآل؛ كذلك ليس[٤] بمستلزم التَّصريح بالمشبَّه به؛ بلْ قد يُذْكر ما إذا أمعنت في النَّظر لم تجده إلاَّ شيئـــاً مُسْتتبعـــاً[٥] لما يكونُ المشبّهُ به في المآلِ ثمَّ التّقريب ظاهر .

الثّاني : لا تَغْلَطْ في مثلِ قَوْلِ الشَّاعرِ[٦]:

(١) قوله : « عليه السّلام » ساقط من أ، ب .

(٢) في ب : « فكأنّه » وهو تحريف بالقلب .

(٣) في الأصل : تكرّر بعد هذا قوله السّابق : «مكانه ... إذا أمعنت » وظاهرٌ أنّه من انتقال النّظر .

(٤) قوله : «كذلك ليس » ساقطة من ب .

(٥) عبارة : « بل قد يذكر ... مستتبعـــاً » ساقطة من ب .

(٦) البيت من الطّويل . ويُنسب لكثيِّر عزَّة في سبعة أبيات أخر ضمن ديوانه : (١٠٧) برواية : « يوماً » مكان « قوماً »، ونسبه إليه أيضًا النَّويريُّ في نهـــاية الأرب : (٧٦/١) .

والبيتُ مرويٌّ في حسن التَّوسّل : (١٢١)، وزهر الآداب : (٧١/٢، ١٦٦) برواية : « رجوها » مكان : «رأوها »؛ وهذه الرِّواية ـــ في نظري ـــ هي الأصحّ .

ومستشهدٌ به في : أسـرار البـلاغة : (١١٠)، والمفتاح : (٣٤٩)، والإيضاح: (٦٥/٤)، والتِّبيان : (٣٥٠) .

وهو في المعاهد : (٥١/٢) بدون نسبة . وقال عنه : «لا أعرف قائله » .

كَمَا أَبْرَقَتْ؛ - أي: صَارت ذاتَ بَرْق - **قَوْمـًا عِطَاشاً غَمَامةٌ**. **فلمَّا رأوها أَقْشَعَتْ**؛ - انْكَشَفت . وقشَعتُه: كَشَفْتُه وهو مثل: أكبَّ، وكبّ؛ لـزُوماً وتعدِّيـًا - **وتَجَلَّت**؛ أي: ظهرت[1]. لكَثْرةِ التباسِ الوَصْفِ الحَقِيقيِّ بالاعْتباريّ، وانْتزاعه من أَمْـرين - مَثَلاً - مع وجوبِ الانْتزاعِ من أكثر؛ **فتنْزع الوَصْفَ**؛ الَّذي هو وجهُ التَّمثيل، **ممّا لا يتمُّ المرادُ به؛ كالمصراع الأوّل**، فتَقع عن غَرضِ الشَّاعر بمَعْزل؛ لوجُوب[2] انْتزاع وجهِ الشَّبهِ من مَجْموعِ البيتِ؛ وهو وصْلُ الابتداءِ المُطْمعِ بالانْتهاءِ المؤيسِ؛ لا الإطماعِ فقط.

النَّوعُ الرَّابعُ: في حالِ التَّشبيهِ؛ من كونهِ قَريبًا أَوْ غَريبًا، مَقْبولاً أَوْ مَرْدُودًا .

مُقدِّماتٌ / لا بدَّ من ذِكْرِها لـتُرْشدك[3] إلى كَيْفيَّةِ سُلوكِ الطَّريقِ [٥٨/أ] هُنَالك[4]:

---

(١) في ب وردت العبارة المتقدّمة هكذا :

« كَمَا أَبْرقَت عِطَاشـًا غَمَامةٌ فَلَمَّا رأوها أقشعت وتَجَلّت .

أبْرقت؛ أي صارت ذا برقٍ . وأقْشَعت : انكشفت، وقشعته : كشفته؛ وهو مثل : أكبّ وكبّ لزومـًا وتعدّيـًا . وتجلّت : أي ظهرت » .

(٢) في ب : « الوجوب » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٣) في أ : « فترشدك ».

(٤) في أ : « هناك » .

الأُوْلى: إدراكُ الشَّيءِ مُجْمَلاً؛ كإدراكِ الإنسانِ من حيثُ إنَّه : شيءٌ، أَوْ جسمٌ **أسهلُ** من إدراكه مُفَصّلاً؛ كإداركه من حيثُ إنَّه : جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ مُتحرِّكٌ بالإرادةِ ناطقٌ .

الثَّانيةُ: المتكرِّرُ على الحسِّ الحاضرُ صورَتُه مرّةً بعد أُخرى؛ كحضورِ صُورةِ القَمر غير مُنْخَسف. **أقربُ حُضُورًا** من شيءٍ يقلُّ حضورُه[1] على الحسِّ؛ كحضورِ صورته مُنْخَسفــًا .

الثَّالثُ: الشَّيءُ مع ما يُنَاسبُه[2] **أقربُ حُضُورًا** منه مع ما لا يُناسبه؛ **كالحمَّامِ والسَّطل دُونَ السَّخْلِ**[3]؛ فإنَّ الحمَّامَ معَ السَّطلِ أقربُ حُضُورًا منه مع السَّخْلِ .

الرّابعةُ: اسْتحضارُ الواحدِ أيسرُ من اسْتحضارِ غيرِ الواحدِ؛ كاسْتحضارِ القَمرِ في الذِّهنِ؛ فإنَّه أيسرُ من اسْتحضاره والمشتري على تَثْليثه، والمرِّيخ على مُقابلته .

الخامسةُ: ميلُ النَّفْسِ إلى الحسِّيَّات أتمُّ من مَيْلها إلى العَقْليَّات؛ **بناءً على أنَّها** - أي: الحسِّيــّات - **مجعُولةٌ لها**[4]؛ أي: للنَّفسِ[5]، **بالتَّجريدِ**

---

(١) في أ، ب : « وروده »؛ وهما بمعنى .

(٢) هكذا في ف ــ أيضــًا ــ . وفي أ، ب : « مع مناسبه » .

(٣) السَّخْلُ : ولدُ الشَّاةِ من المعزِ والضَّأْن؛ ذكرًا أَوْ أنثى . اللِّسان : (سخل): (٣٣٢/١١) .

(٤) هكذا ــ أيضــًا ــ وردت «لها» في ف . ولم ترد في أ .

(٥) في الأصل : «النَّفس» والصَّواب من : أ، ب .

بسببِ تَجْريدِها إيَّاها؛ أي : حذفها التَّعيّناتِ والتَّشَخّصاتِ الخارجيّةِ عن الحسِّيّات؛ فلها زيادةُ تعلُّقٍ بها؛ هذا على مذهب مَنْ يقولُ : النَّفسُ لا تُدْرِك الجُزْئيّات؛ بل المشتركَ المنتزعَ عنها التَّشَخُّصات[1].

ولو قُلْنا: بأنَّ مُدْرِكَ الكُلِّيَّات والجُزئيّاتِ هو النَّفسُ - كما هو مذهبُ الحكيم -؛ لكنَّها تُدْرِكُ الكلِّيّات بذاتها، وهي المُسَمَّاةُ بالعقليَّات، والجزئيَّاتِ بالآلات؛ أي : بواسطةِ الحواسِّ؛ وهي المسمَّاةُ : بالحسِّيَّات؛ لَمَّا كان مَيْلُها إلى إحداهما أتمَّ منه إلى الأخرى؛ ولهذا قال : « ميلُ النّفسِ إلى الحسِّيّات أتمُّ بناءً على أنَّها ... » إلى آخره .

ولإلْفها؛ عطفٌ على قوله « بناءً »؛ أي : مَيْلُها إليها أتمُّ لزيادةِ إلْفها[2]؛ أَيْ[3]: إلف النَّفسِ **بها**؛ بالحسِّيّات؛ **لكثرة وُرُودها**؛ أي: الحسِّيَّات بحَسَبِ جنْسها **عليها**[4]؛ **لاختلاف الطُّرق**؛ طُرُق الوُرُود؛ **أَعْني : الحواسَّ** المُخْتلفةَ المؤدِّية لها؛ بخلاف العقليّات؛ فإنَّ طريقها واحدٌ .

السَّادسةُ : النَّفسُ لِمَا تعرفُ أَقْبلُ منها لما لا تعرف؛ لمحبَّةِ النَّفسِ العِلْم طبعًا؛ ولهذا أكثر النَّاسِ يُقبلون على استماعِ الحكاياتِ، ولا

---

(١) يعني بذلك السَّكّاكيَّ؛ حيث قال (المفتاح : ٣٥٠) : « وأَعْني بالحِسِّيَّات ما تجرده منها بناءً على امتناع النَّفسِ من إدراكِ الجُزْئيَّات » .

(٢) كلمة : « إلفها » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « إلى » ولا يستقيم به السّياق . والصَّواب ما أَثبتّه، وعليه لفظ مفتاح المفتاح . والحرف ساقطة من أ، ب .

(٤) أي : على النّفس .

يُقبلون على المسائلِ العويصة[١]. وقد سقطت[٢] هذه المقدِّمةُ في بعضِ النّسخِ عن / القَلَمِ. [٥٨/ب]

السَّابعةُ: الجديدُ أحبُّ إلى النَّفسِ وألذُّ لديها من المُعَاد؛ لاستكراهِ النَّفس التّكرار بالذّات؛ كما قيل[٣]: (أَكْره من مُعَاد) واستِحبابه الجِدَّة؛ كما قيل[٤]: (لكلِّ جديدٍ لذّةٌ).

وههنا نظرٌ؛ كَمَا قالَ السَّكّاكيُّ[٥]: « التَّوفيقُ بين حكم الإلفِ وبينَ [حكم][٦] التّكرارِ أحوَجُ شيءٍ إلى التَّأمُّل »؛ **فإنَّ الإلفَ بالتّكرارِ يَحْصُلُ فكيف يَتَنافَى حُكْمُهما؟!**؛ أي: حكمُ الإلفِ والتّكرارِ؛ حتَّى يكونَ

---

(١) قول الشّارح : « ولهذا ... العويصة » استدلالٌ سبقَ إليه الشِّيرازيُّ (مفتاح المفتاح : ٨٩٥) وهو ــ في نظري ــ يفتقد الدِّقــة الّتي تجعله صادقــًا على المستدلّ له؛ فإقبال النّاس على استماع الحكايات والقصص ليس بدافع العلم المبنيّ على المعرفة في الدّرجة الأُولى ــ كما هو ظاهر كلام الشّارح ــ وإنّما لدَوافع أُخرى مردُّها إشباعُ الرُّوحِ وإمتاعُ النَّفس . ولو لم يكن الأمر كذلك؛ لاستوى إقبالهم على الحكايات مع إقبالهم على المسائل العويصة؛ بناءً على أنّ العلم متحقّقٌ لكليهما .

(٢) في أ، ب : «سقط» .

(٣) لم أعثر عليه فما وقفت عليه من كتب الأمثال . وأشار الشِّيرازيّ إلى أنّه مثلٌ . ينظر : مفتاح المفتاح : (٨٩٥) .

(٤) سبق تخريجُه ص (٦٤٨) قسم التّحقيق .

(٥) هكذا في أ، ب . وفي الأصل زيادة : « في » وبها يضطرب السِّياق . والقول في المفتاح: (٣٥٠) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

المألوفُ غيرَ مُسْتكره، والمكرَّرُ مُسْتَكرَهـــاً؛ بل يجبُ على هذا أن يكون المألوفُ أكرهَ شيءٍ عند النَّفس ! .

والمصنّفُ ينقلُ كلامَ السَّكّاكيّ، وإلاّ[١] فالحقُّ عنده على طرفِ التَّمامِ؛ وهو : أنَّ كلَّ تَكْرارٍ لا يورثُ الكراهة؛ بل الّذي يُورثُها تكرارُ شيءٍ منه بدٌّ؛ وهو مُنافٍ للإلف؛ وأمَّا تكرارُ شيء لا بدَّ منه؛ كتكرارِ الشَّبه الضَّروريّة[٢] عند الطّبيبِ؛ فهو غيرُ مُنافٍ للإلف؛ بل موجبٌ لهُ[٣].

فالحاصلُ : أنَّ الجديدَ ألذُّ من المعادِ الغيرِ المألوف .

ثمَّ قربُ التَّشْبيه، وسقوطُه عن درجة الاعتبارِ؛ **لوحدة الجهة**؛ أي : جهة التَّشبيه بأن يكونَ أمرًا واحدًا؛ كالسَّوادِ في **نحو** : (**زِنجيٌّ كالفَحْمِ**)، **أَوْ**[٤] **لتجَانُسِ الطَّرفين** وقُربِ المناسبةِ بَيْنهما؛ **نَحْو** : تشبيه **عنَبة** كبيرة سَوْدَاء بأَنَّها[٥] **كإجَّاصَة**[٦]، **أَوْ كونه**؛ أَيْ : المُشبّه به **أَكْثريُّ الحضورِ** لجهةٍ من الجهاتِ؛ كتكرُّرِه على الحـــسِّ، أَوْ غيره؛ كالبَدْرِ؛ [في][٧] **نحو: (وجهٌ كالبدرِ)** .

---

(١) « وإلاّ » ساقطة من ب .

(٢) في أ، ب : زيادة : «المشهورة»، والسّياق تامٌّ بدونها .

(٣) وعليه قول الشّاعر :

أعد ذكرَ نُعمان لنَا إنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَه يَتَضوَّعُ

(٤) هكذا ـــ أَيْضـــاً ـــ بالعطف بـــ« أَوْ » في ف . وفي أ بالعطف بالواو .

(٥) في أ، ب : «بأنّه».

(٦) الإجّاصة : ثمرة لنبات من الفصيلة القرنفليّة .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

وبُعدُه؛ أي: بُعدُ التَّشبيه وعدمُ سُقُوطه؛ أي : غرابتُه وحُسْنُه . **بخلافه**؛ أي: ما ذكرنا في قُرْبه بأَنْ لا يكونَ واحدًا بل كثيراً[١]؛ إمَّا في حُكمِ الواحدِ أَوْ لا، أَوْ[٢] لا يكونُ المشبّهُ به مُجَانسًا ومُشَابهًا للمُشَبّه[٣]، أَوْ لا يَكُون كثيرَ الحضورِ مَشْهوراً؛ **كقوله**[٤]:

نَارِنْجُها بين الغُصُونِ كأَنَّها شُمُوسُ عَقيقٍ[٥] في سَمَاءِ زَبَرْجد

فإنّه شبَّه النَّارنجَ - في الهيئةِ الحاصلةِ من اجْتماعِ صورِ حُمْرٍ وخُضْرٍ - بشُمُوسِ عقيقٍ في سماءِ زَبَرْجَد؛ وهي لَيْست مُجَانسةً ولا قريبةَ المناسبة للمشبَّه، مع أَنَّها نادرةُ الحضور؛ ولهذا جاء تَشْبيهًا نادرًا في غايةِ الحُسنِ والبُعدِ .

وكُلَّما كان التَّركيبُ؛ أي: في وجهِ الشَّبه **أكثرَ فهو**؛ أي: التَّشبيه[٦]/ **أَغْرب**؛ كما أَنَّه إذا كان المُشَبّهُ به أَبْعد من التَّجانُسِ والتَّناسبِ [٥٩/أ]

---

(١) كما مرَّ؛ من تشبيه سِقط النَّار بعين الدِّيك، وتشبيه الثُّريّا بعنقود الكرم المنوّر .

(٢) في أ : بالعطف بالواو بدلاً من « أو » .

(٣) في أ :تقدّم المشبّه على المشبّه به. والأَوْلَى ما ورد في الأَصل لسبق تعيين المشبّه به .

(٤) البيت من الطّويل، وقائله ابن رشيق القيروانيّ، وهو في ديوانه: (٦٠) برواية: «كأنّه نجوم».

(٥) العقيق : خرز أحمر يُتَّخذ منه الفصوص . اللّسان : (عقق) : (١٠/٢٦٠) .
وقوله : « شموس عقيق » من التَّشبيه البليغ لا من الاستعارة للتَّصريح بالطّرفين. وكذا ما بعده؛ وهو قوله : « سماء زبرجد » .

(٦) في أ : « الشَّبه».

أَوْ أَنْدرَ في الحُضُورِ في الذِّهْنِ[١] كان أغرب؛ **فتأمَّل قــوله - تعالى -:** ﴿ **إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَواةِ الدُّنْيَا** ﴾[٢]؛ «أي : حالها العَجيبة؛ في سُرْعة تَقَضِّيها، وانقراضِ نعيمها[٣] بعد إقْــبالها واغْترارِ النَّاسِ بها . ﴿ كَمَآءٍ ﴾ ليس لفظُ[٤] الماء المشبَّه به؛ وإنْ وَلِيَه حرفُ التّشبيه؛ لأنَّه من التَّشْبيه المُرَكَّب؛ وإنَّما المُشَبَّهُ به مَضْمُونُ الحكاية؛ وهو زَوالُ خُضرةِ النَّبات فجأَة؛ وذهابُه حُطَامــًا بَعْدما كان غَضّاً والْتَفّ وزيَّنَ الأرض بخُضْرَته؛ حتَّى طَمِع فيه أهلُه، وظنُّوا[٥] أنَّه سَلِمَ من الجَوائح »[٦].

وتمامُ الآية : ﴿ أَنْزَلْنَــــاهُ مِنَ السَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَــــامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُم قَــــادِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَــــاهَا حَصِيْدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾[٧].

- تَعْرِف حُسْنَه لِمَا ذَكَرْنَا.

---

(١) في الأَصل : « الّذين ». والصَّواب من : أ، ب، مفتاح المفتاح .

(٢) سورة يونس؛ من الآية : ٢٤ .

(٣) في أ : «نعمها».

(٤) في أ : «لفظة» .

(٥) في ب : «فظنّوا»، والمعنى واحد .

(٦) مفتاح المفتاح : (٨٩٩) .

(٧) سورة يونس، من الآية : ٢٤ . وتمام الآية : ﴿ كَذَالِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

وتـأمّـل **قولَه – تعالى** -[١]: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَـاتٌ**﴾[٢] الآية؛ فإنَّ وجهَ الشّبه[٣] بين المُنافقين وبين ذوي الصَّـيِّب؛ هو[٤] أنَّهم في المقامِ المُطْمعِ في حصولِ الْمطَالَبِ لا يَحْظونَ إلاَّ بضدِّ المطموعِ فيه؛ من مجرّد مُقَاساةِ الأَهْوال؛ حتَّى تَرَى أنَّه لتَرْكيب فيه وقع تشبيهـاً حَسَنـاً .

وقَبُوله؛ أي: التَّشبيه **بأن يكونَ وجهُ الشَّبه – كمَا مَـرَّ** -[٥]؛ حيثُ قال: حقُّ وجه التَّشْبيه أن يشملَ[٦] الطَّرفين **صَحيحـاً**؛ أي : يَكُونُ شاملاً للطَّرفين مُتناولاً لهما . **مُعْطيـاً للغرض**؛ أَيْ : لغرضِ التَّشبيه **كَمْلاً**؛ أي : تَمَامـاً[٧]؛ والمرادُ : أن يكونَ وجهُ الشّبه[٨] كاملاً في تحصيل ما عُلِّق به من الغرضِ[٩]؛ من بيانِ حالِ المُشَبَّه، أَوْ بيانِ مِقْدارِ

---

(١) هكذا ــ أيضـاً ــ وردت جملة « قوله تعالى » في ف . وفي أ وردت الجملة كُلُّها ضمن كلام الشَّارح .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ١٩ . والصَّـيِّبُ : المطرُ . تفسير الطَّبريِّ : (١/٣٣٤).

(٣) في أ : « التّشبيه » .

(٤) في ب : «وهو » وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) ينظر ص: (٦٤٤) ، قسم التّحقيق.

(٦) في أ : «يشتمل » .

(٧) في الأصل : « عامـاً » والصَّواب من أ، ب .

(٨) في أ : « التّشبيه » .

(٩) في الأصل زيادة : « أي : كاملاً » وإثباتها تكرار لا داعي له .

حاله، أَوْ إِمْكانِ وجُوده، إلى غيرِ ذلك . **غيرَ مُبْتذل**؛ أي : غيرَ مُمْتَهنٍ مشهورٍ مُتداولٍ يَسْتَعْملُه الجُمْهورُ[١]؛ بلْ يكونُ خاصًّا مُسْتَعمَلاً للخواصِّ . **ورَدُّه بخلافه** بأن لا يكون صحيحًا، أَوْ لا يكون مُعْطيًا[٢]، أَوْ لا يكون غيرَ مُبْتذَلٍ[٣].

وإذا عرفتَ أسبابَ القبُول عرفتَ أَسْبابَ الرَّدّ؛ لِتُقابل أَسْبابهما، واستعلام أَسْبابِ أحدهما من أسبابِ الآخر .

النّوعُ الخامسُ : في صيغة[٤] التَّشبيه، وأداوته؛ وهي: مثل : (كأَنَّ) و(الكاف)، و(المثل). ولا يجبُ ذكرُ صيغته صريحًا؛ بل **قد يُصَرَّحُ بالتَّشْبيه** بأن تُذكر أداتُه، **وقد لا يُصَرَّحُ** / بأَنْ لا تُذْكَر؛ **نحو** : (**زيدٌ** [٥٩/ب] **أَسدٌ**[٥])، **ويتعيّنُ المرادُ** وهو أنَّه تَشْبيه؛ **لامتناعِ الحَمْل**؛ حمل الأسدِ على زيد؛ لأَنَّ زيدًا ليس بعينه هُو الأسدُ؛ فَيَلزم المصيرُ إلى أَنَّه تشبيهٌ بحذف كَلِمَته، **وفيه**[٦] **مبالغة**؛ لأَنَّه لَمَّا حَذَف[٧] كلمةَ التَّشبيه فكأنّه ادّعى أنَّه

---

(١) كما في تشبيه الشَّعْر الأَسْود باللَّيل ــ مثلاً ــ .

(٢) جملة :«أَوْ لايكون مُعْطياً » تكرَّرت في ب .

(٣) في أ وردت العبارة هكذا : «بأَنْ لا يكون صحيحًا أَوْ مُعْطياً أَوْ غير مبتذل » .

(٤) صيغة التّشبيه : هي ما يتوصّلُ بها إلى وصف المشبّه بالمشبّه به . وإنّما قال : (صيغة) لأنّها قد تكون حرفًا نحو (كأَنّ)، وفعلاً نحو : (يُشْبه) وإسمًا نحو : (مثل) .

(٥) كلمة : « أسد » ساقطة من الأَصل . ومثبتة من أ، ب ، ف .

(٦) أي : في : (زيد أسد) .

(٧) في الأَصل : « حُذفت » بالبناء للمجهول، ولا يناسبه ما بعده من إجراء الكلام على =

نفسُ حقيقةِ الأَسدِ ومن جِنْسه .

وقد يتركُ[١] **المشبّهُ** لفظـًا **مُراداً** معنى[٢]؛ **إذ لَوْ لَمْ يُرد** معنًى و لم يكن منويـًّا **فـ**يكون **استعارة**[٣]؛ إذ لا معنى للاستعارةِ إلاّ ذلك . **وهذا فيه** [أي : في الموضع الّذي يُتْرك المشبهُ لفظـًا ويُرادُ معـنى][٤] **دعوى الـتَّعيُّن**[٥] للتَّشبيهِ والإخبارِ عنه بذلك؛ كما مرَّ[٦] أنَّ المُسْندَ إليه [يُحذفُ][٧] عند تعيّنه للخبر .

فقوله: ﴿ **حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ** ﴾[٨] **تشبيهٌ** لا استعارةٌ **لذكرِ**[٩] الطَّرفين : الخيطِ، **والفجر** .

= الغيبة في قوله : « فكأنّه ادّعى » ، والمثبت من : أ، ب .

(١) في أ : « ترك » وهو تحريف بالحذف .

(٢) ومثاله قولُ الشّاعر : « أسدٌ عليّ وفي الحروبِ نعامة » فإنّه لا بدّ لصحّة الكلام من تقدير المبتدأ؛ أي : هو أسد .

(٣) كقولك : « رأيت أسدًا »؛ مُريدًا بالأسدِ رجلاً شجاعـًا .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، . ومثبت من أ . وبه يتّضح المعنى .

(٥) في ب : « اليقين »؛ وفيه تحريف وتصحيف .

(٦) ينظر ص (٢٩٤) قسم التّحقيق.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٨) سورة البقرة؛ من الآية : ١٨٧ . ويلحظ أنّ قوله ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ استشهد به ضمن كلام المصنّف في أ . وليس كذلك في ف .

(٩) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في ف . وفي أ : « ولذكر » بالعطف بالواو؛ ولا وجه له .

توضيحُه : أنَّ الخيطَ الأَبيضَ وهو أَوّلُ ما يبدو من الفَجْرِ المُعْترضِ في الأُفق كالخيطِ الممدود، والخيطَ الأسودَ وهو ما يمتدُّ معه من غسق اللَّيل - شُبِّها بخَيْطين : أبيضَ، وأسودَ؛ وبُيِّنا بقوله : ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾؛ والفَجْرُ - وإنْ كان بياناً للخيط الأبيض - لكن لَمَّا كان بيانُ أحدهما بيانَ الآخر لدلالته عليه اكتفى به عنه؛ ولولا البيان لكانا من باب الاستعارةِ؛ كما أنَّ قولك: (رأيتُ أسدًا) استعارةٌ؛ فإذا زدت[1] من فلان صار تشبيهاً . وأمّا أنَّه لِمَ زيد (من الفجر) حتَّى صار تشبيهاً وهلاَّ اقتصر به على الاستعارةِ الَّتي هي أبلغُ؛ فلأنَّ شرطَ الاستعارةِ أن يدُلَّ عليه الحالُ، ولو لم يذكر من الفجرِ لم يُعلم أنَّ الخيطين مُسْتعاران فَزيدَ (الفجر) وصَارَ[2] تَشْبيهاً .

وقد يُتركُ وجهُ التَّشبيه إذا عُلم بالقرائنِ؛ **استغناءً**[3] **عن ذكرِه؛ وفيه قُوَّةٌ** ومبالغةٌ **لإِفَادته**[4] تعميم المُشَابهة[5] .

---

(١) في ب : « أردتّ » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٢) في أ : «فصار» وفي ب :« حتَّى صَار »؛ ولا اختلاف في المعنى .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف، وفي ب : « استعارة » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٤) في ب : « لإفادة » .

(٥) أي : بَين المشبَّه والمشبَّه به، حتّى يكون المشبَّه كأنَّه المشبَّه به؛ بسبب اشتراكه في ما من شَأنه أَنْ يَشْترك فيه من الصِّفات . فقولك : « زيد كالبحر »- مثلاً - أقوى في المشابهة من قولك : « زيد كالبحر في العطاء »؛ لصدق الأَوَّل على كلِّ ما يصحّ أن يكون التَّشبيه فيه من كَثْرة العطاءِ وكَثْرة ما هو سبب للحياة؛ من الماءِ والعلم =

والمراتبُ[١]؛ أي : مراتبُ التَّشبيه **باعتبارِ المُشَبّه، وكَلمةِ التَّشبيه، ووجهِه**، ذكراً وتَرْكاً **ثمانيةٌ لا يَخْفى حُكْمُها**؛ من تَضمُّنها المبالغة والقوَّة، وعدم تضمّنها إيّاهما، **بما**[٢] **ذكرناه**، من أنَّ تركَ المشبّه فيه مبالغةٌ؛ لإفادته التَّعيين، وترك كلمة التَّشبيه؛ لأنَّه الحكمُ على المشبَّه بأنَّه نفسُ المشبَّه به، وترك وجه التّشبيه؛ لأنَّ فيه قوّةً لعمومِ وجهِ التَّشبيه[٣] .

[٦٠/أ] أَمَّا انحصارُه في ثمانية؛ فلأنَّه لَمَّا امْتَنع حذفُ / أَحدِ الأركانِ الأَربعة وهو المشبَّه به؛ فالمذكورُ إِمَّا كلُّ الأربعةِ أَوْ لا .

الأَوَّل : قِسْمٌ[٤] .

والثَّاني : إِمَّا أن يُذكر ثلاثةٌ أَوْ لا .

الأَوَّل : ثلاثةُ أَقسامٍ؛ لأنَّ[٥] مع المشبّه به إمّا المُشبَّه وكلمة التَّشبيه[٦]، وإمّا المشبّه والوجه[٧]، وإمّا الكلمة

= وكثرة الانتفاع . بخلاف ما إذا نصَّ على واحد منها .

(١) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « فالمراتب ».

(٢) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي ب : « لما ».

(٣) عبارة : «لإفادته ... وجه التَّشبيه » مثبتة من أ . وهي المناسبة لما ذكره المصنِّف قَبْل . وفي الأَصْل، ب، اضطرب السِّياق وجاء هكذا : «لأنَّه الحكمُ على المشبَّه بأنَّه المشبّه به، وترك كلمة التَّشبيه فيه لعموم وجه الشَّبه » .

(٤) نحو : «زيد كالأسد في الشَّجاعة ».

(٥) في الأَصْل زيادة : «يكون » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٦) نحو : «زيد كالأسد ».

(٧) نحو : «زيد أسدٌ في الشّجاعة ».

والوجه[١] .

والثّاني : إمَّا أن يُذكر اثنان، أَوْ لا .

الأَوَّل: ثلاثةٌ - أيضـــاً؛ لأَنَّ مع المشبَّه به إِمَّا المشبَّه[٢]، وإِمَّا الكلمة[٣]، وإمّا الوجه[٤] .

والثّاني : قسمٌ واحدٌ[٥] .

وأمّا التَّفاوُتُ بحسبِ القوَّة والمبالغة وعدمه؛ فهو بحسب ذكرِ الوجهِ والكلمةِ وعدمه؛ فمتى[٦] ذُكِرا فلا قُوَّة له[٧]، ومتى لم يُذْكَرَا فهو أَقْوي الكُلِّ[٨] . [ومتى تُرك أحدُهما ففيه نوعٌ من القوَّة؛ فعليك بالأمثلةِ وتَطْبيقها عليه][٩] .

---

(١) نحو : «كالأسد في الشّجاعة» .

(٢) نحو : « زيد أسد » .

(٣) نحو : « كالأسد ».

(٤) نحو : « أسد في الشّجاعة » .

(٥) نحو : « أسد » .

(٦) في أ : « ومتى ».

(٧) « لأَنَّ القوَّة إما لعموم وجه الشّبه، أَوْ للحكم على المشـبّه بـأَنَّه المشـبَّه به مبالغةً، لا أَنَّه مثله، وقد عريت هذه المرتبة عن كليهما؛ فلهذا خلت عن القوّة » مفتاح المفتاح (٩١١) .

(٨) «لاشتمالها على القوَّتين : قوَّةِ الحكم على زيد بأَنَّه أسدٌ، وقوَّةِ عموم وجه الشّبه » . المصدر السّابق (٩١١) .

(٩) ما بين العقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من : أ، ب .

تنبيهٌ :

قد يُعْتبرُ التَّشبيهُ في التَّضادِّ؛ لأنَّ الضِّدَّين مُتَشابِهان؛ من حيثُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ضدٌّ لصاحبه؛ فيُجعلُ التَّضادُّ وجْهـًا تنزيلاً له مَنْزلة المُشَابهة . **يقال للجبانِ** : « **أسدٌ** »، **وللبخيلِ** : « **حاتمٌ** »، **لتمليحٍ أَوْ تَهَكُّم**؛ أي: استهزاء . وفي الكلام لفٌّ ونَشْرٌ[(١)]، والظَّاهر [أنَّه][(٢)] على غير التَّرتيب[(٣)] .

والتَّمليحُ : أن يُشارَ في فَحْوى الكلامِ إلى مَثَلٍ سائرٍ، أَوْ شِعْرٍ نادرٍ، أَوْ قِصَّةٍ مشهورةٍ، على معنى أَنْ[(٤)] يكون في الكلامِ ما يَنْتقلُ الذِّهنُ منه إلى شيءٍ من ذلك؛ كقوله[(٥)] :

---

(١) اللَّفُّ والنَّشر ــ كما عرَّفه السَّكَّاكيُّ ــ (المفتاح : ٤٢٥) : «أن تلفَّ بين شيئين في الذِّكر ثمَّ تُتْبعهما كلامـًا مشتملاً على متعلّق بواحد وبآخر من غير تعيين . ثقةً بأَنَّ السَّامع يردّ كلاًّ منهما إلى ما هو له . وسيأتي مَعَنَا ــ إنْ شاء الله تعالى ــ ص (٧٩٨) قسم التَّحقيق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) فيكون قوله : «للجبان أسد » مثال للتَّهكُّم، وقوله : «للبخيل حاتم » مثال للتّمليح . والَّذي يبدو لي أَنَّ كلَّ واحد من المثالين صالـحٌ لأَنْ يكون مثالاً للتَّهكّم والتَّمليح، وإنَّما يُفَرّقُ بينهما بحسبِ المقام؛ فإنْ كان الغَرضُ مجرَّدَ الملاحة والظَّرافة من غير قصد إلى استهزاءٍ وسخريةٍ؛ فتمليحٌ، وإلاَّ؛ فتهكّمٌ . وعلى هذا الرَّأي سعد الدِّين التَّفتازانيُّ . المطوّل (٣٢٧) .

(٤) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « أنّه » .

(٥) البيتُ من البسيط، ولم أَعْثر على قائله . والبيت في العمدة : (٣١١)، وحسن التَّوسّل: (٦٢)، =

المُسْتَجِيرُ بعَـــمْرٍو عند كُرْبَته كَالْمُسْتجيرِ مِن الرَّمْضَاءِ بالنَّارِ.

[وقيل: إنَّه بلفْظِ التَّلميح؛ بتقديم اللاَّم على الميمِ. ولكلٍّ وجهة[1]][2].

= ونهاية الأرب : (١٢٧/٧) برواية : « المستغيث ... كالمستغيث ... ».

واستُشْهد به في نهاية الإيجاز : (٢٨٨)، والإيضاح : (٤٢٨/٢)، وأشار إليه العبّاسيّ في المعاهد : (٢٠١/٤) وساق قصّته .

(١) فمن لحظ معنى «الملاحة » سمّاه : تمليحاً . ومن لحظ معنى : « الإلماح » سمّاه : إلماحـــاً . وعلى كلٍّ تسميةٍ فريقٌ من العلماء . ينظر : معجم البلاغة العربيّة : (٦٣٢، ٦٥٩) .

على أنَّ صاحبَ المطوَّل أنكر أنْ تكون الإشارةُ في فحوى الكلام إلى قصةٍ أَوْ مثلٍ أَوْ شعرٍ نادرٍ تمليحـــاً، وقال رادًّا على الشّيرازيّ التّسمية (المطوّل : ٣٢٧) : «وما وقع في شرح المفتاح من أَنَّ التَّمليح هو : أَنْ يُشار في فحوى الكلام إلى قصَّةٍ أَوْ مثلٍ أَوْ شعرٍ نادرٍ وإن قلنا « هو حاتم » مثال للتّمليح لا للتّهكّم فهو غلط؛ لأنَّ ذلك إنّما هو التّلميح؛ بتقديم اللاّم على الميم ـــ كما سيجئ في علم البديع ـــ وليس في قولنا «هو حاتم » إشارة إلى شيءٍ من قصَّةِ حاتمٍ » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

الأَصْلُ الثَّاني : في المجاز .

وقدَّمه السَّكَّاكيُّ على الكناية؛ لِمَا ذكرنا[1] : أنَّه بالنِّسْبةِ إليها بمنْزلةِ المفردِ من المركَّب.

وعلى الاستعارةِ؛ لتقدُّمِ الجنْسِ على النَّوع طبعـًا .

ويتضمّن التَّعرُّضَ للحقيقة؛ لأنَّ النَّظر في الدَّلالة العقليَّة موقوفٌ على الدّلالة الوَضْعيّة، والكلامُ في ذلك مُفْتَقرٌ إلى بيان وجهِ دلالاتِ الكلم على مفهوماتها؛ أَهي بحسبِ ذواتِ الكلمِ والألفاظِ - كما قال عَبَّادُ[2] بن سُلَيمان الضَّمري -، أَوْ بحسب تخصيص مُخَصِّصٍ خارج عن تلك الألفاظِ يُخَصِّصها بتلك المعاني الَّتي تدلُّ عليها ويضعها له[3] .

لكنَّ **دلالةَ الألفاظ** على المعاني **بيِّنٌ أنَّها بالوضع** والتَّخصيصِ؛ لأنَّ الأَوَّل - وهو دلالة اللَّفظِ بالذَّاتِ على مسمًّى دون مُسمًّى مع استواءِ نسبتِه إليهما - ترجيحٌ بلا مُرَجِّحٍ .

---

(١) ينظر ص (٦٢٩) قسم التّحقيق .

(٢) هو/ عبّاد بن سليمان الضّمري المعتزليّ؛ قال عنه ابن المرتضى (طبقات المعتزلة : ٧٧) : «وله كتب معروفة، وبلغ مبلغاً عظيماً، وكان من أصحاب هاشم الفوطيّ، وله كتاب يسمّى الأبواب » . ذكره الأشعريّ وأورد بعض مقالاته : (١/٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢) وكذا عبد القاهر البغداديّ في كتابه الفَرق بين الفِرق : (١٦١) .

(٣) في الأَصْل : « ويضعها لذلك » . والصَّواب من أ، ب .

وقولُ عبّادٍ : إنّ ذاتَ اللّفظِ مُخصِّصةٌ لنفسها / بالمعنى، موجبةٌ [٦٠/ب]
لفهمه منها؛ لأنّه لا بدّ أن يكون[١] بين اللّفظِ والمعنى من مُناسبةٍ ذاتيّةٍ وإلاّ لَزِمَ التّخصيص بلا مُخَصّصٍ[٢] : **محمولٌ على ما يَدّعيه الاشتقاقيّون**[٣] **منْ رعايةِ الواضعِ**[٤] **مناسبةً ما**، كما يقولون : إنّ للحروفِ [في أنفُسها][٥] خواصّ بها تَختلفُ؛ كالجهر والهمسِ، والشِّدّةِ والرّخاوة . كـ(الفصم)[٦] بالفاء؛ الّذي هو حرفٌ رخْوٌ؛ لكسرِ الشّيءِ من غير أن يُبين، و(القصم) بالقاف؛ الّذي هو حرفٌ شديدٌ؛ لكسرِ الشّيءِ حتّى يُبين . [وأنّ][٧] للتّركيبات، - أيضاً - خَواصّ كاختصاصِ حركةِ[٨] عينِ

---

(١) قوله : « أن يكون » ساقط من أ، ب . ولا اختلاف في المعنى .

(٢) ينظر قول سليمان في شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدّين الأصبهانيّ : (٢٧٦/١) وحاشية العلاّمة سعد الدّين التفتازانيّ على شرح القاضي العضد: (١٩٢/١) .

(٣) هكذا ـــ أيضاً ـــ في ف . والكلمة ساقطة من أ . والاشتقاقيّون . نسبة إلى علم « الاشتقاق » الّذي يتحقّق بـ« نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيباً، ومغايرتهما في الصّيغة » التّعريفات للجرجانيّ : (٤٣) .

(٤) هكذا ـــ أيضاً ـــ في ف . وفي ب : « الموضع » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) في الأَصْل : « وكالفصم »؛ بالعطف بالواو . ولا وجه له . والصّواب من : أ، ب.

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٨) كلمة « حركة » ساقطة من أ .

مثلِ الفعلان بحركةِ مُسمَّاهُ؛ نحو : الحيوان، والنَّزوان[١]، ولأَجل رعايتها خُصِّص كلٌّ: بما يناسبها؛ لا على ما هو الظَّاهرُ منه[٢] . وإلاَّ[٣] لامْتَنع نقله إلى المجاز؛ لأَنَّ ما بالذَّات لا يزول بالغير، ولامْتَنع [اشتراكُ][٤] اللَّفظِ بين متنافيين[٥]؛لأنَّ الشَّيءَ الواحدَ لا يقتضي أمرين بينهما تناف.

ثمَّ الحقُّ؛ أي : بعد تحقُّقِ كونِ المخُصِّصِ غيرَ أَنْفسِ الكلمِ وذواتِ الألفاظ؛ الحقُّ :

إمَّا التَّوقيف؛ وذلك بأَنْ يضعها اللهُ - عزّ وجلّ -[٦]، ويُوقفَ عباده عليها بالوحي - مثلاً .

أَوْ الإلهام[٧]؛ وذلك بأن يُلْهمَ عبادَه بالتَّخْصِيص؛ حتَّى يضَعُوها ويَصْطَلحوا عليها.

---

(١) النَّزوان : ضرب الفحل . ينظر : اللِّسان (نزو) : (٣١٩/١٥) .

(٢) أي : من قول عبّاد .

(٣) أي : لو حمل قول عبّاد على ظاهره؛ وهو أَنَّ ذات اللَّفظ دالّة بنفسها على المعنى .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٥) كـ« الجون »؛ للأبيض والأسود . و« القرء »؛ للطُّهر والحيض .

(٦) « عزّ وجلّ » غيرُ موجودٍ في أ، ب .

(٧) هكذا - أيضـًا - في ف. وفي ب : « والإلهام » بالعطف بالواو، وهو خطأٌ ظاهرٌ.

والأَوَّل مذهبُ الأَشْعريَّة[١] .

والثَّاني : مذهبُ البهشميَّة[٢] .

---

(١) الأشْعريَّة : فرقة كلاميَّة إسلاميّة تنتسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعريّ، وقد اتخذت البراهين والأدلّة العقليّة وسيلة في محاجّة خصومها لإثبات حقائق الدِّين والعقيدة الإسلاميّة . زاد انتشار مذهبها في العهد السّلجوقيّ .

أمَّا أبرز شخصيّاتها فهم : أبو الحسن الأشعريّ، والقاضي أبو بكر الباقلاّنيّ، وأبو إسحاق الشِّيرازيّ، وأبو حامد الغزاليّ، وإمام الحرمين أبو المعالي، وأبو العزّ الرّازي .

ولهذه الفِرقة ــ مع ما وقعت فيه من البدع والباطل ــ جهدٌ مشكورٌ ومواقف محمودة في الدِّفاع عن السُّنَّة في وجه الباطنيّة والرّافضة والفلاسفة .

ينظر : الملل والنِّحل للشّهرستانيّ: (٩٤/١)، ودرء التّعارض لابن تيميّة: (٢٧٥/٨)، الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة للدّكتور: مانع الجهنيّ: (٨٧/١ ــ ٩٨) .

(٢) في أ : «الهشميّة» وهو تحريفٌ بالنّقص .

والبهشميّة : فرقة من المعتزلة تتّبع أبي هاشم عبد السلام، ومن كنيته اشتق اسمها على طريق النّحت، وهو ابن أبي علي محمد بن عبد الوهّاب الجبائي (ت ٣٢١ هـ) .

ويقال لهذه الفِرقة ــ أيضاً ــ : «الذّمّيّة» لقولهم باستحقاق الذّمِّ والعقاب لا على من فعل . وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها وانفردوا بمسائل لم يسبقوا إليها .

ينظر : الملل والنِّحل للشهرسانيّ : (٧٨/١ ــ ٧٩)، الفَرق بين الفِرق لعبد القاهر البغدادي : (١٨٤ ــ ١٨٥) .

وينظر الخلاف في الواضع بين الأشعريّة والبهشميَّة وغيرهم في الأحكام في أصول الأحكام : (٧٣/١ ــ ٧٨)، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : (٢٨)، وشرح العضد على المختصر (ضمن عدّة شروح) : (١٩٢/١) .

ولفظُ المختصرِ وإن كان مُشْعراً بمخالفة[١] السَّكّاكيّ؛ لكن من جهة المعنى لا مُخَالفة؛ قال السَّكّاكيُّ[٢]: «والحقُّ بعدُ: إمَّا التَّوقيفُ والإلهام؛ قولاً بأنّ المخصّصَ هو اللهُ - تعالى، وإمَّا الوضعُ والاصطلاحُ؛ قولاً بإسنادِ التَّخْصيصِ إلى العُقلاءِ».

ومرجعهما؛ أي : المذهبين : **الوضعُ**[٣]، والتَّخْصِيصُ من الخَارج من ذَوات [اللَّفْظِ][٤] . **وهو**؛ أَيْ : الوضعُ، **تعيينُ لفظةٍ بإزاءِ معنى بنفسها**، ويُحْتَرز بـــ(نفسها) عن المجازِ إذا عَيَّنته بإزاءِ ما أردته بقرينة؛ فإنّ ذلك التَّعيين لا يُسمّى وضعـــاً . **وقد يُطلبُ بها**؛ باللَّفظة **معناها** الموضوع لها؛ كما أُريد بالإنْسان الحيوان النَّاطق، وبالعَشرةِ مجموع آحادها؛ **وهي الحقيقة** . **أَوْ يُطلب**[٥] **معنى معناها** كما أُريدَ بالإنسانِ معنى لازم [لمعناه][٦]؛ كمعنى الحيوانِ اللاّزمِ له، أَوْ معنى الخمسةِ اللاّزم لمعنى العشرة؛ **وهو المجاز** وأنت تعلمُ أنّ دلالة معنى على معنى[٧] [لَيْس][٨] من الممتنعاتِ.

---

(١) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : «لمخالفة».

(٢) المفتاح : (٣٥٧) .

(٣) لأَنّ التَّوقيف يعني تعليم الوضع من الله، والاصطلاح يعني اتّفاق العباد على الوضع . فالمآل واحد .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من : أ، ب .

(٥) كلمة «يطلب» ساقطة من ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٧) قوله : «على معنى» ساقط من ب . وهو من انتقال النّظر .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

وقد يُقْصَد للمعنى معنىً؛ كما أريدَ بطولِ النَّجاد طُول القامة، **وهو الكنايةُ**.

والفرقُ بين المجازِ المعبَّر عنه بقوله : (يُطْلَبُ بها معنى معناها) وبين الكناية المُعبَّرِ عنها بقوله: (يُقْصَد[١] للمعنى [معنى][٢]) : أنَّ المطلوبَ في الأَوَّل معنى معناها لا معناها؛ أي : مع عدم كونِ المعنى الأَوَّل مَقْصودًا، وفي الثَّاني يُقْصدُ معنى المعنى لا مع عدم كونِ[٣] المعنى الأَوَّل مَقصُوداً؛ كما أنَّ العبارةَ مُشعرةٌ بالفرقِ .

وأقــربُ الحدودِ على كــثرتِها؛ للحقيقةِ والمجــاز / حدودٌ كثيرةٌ [٦١/أ] - كما ذكرَ ثلاثة منها في المفتاح -[٤]؛ لكنَّ أقربها إلى الحقِّ ما ذكره المصنّف؛ مخترعــًا له[٥] :

---

(١) كلمة « يُقْصد » ساقطة من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وتقدّم إيرادها ضمن كلام الإيجيّ .

(٣) في الأَصْل : « مع كون » . والصَّواب من أ، ب . لأن قوله : « مع كون » يحتم أَنْ يكون المعنى الأَوَّل مقصوداً؛ وليس الأمر كذلك، وإنّما المقصود عدم وجود مانع يمنع من المعنى الأَوَّل .

(٤) ينظر : ص (٣٥٨ ــ ٣٦١) .

(٥) لا شكّ أنَّ في عدول المصنِّف ــ رحمه الله ــ عن تعريفات السَّكّاكيِّ الثَّلاثة؛ مع التزامه غالبــًا بعبارته؛ واختراعه تعريفــًا جديدًا ــ ما يدلُّ على عمق فهم المصنِّف لدقائق المسائل البلاغيّة واستيعابه لها؛ فالانتقادات المتَّجه إلى تعريفات السَّكّاكيِّ دقيقة ومختلفة، منها ما يتَّجه إلى الزِّيادة، ومنها ما يتَّجه إلى النُّقصان . وهذا بخلاف تعريف المصنّف فهو جامع مانع تلقّاه من جاء بعدَه بالقبول فلم يحيدوا عنه، وإن =

أنَّ الحقيقة: لفظٌ أُفيد به معناه[١] **في اصطلاح التَّخاطبِ**؛ أيّ اصطلاحٍ كان؛ لُغة، أَوْ شرعـًا، أَوْ عُرفاً عامـًّا، أَوْ خاصـًّا؛ وهو ما يُسَمَّى اصْطلاحـًا . **بمجرَّدِ وضع أوَّل**؛ أي : بلا مَعُونة قرينة وعلاقة واحتياجٍ إلى وضع آخر، فخرج عنه : المجازُ، والاستعارةُ، والمنقولُ .

والمجازُ بخلافِ الحقيقةِ فهو: **لفظٌ أفيد به في اصطلاح التَّخاطبِ لا بمجرّدِ وضع أوَّل**؛ وذلك ظاهر .

والحدَّانِ قريبان ممّا قال ابنُ الحاجبِ في مختصـره[٢]: الحقيقة هو : «اللّفظُ المستعملُ في وَضْعٍ أوّل»؛ إذ المراد : «بحسبِ وضع أوّل»، كما بيّنه في شرحه له[٣] . والمجاز هو[٤] : (اللّفظُ المستعملُ في غير وضعٍ أوّل على وجهٍ يَصِحُّ» .

ولا حاجة؛ أي: في التَّعريف[٥] **إلى ذكر العلاقـة**؛ وهي اتِّصال ما للمعنى المستعمَل فيه بالمعنى الموضوع له؛ كالسَّببية، والمجاورة، والجُزْئيّة، وغيرها؛ ممّا ذُكِر في الأصول[٦] . **والقرينة**؛ وهي : ما تدلُّ على المراد

= اختلفت صيغ بعضهم .

(١) هكذا ضمن كلام الشّارح في الأَصْل، وفي أ، ب ضمن كلام المصنِّف، وليست في ف .

(٢) مختصر منتهى السّؤل والأمل (ضمن شرح الإيجي له برفقة عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٣) شرح مختصر منتهى السؤل والأمل للأيجيّ (ضمن عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٤) مختصر منتهى السّؤل والأمل (ضمن شرح الأيجيّ؛ برفقه عدّة شروح): (١٣٨/١).

(٥) أي : تعريف المجاز .

(٦) ينظر على سبيل المثال : الإحكام في أصول الأحكام : (٢٨/١)، العدّة في أصول الفقه : =

وعلى امتناعِ إرادة معناها الحَقِيقيّ؛ **إذْ لا إفادة**[١] **فيه**[٢]؛ في المجازِ **دونهما**؛ أي العلاقة والقرينة[٣].

وكلاهما؛ أَيْ : الحقيقةُ والمجازُ، **لُغويٌّ**؛ كـ(الصَّلاة) في الدُّعاء[٤]. والأَركانِ المَخْصُوصة[٥]؛ إذا استعملها اللُّغويُّ. **وشرعيٌّ**؛ كـ(الصَّلاة) في الأَركانِ المَخْصوصة[٦]، والدُّعاء[٧]؛ إذا اسْتَعملها المتشرِّع. **وعُرفي**؛ كـ(الدَّابة) في ذوات الحوافِر[٨]، والفرسِ خاصَّة[٩]؛ إذا استعملها أَهْلُ العُرفِ العامِّ. **واصطلاحيٌّ**؛ كلَفْظِ (المجازِ) فيما هو مُصْطلحٌ عليه عِنْد

= (١٧٢/١)، روضة النّاظر وجنّة المناظر : (٥٥٤/٢)، منتهى السؤل والأمل : (٢٤).

(١) في الأَصْل : « لا فائدة » والمثبت من أ، ب، ف.

(٢) «فيه» هكذا وردت ـــ أيضـــاً ـــ في أ، ف . وسقطت من ب .

(٣) في قول المصنّف : « ولا حاجة ... دونهما » ردّ على من زاد في تعريف المجاز قيدًا آخر غير ما ذكر، كـ(العلاقة)؛ في قول بعضهم و(على وجه يصحّ) في قول بعضهم الآخر . وكذا (القرينة) في زعم من قال : لولاها لم يفهم المعنى المجازي وتبادر المعنى الحقيقيّ إلى الذّهن . فكلُّ تلك الزِّيادات لا حاجة إليها؛ لأَنّ قوله في أَوَّل تعريف المجاز : « أفيد » يغني عنها؛ فاللّفظ بدون العلاقة والقرينة لا يفيد المعنى المجازيّ .

(٤) فهي حقيقةٌ لغويّةٌ .

(٥) فهي مجازٌ لغويٌّ .

(٦) فهي حقيقةٌ شرعيَّةٌ .

(٧) فهي مجازٌ شرعيٌّ .

(٨) في ب : « الحافر » . وهي للحقيقة العرفيَّة .

(٩) فهي للمجازِ العرفيِّ .

عُلَماءِ البيانِ[١]، والمَعْبَر[٢]؛ إذا اسْتعمله البَيانيُّ؛ **بحسبِ النَّاقل** إلى ذلك المعنى من المعنى الأَوَّل؛ فإنْ كان [النَّاقل][٣] أهلَ اللُّغة فمجازٌ لغويٌّ، وإنْ [كان][٤] شَرْعـًا فَشرعيٌّ، وإن [كان][٥] عُرفـًا فعُرفيٌّ، وإنْ [كان][٦] اصطلاحًا فاصطلاحيٌّ .

وكذا في الحقيقة، لكن بحسب الواضع . ولظهوره لم يتعرّض له .

قال في المفتاح[٧] : «الحقيقةُ تنقسمُ عند العلماءِ إلى : لغويَّة، وشرعيَّة، وعُرفيَّة» . والانتهاءُ عن التَّثليث، والقصدُ إلى التَّربيع خيرٌ؛ لأنَّ إطلاقَ العُرْفيِّ على العامِّي : عرفيّ عامِّيّ، وكُلَّما يُرادُ الخاصيُّ يقالُ : اصطلاحيّ .

قيل[٨] : والمرادُ به قولُ السَّكَّاكيِّ : **تَدُلُّ**[٩] **الحقيقةُ الَّتي ليست بكناية**[١٠] **بنفسها**؛ وقوله : (بنفسها) مُتَعلِّقةٌ بقوله : (تدلُّ)؛ أي :

---

(١) فهو للحقيقة الاصطلاحيَّة .

(٢) فهو للمجاز الاصطلاحيِّ .

(٣) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وبه يتَّضحُ المعنى .

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وبه يتَّضحُ المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . وبه يتَّضحُ المعنى .

(٦) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب، وبه يتَّضحُ المعنى .

(٧) ص : (٣٥٩) .

(٨) في الأَصْل :«وقيل » بالعطف بالواو . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٩) في الأَصْل زيادة : « على » ولا يستدعيها المقامُ . وليست في ف .

(١٠) وقيد السَّكَّاكيّ الحقيقة بالَّتي « ليست بكناية »؛ لأنَّه يرى أنَّ الكناية من الحقيقة =

يُسْتغنى في الدّلالةِ على المراد منها بنفسها عن الغير؛ أي : القرينة؛ لتعيُّنها له بجهة الوضع، **والمجازُ**؛ أي : يدلُّ المجازُ **بقرينة**؛ لعدمِ استغنائه عن الغير في الدّلالةِ على ما يراد منه . **وأمّا المشتركُ فهو موضوعٌ**[١] **لأحدهما**[٢]؛ جوابٌ لقائل[٣] يقول : المشتركُ حقيقةٌ ليست بكنايةٍ؛ ومع ذلك لا يَدُلُّ بنفسه؛ [بَلْ هُوَ مُحْتاجٌ إِلَى القَرينةِ في دلالته على ما هو مَعْناه][٤] وتوجيهه : أنّه موضوعٌ [لأحدهما][٥] غير مَعيَّن؛ كـ(القُرء) ـــ مثلاً ـــ فإنّه لا يتجاوز الطُّهر والحَيْضَ؛ غير مجموعٍ بينهُما؛ وفي ذلك لا يحتاج إلى القرينةِ؛ بل يدلّ بنفسه . **وفيه**[٦] **حزازةٌ**؛ أي : ما يُدَغْدُغُ في القلْب، ويحكّ في الصّدرِ - [- بالحاء المهملة -][٧]، وهي أنّه لو كان موضوعاً لأحدهما غير مُعيّن - لكان استعماله في مُعيّن منهما مجازًا؛ وذلك باطل؛ هكذا سمعتُ من الأستاذ / . [٦١/ب]

= وأنّها تشترك مع المفرد في كونهما حقيقتين، ويفترقان في التّصريح وعدم التّصريح؛ ولذا قيَّد الحقيقةَ بناءً على ذلك بنوعٍ منها؛ وهي الّتي ليست بكناية .

(١) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في ف . وفي أ، ب : «فموضوع» .

(٢) قوله : «وأمّا المشترك ... لأحدهما» من تمام قول السَّكّاكيّ المتقدّم . ينظر : المفتاح (٣٦٠) .

(٣) في ب زيادة : « أن » .

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، أ . ومثبتٌ من ب؛ وبه يتّضح المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) أي : في قوله : « فهو موضوع لإحداهما » .

(٧) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

ولأجل هذه الحَزازة قال : (قيل) .

فإن قُلت : استعمالُه في مُعيَّن منهما مجازٌ[١] يحتاجُ إلى القرينة، ولا يعني بكونه مجازًا [إلاّ ذلك . قُلْتُ : ليس كلُّ ما احتاج إليها مجازًا، بل المحتاجُ إلى قرينةٍ تكونُ صارفة][٢] عن الظّاهر؛ أي : المعنى الحقيقيّ؛ وهذه القرينة ليست صارفةً بل معيّنةٌ للمُراد .

وحاصلُ[٣] الفرقِ بين القرينتين : أنّ قرينةَ المجازِ قرينةٌ للدّلالة، وقرينةُ المُشْترك قرينةٌ لتعيين الدّلالة؛ لأنّ له دلالةً إجماليّةً، وبالقرينة يتبيّن المرادُ .

وها هنا تنبيهٌ : وهو أنّ حالَه بحسب الوضع : أنّه موضوعٌ لهذا مُعيّنـًا، ولذلك[٤] مُعيّنـًا .

وبحسبِ الاسْتعمال : أنّه مختلفٌ فيه أيجوزُ استعماله في مَعْنييه أَمْ لا ؟ .

وبحسب الفهمِ : أنّ المتبادرَ إلى الذّهن مفهومُ أحدِهما غير مُتعيِّن[٥]؛ كما تَصوّرَه السَّكّاكيُّ في الوضع ــ أَيْضـًا[٦] .

واللّفظان؛ أي : لفظ (الحقيقةِ) ولفظ (المجاز)، **في مَعْنَييهما**[٧]

---

(١) قوله : «منهما مجاز» غيرُ موجودٍ في أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) في أ : «حاصل» بدون العطف .

(٤) في أ، ب : «ولذاك» .

(٥) في أ، ب : « معين».

(٦) في أ زيادة : «والمفهومان معـًا عند السَّامع» .

(٧) هكذا ــ أيضـًا ــ في ب، ف . وفي أ : « معناهما».

المذْكُورين **مجازان لُغويَّان** لمكان التَّناسُب؛ **إذ الحقيقةُ فعيلة من الحقِّ؛ بمعنى الفاعل**؛ من حقَّ الشَّيءُ[١] يَحِقُّ؛ إذا وجبَ وثبتَ؛ **أي : الثَّابت لثباتها في مَوْضعها** الأَصلي، والموضوعِ له الأَوَّلي . **أَوْ بمعنى المفعولِ** من حقّقتُ [الشّيء][٢] أُحِقّه؛ إذا أثبتّه؛ أي : المثبتِ؛ لكونها مُثبتةً في موضعها الأَصلي؛ غير منقولةٍ عنه إلى غيره .

ولَمَّا كانَ الفعيلُ الَّذي بمعنى المفعول مستويـًا فيه المُذكَّرُ والمؤنّثُ؛ مُسْتغنيـًا عن التَّاء – قال : **والتَّاءُ لتقديرها**؛ أي : لفْظة الحقيقة . و(التَّاءُ لتقديرها) مُبتدأٌ وخبرٌ، **قَبْل**؛ أي : قبل التَّسْمية، وإطلاقها على المَعْنى الاصطلاحيِّ **غير مُجْراةٍ على موصوفٍ**؛ أي : غير مذكُور مَوْصُوفها؛ وهو: (الكَلمة)؛ لأنَّ الفعيلَ المفعُوليّ لا يستوي فيه المُذكّرُ والمؤنّثُ؛ إلاَّ إذا كان موصوفُه مذكورًا معه؛ نحو: (رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيلٌ). أمَّا إذا كان غير مذكورٍ فلا يستوي؛ بل يُذكّرُ للمُذكَّر، ويؤنّثُ للمؤنّث؛ نحو: (مررتُ بقتيلِ بني فُلان، وقتيلةِ بني فلانٍ)، وإذًا[٣] هذا على تقديرِ كَوْنها بمعنى المفعولِ؛ فكأنّه[٤] قال : والتَّاءُ على هذا الوجهِ الأخيرِ المتّصلِ بحث التّاء به[٥]؛ لأنَّ على الوجه الأَوَّل لا حاجة إلى هذا التَّوجيه للزومُ كونها

---

(١) كلمة «الشَّيء» ساقطة من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) في الأَصْل : « وإذ » والصَّواب من أ، ب .

(٤) في أ، ب : « وكأنّه ».

(٥) «به» سقطت من : أ .

مؤنّثة مُطْلقــًا؛ لعدمِ استوائهما فيه، وإن كان لفظُ[١] المفتاحِ مُشْعرًا بكونه علّة للوجهين[٢] .

وقال الأصوليّون : التّاء لنقلِ اللّفظِ من الوصفيّةِ إلى الاسميّة[٣] .

والمجازُ مَفْعَلٌ من الجوازِ؛ أي: العُبُور[٤]؛ لأنّه [أي: اللّفظ المجازيّ][٥] **عَــبَر عن معناه إلى غيره؛** فالمناسبةُ[٦] مرعيّةٌ .

ولفظه[٧] مُشعرٌ بأنّهما مجازان بمرتبة .

---

(١) في الأَصْل زيادة : « كلام » . ولم أثبتها لتَمام السِّياق بدونها، ولعدم وجود فائدة في ذكرها .

(٢) أي : حالة كونها بمعنى الفاعل؛ لأنّه يُذكّر ويُؤنّث سواء كان جاريــًا على الموصوف كقولك : « رجل ظريف، وامرأة ظريفة »، أَوْ لا؛ كقولك : « رأيت ظريفــًا، ومررتُ بظريفة » . وحالة كونها بمعنى المفعول؛ لأنّه إذا لم يكن جاريــًا على الموصوف فإنّه يُذكّر ويُؤنّث؛ كما سبق أن بيّنه الشّارحُ .
أمّا لفظ السّكّاكيِّ المشعر بذلك فهو قوله (المفتاح : ٣٦٠) : «وأمّا التّاء فهو عندي للتّأنيث في الوجهين، لتقديرِ لفظ الحقيقة قبل التّسمية صفة مؤنّث غير مجراة على الموصوف . وهو الكلمة » .

(٣) ومثاله قولهم : « مســألة غلــوط » بغــير تاء في الوصفيّة؛ فإذا أُريد نقلها إلى الاسميّة قيل : « مسألة غلوطة » . وينظر قول الأصوليّين في : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول للشّوكانيّ : (٦٢/١) .

(٤) هكذا - أيضــًا - أُورد قولُه : «أي : العبور » في ف . وفي أ ورد ضمن كلام الشّارح.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) في ب : « والمناسبة » .

(٧) أي : لفظ المصنِّف .

لكن ذكر أهلُ الأصول: أن الحقيقةَ مجازٌ بثلاث مراتب؛ لأنَّهم قالوا: الحقيقةُ بمعنى : الثَّابت، أَوْ المثبت، ثمَّ نُقلَ إلى العَقْدِ المطابق، ثُمَّ إلى القولِ المطابق، ثمَّ إلى المعنى الاصطلاحيِّ .

والمجازُ مجاز[١] بمرتبتين؛ لأنَّه مَفْعَلٌ من الجواز؛ بمعنى المصدرِ، أَوْ المكان، ثمَّ نُقِل[٢] إلى الفاعل؛ أي : الجَائز، ثُمَّ نُقل إلى المَعْنى الاصطلاحيِّ.

واعلم : لَمَّا بَـيَّن المناسبة بين اللَّفظين[٣] ومَعْنييهما، وكان محلُّ أن تَلتبس المناسبةُ بالوصف؛ أَراد أن يُبيّنَ أن **المناسبةَ غيرُ الوصف**؛ أي : الاسم الموضوع للشَّيءِ لمناسبة؛ كالأحمر [إذا سُمِّي به إنسانٌ لحمرته غير الاسم الّذي هو الوصفْ كالأحمر][٤] الّذي يُوصف به ذو الحُمرة .

فالمناسبةُ تصحِّحُ الوَضْع؛ أي : اعتبار المعنى في التَّسميةِ لتَصْحيحِ الوضع، وتَرْجيح ذَلك الاسْم على غيره[٥] حالَ الوضع .

والوَصْفُ يصحِّحُ الإِطْلاقَ؛ أَيْ : اعتبار المَعْنى في[٦] الوصفِ لصحّة إطلاقه عليه .

ولهذا يُشْتَرطُ بقاءُ المعنى في الوَصف دون التَّسمية؛ فإذا[٧] زالتِ

---

(١) كلمة : « مجاز » ساقطة من ب .

(٢) كلمة : «نقل» ساقطة من ب .

(٣) أي : لفظي الحقيقة والمجاز .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ويبدو أنّه من انتقال النّظر . ومثبتٌ من أ، ب .

(٥) في أ : « غير » .

(٦) قوله : «التّسمية ... المعنى في » ساقط من ب . وهو من انتقال النّظر .

(٧) في أ، ب : «وإذا» .

الحُمْرة زال وصْفُه بها، ولَمْ تزل تَسْميتُه[١] بـ« أحمر » . والغرضُ أَنَّ اعْتبار المعنيين المَذْكورين في اللَّفْظَين ليس لصحَّة تسميتهما بهما، وإطلاقهما عليهما؛ بل لترجيح تَسْميتهما[٢] [على تسميتهما][٣] بغيرهما[٤] من الأَسماء .

فاعتبر ما قُلنا **بالقَارُورة**؛ فإنَّها لمناسبة اسْتقرارِ الشَّيء فيها وضعت لتلك الزُّجاجة المخصُوصة[٥]، ورُجِّح ذلك الاسمُ إطلاقًا عليها لأَجْلها؛ ولهذا لم يُزل عنها اسمُها لو لم يكن شيءٌ فيها مُسْتقرًّا، ولم يصحّ إطلاقُها على الدَّنِّ[٦] - مثلاً، وإن استقرَّ فيه الشَّيءُ؛ بخلاف ما لو كانت وصْفًا.

وبالجنِّ؛ فإنّه لاسْتتاره واجتنانه عن النَّظرِ وُضع لذلك النَّوعِ؛ ولهذا لم يُزل عنه ذلك الاسمُ، على تقديرِ عدم الاجتنانِ، ولم يصحّ إطلاقُه على المَلَك؛ وإن كان مُجْتنًّا عن النَّظرِ[٧] .

---

(١) في ب : « التّسمية ».

(٢) قوله : «وإطلاقهما ... تسميتهما » غيرُ موجودٍ في أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل. ويبدو أنّه من انتقال النّظر . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) في أ : « لغيرهما » .

(٥) كلمة : « المخصوصة » ساقطة من أ .

(٦) الدَّنُّ : إناءُ خزفٍ مستطيل مُقيَّر؛ له عُسْعُسٌ لا يقعد إلاّ أن يُحفر له . ينظر : اللّسان (دنن) : (١٣/١٥٩)، والقاموس المحيط (دنن) : (١٥٤٥) .

(٧) عبارة : « وضع ... النّظر » ساقطة من ب، ويبدو أنّها من انتقال النّظر .

ونحوهما؛ كالْمُرعَّثِ[١]، وتأبّطَ شَرًّا[٢]، والدَّبَران[٣]، والعيُّوق[٤].

ولقد عبّرَ الأستاذُ عن المسألةِ، بعبارةٍ في غاية الحسنِ[٥]؛ في شـــرحه

---

(١) لقب أطلق على الشّاعر الضّرير بشّار بن برد للبسه في الصّغر رعاثـــاً (جمع رعثة)، وهي : الحلق . ينظر : سير أعلام النّبلاء : (٢٤/٧) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله . و لم يصحّ إطلاقه على غيره ممّن اتّخذ رعثة مثله .

(٢) لقب أطلق على أبي زهير؛ ثابت بن جابر الفهمي شاعر جاهليٌّ؛ لأنه أخذ سيفـــاً أوْ سكّينـــاً تحت أبطه وخرج . فقيل : تأبّط شرًّا وخرج . (ينظر سبب التّسمية وترجمة الشّاعر في : الأعلام : ٩٧/٢) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله، و لم يصحّ إطلاقه على كلّ من تأبّط سيفًا مثله.

(٣) الدَّبَران : اسم لنجمٍ يدبر الثُّريّا، سمّي دبرانـــاً لأنّه يتبع الثُّريّا . (اللّسان : (دبر) : ٢٧١/٤) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله . و لم يصحّ إطلاقه على كلّ شيء وقع خلف شيء آخر .

(٤) العَيُّوقُ : اسم لكوكب أحمر مضيء بحيال الثُّريّا في ناحية الشّمال، ويطلع قبل الجوزاء . سُمّي بذلك لأنّه يعوق الدّبران عن لقاء الثّريّا . اللّسان (عوق) : ٢٨٠/١٠) .

فصحّ إطلاقه عليه . و لم يصحّ إطلاقه على كلّ شيء عاق عن شيء مثله .

قال سيبويه موضحـــاً هذا المعنى بعد إيراده كلمتي : الدّبران، والعيّوق (الكتاب : ١٠٢/٢) : «فإن قال قائل : أيقال لكلّ شيءٍ صار خلف شيءٍ دَبَران، ولكلّ شيء عاق عن شيء عيُّوق ... فإنّك قائل له : لا ... ».

(٥) هكذا في الأصْل . وفي أ، ب.

لمختصرِ[١] ابن الحاجبِ[٢]؛ وهي : أنَّ وُجود المعنى [في][٣] محلِّ التّسميةِ قد يُعْتبر من حيثُ إنَّه مُصَحِّحٌ للتَّسميةِ مُرجِّحٌ لها من بين الأسماء؛ من غير دخُوله في التَّسميةِ . والمراد : ذاتٌ مخصوصةٌ فيها المعنى؛ لا من حيثُ هو فيها؛ بل باعتبار خصوصها؛ وهذا لا يطَّردُ، وقد يعتبر من حيثُ إنّه داخلٌ في التَّسمية؛ والمرادُ : ذاتٌ ما باعتبار نسبة / له إليها؛ وهذا يطَّرد في كلِّ[٦٢/ب] ذاتٍ كذلك .

وحاصلُه : الفرْقُ بين تسمية الغيرِ لوجوده فيه، أَوْ بوجوده فيه[٤] .

لا تَـزِلَّ[٥]؛ **فإنَّه مزلَّةٌ** للأقدام، مضلَّةٌ للأفهام؛ فـإنَّ[٦] كـثيرًا إذا سمعوا قولَ القائل : وُضِع هذا الاسمُ لهذا المعنى بهذه المُناسبةِ؛ ظنَّ أنَّه قال: إنَّ هذا الاسمَ[٧] صفةٌ .

---

(١) في أ، ب : « مختصر ».

(٢) في أ، ب زيادة : « رحمه الله » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) ينظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (ضمن عدّة حواشي على شرح العضد) : (١/١٧٥) .

(٥) « لا تزلّ » جواب الأمر المتقدّم، وهو قوله : « فاعتبر » .

(٦) في أ : « وان » .

(٧) في أ زيادة : «لهذا المعنى بهذه المناسبة إلى » والمعنى تامٌّ بدونها . ويبدو أنّها تكرار من انتقال النَّظر . وفي ب سقطت جملة : « لهذا المعنى ... الاسم » وهي نقص من انتقال النَّظر ـــ أيضاً ـــ .

ثُمَّ اللّفظُ بعد الوضع، **وقبل الاستعمالِ ليس حقيقةً، ولا مجازًا**[١] .

ولا بُدَّ في المجاز من تصرُّف؛ إذ ما لم يتصرَّفْ نوع تصرُّفٍ؛ بل يُستعمل كما يقتضيه وضع اللُّغة والعقل لا يكون مجازًا؛ بل حقيقةً . وذلك التَّصرف [إمَّا][٢] **في لفظ أَوْ معنى؛ وكلٌّ** واحد منهما **إمَّا بزيادة أَوْ نُقصانٍ أَوْ نقلٍ**؛ والنَّقلُ **لمفردٍ**[٣] **أَوْ لتركيب؛ فهذه ثمانيةُ أقسام**؛ الحاصلة من مسطَّح ضرب الإثنين؛ أي : التَّصرّف اللّفظي، والتصرُّف المعنويّ؛ في الأربعة: الزِّيادة، والنُّقصان، والنَّقلِ الإفراديِّ، والنَّقل التَّركيبيِّ؛ فتكونُ **أربعةً في اللّفظ، وأربعةً في المعنى**؛ والمصنِّفُ غَيَّر وضع المفتاحِ في هذا البابِ تقريبًا إلى الضَّبط[٤]؛ ولعمري إنَّه انضبط كما ضبط .

أمّا **وجوهُ التصرُّفِ في اللّفظ** فأربعةٌ :

الأَوَّل : تصرُّفٌ **بالنُّقصان**؛ نحو: ﴿ **وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[٥]؛ أي : أهلها.

---

(١) وذلك؛ لأنَّ الحقيقة إثبات للكلمة في معناها الأَصْليّ، وإطلاق للّفظ وإرادة معناه، والمجاز إخراج للكلمة عن معناها الأَصْليّ إلى معنى آخر، وإطلاق للّفظ وإرادة معنى معناه ــ كما تقدَّم ــ، وكلاهما لا يوجدان قبل الاستعمال .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) هكذا ــ أيضًا ــ في ب، ف . وفي أ : « بمفرد » .

(٤) في الأَصْل، ب : «اللّفظ » ولا وجه له . والصَّواب من أ . وينظر وضع المفتاح في هذا الباب الّذي غيّره المصنِّفُ ص (٣٦٢ ــ ٣٦٥) .

(٥) سورة يوسف، من الآية : ٨٢ .

الثّاني : مجازٌ **بالزِّيادة**؛ نحو: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[١]؛ فإنَّ الأَصلَ: ليسَ مِثْله شيء؛ بزيادة الكاف، ونُقل في لباب الإعراب القولَ بزيادةِ المثل[٢]؛ وعلى القَوْلين يصحُّ[٣] مثالاً للمجاز بالزِّيادة . **على أنَّ الأَشبه** بالحقِّ: عدمُ كون الزِّيادة، **وجَعْلَه**؛ أي : الكلام مَسُوقاً **لنفي مَنْ يُشبه أَنْ يكون مثلاً فضلاً عن المثل** حقيقةً؛ وهذا ممَّا زاد [المصنِّف][٤] على المفتاح، مخترعاً من تلقاءِ نَفْسه .

وقال الزَّمخشريُّ في الكشَّاف[٥] : «قالوا : مثْلُك لا يبخل؛ فَنَفوا البُخْلَ عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته؛ قصدوا المبالغةَ في ذلك؛ فسلكوا به طريق الكنايةِ؛ لأنّهم إذا نفوه عمّن يسدُّ مسدَّه، وعمّن هو على أخصِّ أوصافه؛ فقد نفوه عنه؛ ... فإذا عُلم أنّه من بابِ الكنايةِ لم يَقَعْ فرقٌ بين قوله: (ليس كاللهِ شيءٌ) وبين قوله: ﴿لَيْس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلاّ ما تُعطيه الكنايةُ من فَائدتها؛ وكأنَّهما عبارتان مُعْتقبتان[٦] على معنى واحد؛ وهو نفي المماثلةِ عن ذاته» .

[٦٣/أ] قال ابنُ الحاجبِ في المُنْتهى : قولهم : / أُتي بالكافِ لنفيِ التَّشبيه؛ أي :

---

(١) سورة الشّورى، من الآية : ١١ .

(٢) ينظر : لباب الإعراب لمحمّد الإسفرائيني : (١٥٦) .

(٣) في أ : « صحّ » .

(٤) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

(٥) (٤/٢١٧ ــ ٢١٨) .

(٦) هكذا ــ أيضاً ــ في ب، مصدر القول . وفي أ : « حقيقيّتان » ولا وجه له .

أُتي بها لأنَّ الآية مسوقةٌ لنفي التَّشبيه؛ أي : إثبات التَّنزيه لا لنفي الشّريكِ؛ أي : إثبات التَّوحيد كما هو المتبادرُ إلى الذِّهن - غلطٌ؛ إذْ يصير المعنى : ليس مِثْلَ مثله شيءٌ؛ فَيَتناقض؛ لأنَّه - تعالى - مثل مثله؛ فيلزم نفي ذاته مع ظهور إثبات مثله؛ المُسْتلزم لإثبات ذاته[1] . والمغلّطُ غالطٌ؛ لأنَّ نفي مثل المثل إنَّما هو بنَفْي المِثْل؛ لا بنفي مِثل المِثل[2]؛ لئلاَّ يلزم التَّناقُض؛ فهو تصريحٌ ينفي التَّشبيه؛ مستلزمٌ لنفي الشَّريك . ولا نُسلِّمُ ظهورَه في إثبات مثله؛ بل قاطعٌ في نفيه لدفعِ لزوم التَّناقُض ـــ كما ذكرنا .

والأشبهُ بالحقِّ من بين الثَّلاثِ ما قال الأستاذُ : أنَّه أشبه بالحقِّ؛ وهو أنّه للتَّوحيد، والتَّوجيهُ التَّوجيهُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ[3] فَصَدِّقُوهَا

فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[4] .

---

(١) منتهى السّؤل والأمل : (٢٣) بتصرّفٍ بالزِّيادة للإيضاح .

(٢) في ب : «المثل مثل» ولا وجه له .

(٣) حذام : هي حذام بنت الرّيّان؛ جاهليّة يمانيّة يضرب بها المثل في صدق الخبر، وهي زوج قائل البيت .

ينظر : مجمع الأمثال : (٤٩٩/٢)، الأعلام : (١٧١/٢)، أعلام النّساء في عالمي العرب والإسلام : (٢٥٢/١) .

وقيل : إنها حذام بنت العتيك بن أسلم (تاج العروس من جواهر القاموس للزّبيدي : (٢٣٩/٨) ط. دار مكتبة الحياة) .

والّذي عليه الأدباء أنّها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد (ينظر: ما قاله محيي الدّين عبد الحميد في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١/ ١٠٢).

(٤) البيت من الوافر . =

وقد جَعَلهُما؛ أي: المجاز بالزِّيادة والمجازَ بالنُّقصان، **القدماءُ مجازًا في حكمِ الكلمةِ؛ أي: إعرابها**[1]؛ وهو فيما يَكْتسي الكلمة حركة لأجل حذفِ كلمةٍ لا بدَّ من معناها، أَوْ لأَجل إثباتِ كلمةٍ مُسْتغنى عنها استغناءً واضحـــًا، **إذ الأصل جَرُّ ﴿الْقَرْيَةَ﴾**[2] **بإضافة (الأَهل)** إليها،

= وجرى هذا البيت مجرى المثل؛ فصار يضرب لكلِّ من يعتدّ بكلامه ولا يلتفـــت إلى مقال غيره معه (ينظر : معجم الأمثال : ٤٩٩/٢ ـــ ٥٠٠)، وفي هذا المعنى جاء به الشّارح . ومراده : إنّ كلام المصنّف هو القول السّديد الّذي ينبغي أن لا يلتفت إلى ما سواه .

ونسب بعضهم هذا الشّاهد لوشيم بن طارق أحد شعراء الجاهليّة .(ينظر : لسان العرب : ٩٣/٢) . والصَّواب : أنّه للُجَيم بن صعب والد حنيفة وعجل .

ينظر : مجمع الأمثال : (٤٩٩/٢)، والعقد الفريد : (٣٦٣/٣)، وشرح التّصـــريح على التّوضيح للأزهريّ : (٢٢٥/٢)، وشرح شواهد المغني لعبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ : (٥٩٦/٢) ، ولسان العرب (رقش) : (٣٠٦/٦) .

(١) هكذا في الأَصْل . وفي أ : « اعرابيـــًا » . وفي ب : «اعرابهما».

ومن أولئك القدماء الّذين أشار إليهم المصنّف سيبويه في الكتاب : (٢١٢/١)، ابن جنّيّ في الخصائص : (٤٤٧/٢)، والفرّاء في معـــــاني القرآن (٨٦)، والآمديّ في الموازنة : (١٧٤/١) .

وعليه فإنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأَصْليّ إلى غيره ـــ توصف بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأَصْليّ إلى غيره سواء بالزِّيادة أَوْ النُّقصان .

(٢) في قوله تعالى : ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ .

والنَّصبُ مجازٌ، وإذ الأصل **نصبُ (المثل)**[١] **بحذف (الكاف)**، والجرُّ مجازٌ.

وقد جعلَ السَّكَّاكيُّ هذا النَّوعَ **من المُلحق بالمجاز**؛ لِمَا بَيْنَهما من المُشَابهة؛ وهو اشتراكها في التَّعدِّي عن الأَصْل إلى غيرِ أَصل؛ فكما[٢] أنَّ الأصلَ في الأسد الحيوانُ المفترس، وقد عُدِّي به عنه إلى غيره؛ وهو [الشّجاعُ؛ كذلك الأصلُ في ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وقد عُـــدِّي به عنه إلى غيره؛ وهو][٣] النّصب. **لا منه**؛ أي : من [الملحق بالمجاز][٤] لا من المجاز[٥].

وأنتَ تعلمُ[٦] **الحالَ إذا قُلْتَ : (عليك بسؤالِ القَريةِ)** فإنَّه لا يُعتبرُ التَّعدِّي في حكمِ الكَلمةِ وإعرابها؛ إذ القريةُ على تقدير ذكرِ الأهل على هذا الوجه - أيضًا - مجرورٌ. أَوْ إذا قلتَ[٧]: **(ما من شيء كمثله)**؛ على أن تكون (كمثله) صفةً لشيءٍ، وخبرُ (ما) محذوفاً[٨]؛ أي :

---

(١) في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ .

(٢) في ب : « وكما » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ويبدو أنَّه من انتقال النّظر. ومثبتٌ من أ، ب.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ويبدو أنَّه من انتقال النّظر. ومثبتٌ من أ، ب.

(٥) ينظر رأي السَّكَّاكيّ في هذا النّوع في المفتاح : (٣٩٢) .

(٦) هكذا - أيضـــًا - في ب، ف . وفي أ زيد كلمة «حقيقة» ضمن كلام المصنّف .

(٧) قول الشّارح : « أَوْ إذا قلت » ورد ضمن كلام المصنّف في أ .

(٨) في الأصل : « محذوف » . والصّواب من : أ،ب .

موجوداً[١]؛ فإنَّه لا يُعتبر التَّعدّي في إعراب مثله على تقديري[٢] وجودِ الكاف وعدمه.

ثُمَّ النَّقلُ فِيهما بيِّنٌ ظاهرٌ؛ **من سؤالِ القَرية إلى سُؤال أَهْلها**؛ فإنَّه أطلق اللَّفظَ الدَّالَّ على سؤالِ القريةِ وأرادَ سؤالَ أهلِها . **ومن نَفْي مِثْل المِثْل إلى نفي المِثْل**؛ فَهُما مجازان؛ ولا فرْق بينهما وبين ما غَيَّر الإعرابُ فيهما في المعنى؛ وأنَّهما من نوعٍ واحدٍ بحسب التَّصرّف؛ فكيف [٦٣/ب] يكون[٣] أحدُهما مجازًا في الإعراب، أَوْ مُلْحقًا به دون الآخر ؟!.

وهذا ردٌّ أورده المصنِّفُ عليهم[٤] وتحكّمهم[٥] إلزامًا لهم .

الثّالثُ من وجوهِ التَّصرُّف؛وهو:ما يسمِّيه السَّكّاكيُّ بـ: «المجاز[٦] اللُّغويِّ الرَّاجعِ إلى المعنى؛ المفيدِ الخالي عن المبالغةِ في التَّشبيه»:

التَّصرّفُ **بالنَّقل لمفردٍ**[٧]؛ **وهو: إطلاقُ لفظِ الشّيءِ لمتعلّقه**؛ أي: لما يتعلّقُ بذلك الشّيء **بوجهٍ** من الوجوه.

---

(١) في الأصل : «موجود» . والصّواب من : أ،ب .

(٢) في الأَصْل : « تقدير » . والمثبت من أ، ب .

(٣) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « يجعل » والمعنى واحد .

(٤) أي : على القدماء؛ الّذين يرون أنّه مجاز في حكم الكلمة . والسَّكّاكيِّ الّذي يرى أنّه ملحق بالمجاز لا منه .

(٥) في الأَصْل : «وتحكم» والصَّواب من أ، ب .

(٦) المفتاح : (٣٦٥) .

(٧) هكذا - أيضًا - في ب، ف . وفي : أ : « بمفرد » .

كاليد؛ وهي موضوعةٌ للجارحة المخصوصة، تطلقُ: **للقدرة أَوْ النِّعمة**؛ **لأنّها** - أي: اليد - **مَظْهَرُهُما**[١] - أي: القدرة، والنِّعمة -؛ فإنَّ القُدْرة أكثرُ ما يَظْهرُ سلطانُها في اليد، وبها يكونُ[٢] البطْش، والضَّرب، والوضع، والرَّفع، وأنَّ النِّعمة[٣] تصدر عن اليد، ومن اليد تصلُ إلى المُنْعَم عليه.

والرَّاوية؛ وهي: اسمٌ للبعير الّذي[٤] يحملُ المزادة؛ أي: الظَّرف الّذي يُجْعَل فيه الزّادُ[٥]، **للمزادة**؛ **لأنّها**؛ أي: الرَّاوية، **حاملها**؛ أي: المزادة، وهو التَّعلُّق الحاصلُ بَيْنهما[٦].

---

(١) مَظهرهما : يحتمل أن تكون بضمّ الميم على اعتبار أنّها اسم فاعل؛ فالعلاقة السَّببيَّة . ويحتمل أن تكون بفتح الميم على اعتبار أنّها اسم مكان فالعلاقة المحليَّة؛ لأنَّ اليدَ يمكن أن تعتبر بمنْزلة المحلِّ بالنّسبة إليها .

(٢) قوله : « وبها يكون » تكرّر في الأصْل .

(٣) في ب : «القدرة» ويخطئُها السّياق بعدها .

(٤) في الأصْل : « الّتي » والصَّواب من أ، ب .

(٥) الزّاد : هو الطّعام الّذي يتّخذ للسّفر والحضر، والظّرف الّذي يوضع فيه هو المِزْوَدُ، وجمعه مزاود (ينظر : اللّسان (زيد) : ٣/١٩٨ ــ ١٩٩) .
والّذي يبدو لي أنّ المزادة الّتي يصحّ إطلاق اسم الرّاوية عليها هي الظّرفُ الّذي يحمل فيه الماء خاصّة؛ لِمَا في الرّاوية من معاني مرتبطة بالماء؛ كالرّواء وهو الكثير، أَوْ الرّيّ؛ وهو ضدّ العطش (ينظر : اللّسان « روي »: ١٤/٣٤٥)، ويؤيّد هذا قول ابن سيده في المخصّص ( ): والمزادة: الّتي يحمل فيها الماء وهي ما فُتم (وسّع) بجلد ثالث بين الجلدين ليتّسع، سمّيت بذلك لمكان الزّيادة .

(٦) ويسمَّى هذا التَّعلُّق بـــ« الحامليَّة » .

والحَفض - بالحاء المهملة وتحريكِ الفاء -: متاعُ البيتِ إذا هُيِّءَ ليُحمل [يُطلَق][(١)] **للبعير لمثله**؛ أي: لمثل المذكورِ، وهو أنَّها[(٢)] حاملُها[(٣)]؛ فالعلاقَةُ في الصُّورتين الحَمْل؛ لكن هذا في الاطلاق بعكس ذلك، لأنَّه إطلاقٌ لاسم المحمولِ على الحاملِ[(٤)].وليْت شعري كيفَ جعله السَّكَّاكيُّ من المجازِ؛ والحفضُ جاء - أيضًا - حقيقةً للبعير الحاملِ للمتاع[(٥)]؟!، قال [في] الصِّحاح[(٦)]:«الحفضُ-بالتَّحريكِ-:البعيرُ الَّذي يحمل خُرْثِيَّ[(٧)]البيتِ».

والعين للرَّبيئة؛ أي: الطَّليعة، وهي الَّذي يَرْبَأ القومَ؛ أي: يَرْقُبُهم. **لأنَّها**؛ أي: العين **المقصودُ منه**؛ من الرَّبيئة؛ فصارت كأنَّها الشَّخص كُلّه[(٨)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٢) أي : الحفض .

(٣) أي : البعير .

(٤) ويسمَّى هذا التَّعلُّق بـــ« المحموليَّة » .

(٥) وهذه التّسمية - في نظري - ليست مسوغـــاً كافيـــاً في التَّعجُّب من صنيع السَّكَّاكيِّ؛ إذ لا يمتنع أن تكون تلك التّسمية من قبيل المجاز؛ لمكان المجاورة . ثمَّ إنَّ لفظة (الحفض) ـــ على أقلِّ تقدير ـــ من قبيل المشترك اللّفظي لورودها مرَّةً للبعير وأخرى للمتاع . واستعمالها في أحد المعنيين يحتاج إلى قرينة معيَّنة للمراد و لم توجد.

(٦) (٩٠١/٣) .

(٧) الخُرْثيُّ : متاعُ البيتِ وأثاثُه . اللّسان (خرث) : (١٤٥/٢) .

(٨) ويسمّى هذا التَّعلُّق بـــ«الجزئيّة » .

ورَعَينا غَيْثاً؛ أي : نَبْتاً؛ لأنّه؛ أي: النّبت **مُسَبِّبه**؛ أي : الغَيث[١].

وأَصابتنا السَّماءُ؛ أي : الغيث؛ لكونه؛ أي : الغيث **من جِهَتِها**؛ أي: السَّمَاء[٢].

وأَمْطرت السَّماءُ نباتاً؛ أي: غيثاً؛ لأنّه؛ الغيثَ **سَبَبُه**؛ أي: النّبات؛ إطْلاقاً لاسم المُسبَّب للسَّبب[٣]؛ عَكْس الأُولى[٤].

ومِنْه؛ أي : من إطلاق المُسبَّب للسَّبب؛ لكن بمرتبتين؛ قولهم[٥] :

أَسْنِمةُ – جمعُ : السَّنام – **الآبالِ**[٦] **في سَحَابةٌ** .

لأنّ السَّنام مُسبَّبُ النَّباتِ[٧]، والنَّبات مُسبَّبُ الغيث[٨] .

---

(١) ويسمّى هذا التَّعلُّق بـ«السّببيّة» .

(٢) ويسمّى هذا التَّعلُّق بـ« المجاورة » .

(٣) في ب : « على السَّبب ».

(٤) في أ :«الأوّل » .

ويسمّى هذا التَّعلُّق بـ« المسببيّة » .

(٥) عجز بيت من الرّجز . وسيأتي صدره قريبًا، أورده المبرّد في الكامل : (٩١/٣) برواية : «أسنمة الآمال » لأحد الرجّاز يصف غيمًا . كما ورد في الكشّاف : (٥٥٧/٣) .

ورواية الشّطر قبله : «كأنّما الوابل في مصابه »، وقبله : « أقبل كالمستنّ من ربابه » .

واستُشهد به في المفتاح : (٣٦٥)، والمصباح : (١٢٤)، والإيضاح : (٢٩/٥) .

(٦) الآبال : جمع إبل .

(٧) وهذه هي المرتبة الأولى .

(٨) وهي المرتبة الثّانية .

وأوّله :

أقبلَ في المسْتَنِّ[١] من رَبَابِه[٢] .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[٣]؛ أي: يملأُونها[٤]؛ يقالُ: أكل في بطنه؛ إذا ملأَه نارًا؛ لأنَّ أكلَ أموالِ اليتامى سببٌ للنَّار .

وقوله – تعالى – : **﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾**[٥]؛ **أي : / أردتَ** قراءة [٦٤/أ] القرآن لكون القراءةِ مُسبّبةً عن إرادتها . وحُمِل على المجازِ؛ لأنَّ الفاءَ تدلُّ على تعقُّب الاستعاذة عنها؛ لكنّها مُتقدِّمةٌ عليها؛ كما عليه العملُ والسُّنَّةُ المستفيضةُ، وإذا حُمل على الإرادة فتعقُّب الاستعاذةِ عنها ظاهرٌ .

وقوله[٦] : **﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابنِي مِنْ أَهْلِي﴾**[٧]؛ أي

---

(١) في أ : «المسنّ» وهو تحريف بالنَّقص .

والمستنُّ : موضعُ جريان الغيثِ المنهمر، من قولهم : «استنّ الفرس» إذا جرى في نشاط على سننه في جهة واحدة . ينظر : اللّسان (سنن) : (٢٢٩/١٣) .

(٢) الرَّباب : السَّحاب . اللّسان (ربب) : (٤٠٢/١) .

(٣) سورة النّساء؛ من الآية : ١٠ .

(٤) في ب : يمدّونها، وفيه تحريف وتصحيف .

(٥) سورة النّحل؛ من الآية : ٩٨ . وتمامها : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

(٦) كلمة : « وقوله » ساقطة من أ، ب .

(٧) سورة هود؛ من الآية : ٤٥ .

: أرادَ نداء ربِّه بقرينة : ﴿ فَقَالَ ﴾؛ فإنّ قوله : ﴿ رَبِّ ﴾ هو النِّداءُ؛ فلو لَمْ يُحمل على (أراد) لزِم تأخُّرُ الشَّيءِ عن نفسه .

وقوله : ﴿ **وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا** ﴾[١]؛ أي : الإهلاك؛ أي : أردنا إهلاكها؛ وإلاّ يلزمُ تأخيرُ الإهلاك[٢] عن الإهْلاك[٣].

وقوله - تعالى - : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾[٤]؛ أي : ما دعاك إلى أن لا تسجُد؛ **لأَنَّ الصَّارفَ عن الشَّيءِ داعٍ إلى تَرْكِه**؛ فيشتركان في كونهما من أسبابِ عدمِ الفعل؛ فتكون (لا) على هذا الوجه غيرَ زائدةٍ؛ كما قال في الكَشَّاف : إنَّها زائدةٌ[٥] .

وقال الأُسْتاذُ : الحملُ على أنَّ التَّقديرَ : ما منعك في أن لا تسجد؛

---

(١) سورة الأعراف؛ من الآية : ٤ .

(٢) المدلول عليه بقوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ .

(٣) في الأَصْل : « الهلاك » والمثبت من أ، ب . وهو الأَولى حتَّى لا يُتصوّر التّغاير بينهما . وهذا الإهلاك هو المدلول عليه بقوله : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ .
على أنَّ طاش كبري زاده أورد للآيتين الأُخيرتين توجيهات أخر؛ تخرجهما من باب المجاز؛ قال (شرح الفوائد الغياثية / ٢٢٧) : « ويمكن أن تكون الفاء في الآيتين لمجرّد التَّرتيب في الذِّكر؛ فحينئذٍ لا مجاز فيهما، ونظائر هذه كثيرة في القرآن، وكذا يصحّ أن يكون الإتيان من ذكر تفصيل الشَّيء بعد إجماله، ومن إطلاق المسبّب وإرادة السّبب » .

(٤) سورة الأعراف؛ من الآية : ١٢ .

(٥) ينظر : الكشّاف : (٨٦/٢) .

مع إبقاءِ المنع على أَصْله وعدم زيادتها أَوْلَى؛ لأَنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ مع (أنَّ) كثيرٌ مستمرٌّ كثرة لا يصلُ المجازُ والزِّيادةُ[١] درجتَها[٢] .

والقرآنُ مملوءٌ منه؛ من المجاز؛ كما تشهد بذلك[٣] الآياتُ المذكورة؛ **فلا تَلْتَفت** إلى قول **من يَنْفيه**؛ أي : المجاز، **فيه**؛ في القرآنِ؛ وهم الظَّاهريَّة؛ **فإنَّ مَبْنى وهمه**؛ أي : وهمِ النّافي :

إمَّا عدمُ جوازِ **إطلاقِ** اسمِ **المتجوِّز على الله - تعالى - . ولكن**[٤] **ذلك**؛ أي: عدم الإطلاق لِوَجْهين: **لعدم التَّوقيف**؛ فـإنّ أسماءَ الله - تعالى - [الحسنى][٥] توقيفيّة . **أَوْ لإيهامه**؛ أَيْ : إطلاق التَّجـوّز عليه - تعالى - **التَّوسُّعَ فيما لا ينبغي**، يقالُ: فلانٌ متجوِّز؛ أي: متوسِّع فيما لا ينبغي.

وإمّا؛ قسيمٌ لقوله: (إمَّا عدم)، **كونه** - المجاز - **يوجبُ الإلباسَ**؛ إذ لا يُعلمُ المرادُ عنه بالوضع وبذاتِه؛ ولكن[٦] **لا التباسَ**[٧] **مع القرينةِ**

---

(١) في ب : «بالزِّيادة» وهو تحريف بالقلب .

(٢) لم أقف على قول الأستاذ ـــ فيما بين يديّ من مؤلّفاته ـــ ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه.

(٣) في أ، ب : «يشهد به لك» والمعنى متقارب .

(٤) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في ف . والكلمة ساقطة من أ .

(٥) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) كلمة : «لكن» وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٧) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في ف . وفي أ، ب : «لا إلباس».

الدَّالّةِ على المرادِ .

وهذا من المزيداتِ على الأصلِ[١] .

ومنه؛ من المجازِ بالنَّقل لمفردٍ: قولك للحَفَّارِ: **(ضيِّق فمَ الرَّكيَّة)**؛ وهي البئرُ؛ أي: توسعته[٢]، **المُتوهَّم لك**[٣]؛ لأنَّه إنَّما يُقال ذلك للحفَّارِ ولَمْ يَشْرع بَعْدُ في الحَفْر؛ فكان مُجرَّد مجوّز إرادة الحفّارِ التَّوسعةَ يُنَزله[٤] منْزلةَ الواقع؛ فيأمره بتغْييره إلى الضّيق .

وإنّما فُصل عمَّا سبقه بلفظ (منه) لأنّه نوعٌ آخر منه .

وعشرةٌ إلاّ ثلاثة؛ فإنَّها تُطلق للباقي من العشرةِ بعدَ الثّلاثة؛ أي : للسَّبعة / . [٦٤/ب]

قال السَّكّاكيُّ في [باب][٥] الاستدلالِ[٦] : «ولْنتكلَّم في فصلٍ كنّا أَخَّرناه لهذا الموضع؛ وهو بيان [حال][٧] المستثنى منه؛ في كونه حقيقةً أَوْ مجازًا؛ فنقول : إنَّ أصحابنا في علم النَّحوِ حيثُ يصفون الاستثناءَ بأنّه : إخراجُ الشَّيءِ عن حُكْم دخل فيه غيرُه، ويعنون أنّ ذلك الإخراجَ يكونُ

---

(١) أي : على ما ورد في المفتاح .

(٢) في ب : «توسيعه» . وزيد بعد هذا في الأَصْل : «من» والسِّياقُ تامٌّ بدونها .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ وردت : «لك» في ف . وفي أ : لم ترد .

(٤) في أ : « ينزل » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) المفتاح : (٥٠٧ ــ ٥٠٨) .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب، مصدر القول .

بكلماتٍ مخصوصةٍ يُعَيِّنونها، وأنّك لتَعلم[١] أنّ إخـــراج ما ليس بداخلٍ غيرُ صحيح؛ فيظهر لك من هذا[٢] أنّ حقَّ المستثنى عندهم كونه داخلاً في حكم المستثنى منه، وأنّ قولهم : (لفلانٍ عليَّ عشرة دراهـــم إلاّ واحـــدًا) يستدعي دخولَ الواحد في حكمِ العشرةِ قبل (إلاّ)؛ لكن دخُول الواحدِ في حكم العشرة متى قُدِّر من قِبَل المتكلِّم ناقضَ آخرُ الكلامِ أوّله؛ كما يشهد له[٣] الحالُ، وقد سبق الكلامُ في التَّناقض؛ فيلزمُ تقديرُه من قبل السّامع، وأنْ يكونَ استعمالُ المُتكلِّم للعشرةِ مجازاً في التِّسْعة، وأن يكونَ قوله: (إلاّ واحدًا) قرينة المجاز » .

وفي هذه المسألة مذاهبُ، ولها حُجَجٌ ومعارضاتٌ، نقَّحَها الأُستاذُ في شرح مختصر المنتهى[٤] .

الرّابع[٥] : **بالنَّقل**؛ أي : التَّصرّف بالنّقل **لتركيبٍ نحو: (أنبتَ الرّبيعُ البقلَ)**؛ أي: أنبت اللهُ البقلَ في الرَّبيعِ، و**(ليَصْنَع الدَّهرُ بي ما شاء مُجْـــتهدًا)**؛ أي: ليصْنَع الله بي[٦] في الدَّهْر؛ **إذا صـــدَر** الكلامُ **ممّن لا**

---

(١) في الأَصْل : « تعلم » والمثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٢) في الأَصْل : «ذلك »والمثبت من : أ، ب، مصدر القول .

(٣) في الأَصْل : « به ». وفي ب : « لك »، والصَّواب من أ، مصدر القول .

(٤) ينظر : شرح العضد على المختصر (ضمن عدّة حواشي على شرح العضد): (١٣٢/٢ ــ ١٤٤) .

(٥) أي : من وجوه التّصرّف في اللّفظ .

(٦) « بي » ساقطة من ب .

يعتقده[١]؛ أي: ذلك القول كما قال؛ أي: حقيقةً واقعـًا في نفس الأمر؛ حسبما أسند إلى ما أسند؛ أي : لا يعتقد أنَّ المنبتَ هو الرَّبيعُ، والصَّانع هو الدَّهرُ، وإلاَّ كان حقيقةً لا مَجَازًا . **ولا يَدَّعيه مبالغةً في التَّشبيه**[٢]، وإلاَّ صارَ حينئذٍ من الاستعارة بالكناية .

وهذا يُسَمّى: مجازًا في التَّرْكيب لأنَّ مُفْرداته[٣]؛ كلُّها مُبْقَاةٌ على حقيقتها، **ومجازًا حُكميًّا**؛ لتَعَلّقه بالحكمِ والإسنادِ .

وتَحْقيقُه : إنَّ دلالةَ هَيْئةِ التَّركيباتِ بالوضعِ؛ لا بالعقلِ؛ **لاختلافها باللُّغات**؛ أي: بحسبِ اختلافِ اللُّغاتِ في تقدُّمِ الفاعل في بعض دون بعضٍ؛ كرامي الحجارة (وسنك اذراز[٤]) . **وهذه** الهيئة[٥] **وضعت لملابسةِ الفاعلِ؛ فإذا أُفيدَ بها ملابسةً غيرها**[٦]؛ أي : غير مُلابسةِ الفاعل **كان مَجَازًا لُغَة؛ كما قاله الإمامُ عبد القاهرِ**[٧]؛ وأنّه قال

---

(١) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « ممّن لا يعتقد » .

(٢) كأن يجعل تعلُّقهما بالدَّهر مشابه لتعلُّقهما بالفاعل الحقيقيّ؛ فيطلق التَّركيب الموضوع للمشبَّه به ويريدُ المشبّه .

(٣) في الأَصْل : « لا في مفرداته » والمثبت من أ، ب .

(٤) جملة : « وسفك اذرار » ترجمة بالفارسيّة لقوله قبلها « رامي الحجارة » .

(٥) أي: هيئة التَّركيب في قوله: «أنبتَ الرَّبيع البقل » و«ليصنع الدَّهر بي ما شاء مجتهدًا».

(٦) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف؛ على أنّ الضّمير عائدٌ إلى الملابسة . وفي أ : « غيره » على أنّ الضّمير عائد إلى الفاعل مباشرة .

(٧) والحقُّ أنَّ المتأمِّل في كلام الإمام عبد القاهر لا يفهم ما فهمَه المصنِّف هنا؛ بل كلام =

في موضع من دلائل الإعجازِ بكونه عقليـــاً[١] .

وملابسةُ غير الفاعلِ في المفعول؛ كقولهم: عيشةٌ راضيةٌ[٢]؛ لأنّها [٦٥/أ] مرضيّـــة/،وفي المصدر؛نحو:(شِعْرٌ شَاعِرٌ)،وفي الزّمان؛ نحو:(نَهَارُهُ صائمٌ)، وفي المكان؛ نحو: (نهر جارٍ)، وفي السَّبب؛ نحو: (بنى الأميرُ المدينة) .

ومَن ظنَّ أنَّ مثل: **أنبتَ**، وخَلَقَ، وأَحْيَا، وأشابَ، **موضوعٌ للصُّدور عن القادر**، واستعماله فيما له اختيارٌ وقدرةٌ؛ حتَّى إذا استُعْمل في غير القادرِ؛ نحو: (أنبتَ الرَّبيعُ) يكـــون مجازًا - **كذَّبه غيرُ وجه واحد**؛ بل وجوهٌ كثيرةٌ[٣]؛ كلزومِ النَّقلِ عن أحدٍ من رُواة اللُّغة تقييده بأنَّ وضعه لاستعماله في القادر له؛ لكن اللاّزمَ مُنْتفٍ؛ وذلك دليلٌ في العُرفِ على الإطلاق . ولُزومِ كون المصادر - كقولنا: (فعلُ النَّارِ في كذا وكذا) - مجازًا؛ لأنَّ التَّفاوُت بين الفعلِ والمصدَرِ ليس إلاّ بمجرّدِ الاقتران بالزَّمان[٤] . ولُزُوم كونِ (شغل الحيّز)؛ و(قبل العرض) موضوعـــاً

= الشّيخ ظاهر في أنّه من قبيل المجاز العقليِّ . ولعلّ المصنِّف ـــ رحمه الله ـــ أراد بقوله: « مجازًا لغة » مطلق التَّجوّز . ينظر : دلائل الإعجاز (٤٠٨) .

(١) ينظر : ص (٤٠٨) .

(٢) في أ، وردت الجملة هكذا : « كقوله تعالى : ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ » .

(٣) في ب : « كثر ».

والعبارة ردّ على ابن الحاجب . ينظر رأيه في منتهى السّؤل : (٢١) .

(٤) وقد نقل هذا الدّليل أحدُ شرّاح الفوائد ثمّ اعترض عليه قائلاً (شرح الفوائد؛ خ. =

لاستعماله في غير القادر؛ لأنَّه ليس بالاختيار؛ كما أنَّ نحو : (أنبت) ليس إلاَّ بالاختيار؛ لكن ادِّعاء وجودِ اللازمين بمعزلٍ عن الإنصاف .

وقيل[١]، والقائلُ الإمام الرّازيُّ[٢] : **إنّه**[٣] **مجازٌ عَقْليٌّ** لا لغويٌّ؛ **إذْ أَثْبَتَ** المتكلِّمُ **حُكْمًا غير ما عنده**؛ ليتصوّرَ **فيُفهم عنه**؛ عن غير ما عنده. **ما عنده**؛ أي : ينتقل الذِّهنُ من غـــير ما عنـــده[٤] - أي : المجاز - إلى ما

= ل/ ٢٠٠) : « وفي هذا الوجه ــ وقد ذكره صاحب المفتاح ــ نظر؛ لأنّ الفرق بين مدلوليهما لا ينحصر فيما ذكر؛ بل نسبة الحدث إلى شيءٍ ما داخل أيضـــاً في مدلول الفعل دون مدلول المصدر على ما سيجيء في مباحث الاستعارة؛ لأنَّه لو لم تكن النّسبة داخلة في مدلول الفعل لم يكن بين عَلِم وبين عِلْم في الماضي فرق معنى لكن بينهما فرق » .

غير أنه ــ أي : الشّارح المعترض ــ أعاد توجيه الدّليل مستدلاً به على المراد من زاوية أخرى؛ فقال :

«فالأَوْلَى أن يقال : لا نسلم أنّ الفعل لو كان موضوعـــاً لصدوره عن القادر يلزم من إسناده إلى غير القادر أن يكون مجازًا؛ لأنَّ المسند إليه هو المحل المقوِّم للمصدر، لا الموجد له، وهو ظاهر . والفعل له ملابسات شتّى؛ تعَلُّقٌ بالموجد، وتعلّق بالقابل، وتعلُّقٌ بكل ما هو معمول له، واستعمال الفعل فيه على وجهه حقيقة . وإنّما يلزم كونه مجازًا لو أقيم المسند إليه مقام موجده وليس كذلك » .

(١) هكذا - أيضـــاً - في ف بالعطف بالواو . وفي ب : « قيل » .

(٢) ينظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : (١٧٣ ــ ١٧٤) .

(٣) أي : نحو : « أنبت الرّبيعُ البقل » . الصّادر عمن لا يعتقده ولا يدّعيه مبالغة .

(٤) قوله : « ليتصوّر ... ما عنده » ساقطٌ من ب . وهو من انتقال النّظر .

عنده - أي: الحقيقة - . **ويتميّزُ** هذا المجازُ **عن الكذبِ بالقرينةِ**؛ إذ الكاذبُ لا ينصبُ قرينةً على أنّه ليس كذلك عنده .

[وَ][1] قال؛ أي: السَّكّاكيُّ، **إنّه استعارةٌ بالكناية؛ كأنّه**؛ أي : المُتكلِّم، **ادَّعى الرَّبيعَ فاعلاً حقيقيـًّا**، وتصوَّره بصورته، والقرينةُ إسنادُ ما هو من لوازم الفاعل الحقيقيِّ؛ أي: الإنْبات إليه؛ وذلك للمبالغةِ في التَّشبيه[2] .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصْل . ومثبتٌ من أ، ب، ف .

(٢) بالرُّغم من أنّ السَّكّاكيَّ فصّل القول في المجاز وتقسيماته بما قرّره الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، والفخر الرازيّ، والزمخشريّ، ممّن سبقه إلاّ أنّه جاء في نهاية المطاف وختم حديثَه في هذا المبحث بقوله (مفتاح العلوم : ٤٠٠) :

«هذا كلّه تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب، من تقسيم المجاز إلى لغويٍّ وعقليٍّ، وإلاّ فالّذي عندي هو نظم هذا القول في سلك الاستعارة بالكناية؛ بجعل الرَّبيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقيّ بوساطة المبالغة في التَّشبيه، على ما عليه مبنى الاستعارة ـــ كما عرفت ـــ وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ... وإنني بناء على قولي ههنا وقولي ... وقولي ... على ما سبق أجعل المجاز كلّه لغويـًّا ».

ثمّ شرع في بيان تقسيمات جديدة تتّفق ورأيه الّذي ابتكره .

ومع أنّ بعض الدَّارسين المتأخّرين اعتذر عن السَّكّاكيِّ في سلوكه هذا النهج بأنّه يهدف منه إلى تقليل الأقسام تسهيلاً على الدّارسين (ينظر : شرح الفوائد لطاش كبري زاده : ٣٥٥) إلاّ أنّ هذا لا يشفع له؛ لعدم جريه عليه في المباحث البلاغيّة الأخرى؛ لما عرف به كتابه من التّقسيمات والتّعريفات من ناحية، ولعدم صدق إجماله في هذا المبحث بالذّات من ناحية أخرى؛ حيث يؤخذ عليه أنّه بناه على =

وابنُ الحاجبِ جعلَ المجازَ في (أَنْبت)، وقال: معناه: تَسبّب الرَّبيع عادة لإنبات البَقْل .

والمصنِّفُ ضَبَطَ المذاهبَ في شرح المختصر بقوله[١] : «واعلم[٢] : أَنَّهم قد اختلفوا في نحو: (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ)؛ لعدمِ كونِ الرَّبيع هُو الفاعلُ حقيقةً، فلا بُدَّ[٣] من تأويلٍ في اللَّفظ، أَوْ في المعنى؛ وإلاَّ لكانَ كذبـًا. والتَّأويلُ في اللَّفظ إمَّا في الإنباتِ، أَوْ في الرّبيعِ، أَوْ فِي التَّركيبِ؛ فهذه احتمالات أَرْبعة :

الأَوَّل : التَّأَويلُ في المعنى؛ وهو أَنَّه أورده ليتصوّرَ فينتقل الذِّهنُ منه إلى إنبات الله - تعالى - فيه؛ فيصدق به/؛ وهو قولُ الإمام الرَّازيِّ : إنَّ [٦٥/ب]

= مطلق المشابهة ــ أي : مشابهة ــ دون ملاحظة ما تختصّ به الاستعارة المكنية من وجوب تحقّق التّشبيه فيها بين أمرين يلتقيان في أخصّ صفات المشبّه به . على خلاف ما عليه المجاز العقليُّ الّذي يُكتفى فيه بعلاقات أخرى غير التّشبيه كالسّببيَّة والزّمانية .

ينظر ما قاله أ.د. عبد السّتّار زَمُّوط؛ ردًّا على ترجيح الطّيبيّ رأي السَّكّاكيّ المتقدّم في تحقيقه كتاب التّبيان: (٤٠٤) . وما قاله أ.د. محمّد محمّد أبو موسى في كتابه خصائص التّراكيب : (١٤٣)؛ حيث استمدّا ردّهما على السَّكّاكيّ مِمَّا رَدَّ به الخطيب القزوينيّ عليه في الإيضاح : (١٠٢/١) .

(١) بتصرّف يسير : (١٥٥/١) .

(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في مصدر القول . وفي ب : « وإذا علم » .

(٣) في الأَصْل : «ولا بدّ»، والمثبت من : أ، ب، مصدر القول .

المجازَ عقليٌّ لا لغويّ .

الثّاني: أنَّ التَّأويلَ في (أَنْبت)، وهو للتسبّب[١] العادي؛ وإنْ كان وضعه للتَّسبّب[٤] الحقيقي؛ وهو قول ابنُ الحاجب؛ صرَّح به في المنتهى .

الثّالثُ : أنَّ التَّأويل في (الرَّبيع)؛ فإنَّه تُصوِّر بصورة فاعل حقيقيٍّ؛ فأُسند إليه ما يُسند إلى الفاعل الحقيقيّ؛ مثل فِعْلهم في قوله[٢] :

صبحنا الخَزْرَجيَّة مُرْهَفَات أَبَاد ذَوِى أَرُومَتها ذَوُوهـــا .

حيثُ جعلوا[٣] (المُرْهَفَات) شَرَابـــًا؛ وهو قولُ السَّكّاكيِّ : إنَّه من الاستعارة بالكناية[٤] .

الرّابعُ : أنَّ التأويلَ في التَّركيب؛ وهو أنَّ[٥] كلَّ هيئة تركيبيّة وُضِعت بإزاءِ تأليفٍ مَعْنويٍّ؛ وهذه وُضعت لملابسة[٦] الفاعليّة، فإذا

---

(١) في الأَصْل، أ : « التَّسبّب »، وفي ب : «السّبب »، والصَّواب من مصدر القول .

(٢) البيتُ من الوافر . وقائله كعب بن زهير . قاله ضمن قصيدة قالها بعد قتال دار بين مزينة والخزرج . ويُروى ـــ أيضـــًا ـــ : « أبان » مكان : « أباد ».

ينظر البيت في شرح ديوان الشّاعر للسّكريّ: (١١٢)، وشرح الحماسة للتّبريزيّ : (١٩/٣). ط. عالم الكتب.

واستشهد به كاملاً في المفتاح في قسم النّحو : (١٣٢) . وبشطره الأَوَّل في قسمي المعاني والبيان : (٣٨٣) .

(٣) في ب : « جعل ».

(٤) ينظر ص : (٣٨٤) .

(٥) « أن » ساقطة من ب .

(٦) في أ : «بملابسة » .

استُعْملت لملابسة[١] الظَّرفيَّة أَوْ نحوها كان مجازًا؛ وذلك نحو : (صامَ نهارُه)[٢] و(قامَ ليلُه)؛ وهذا مختارُ عبد القاهر» .

وتوهّمَ صاحبُ الإيضاح ذهابَ السَّكّاكيِّ إلى أنّ المراد بـ(الرّبيع) الفاعلُ الحقيقيُّ حقيقةً؛ لا أنّه متصوّرٌ بصورة فاعل حقيقيّ؛ فأوردَ عليه اعتراضات؛ حاصلُها :

أنّه يَسْتلزم أن يكونَ المرادُ (بعيشةٍ) في قوله : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٣] : صاحبَها - كما سيأتي -[٤] .

وأن لا تصحّ الإضافةُ في نحو : (نهارُه صائمٌ)؛ لبُطلانِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه[٥] .

وأن لا يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامان[٦] .

---

(١) في أ : « بملابسة » .

(٢) في الأَصْل : « نهاره صائم »، والصَّواب من أ، ب .

(٣) سورة الحاقة؛ الآية : ٢١ . وسورة القارعة؛ الآية : ٧ .

(٤) مرادُه بـ« كما سيأتي » ما سوف يرد من تفسير السَّكّاكيِّ للاستعارة بالكناية؛ حيث فسّرها بأن تذكر المشبّه، وتريد به المشبّه به . وعلى هذا التّفسير يلزم أن تكون لفظة ﴿عِيشَةٍ﴾ في الآية الكريمة مشبّهـًا أُريد به المشبّه به؛ وهو (صاحب العيشة)؛ المدلول عليه بالسّياق . وهذا اللاّزم ظاهر البطلان؛ لما يترتّب عليه من ظرفيّة الشّيء في نفسه .

(٥) لأنّ المراد بالنّهار ـــ على التّفسير المتقدّم ـــ : فلان نفسه .

(٦) أي : لا يكون الأمر الوارد في قوله تعالى حكاية عن فرعون لهامان : ﴿يَاهَامَانُ ابْنِ لِيْ صَرْحـًا﴾ [غافر : ٣٦] أمراً موجّهـًا لهامان؛ بل لمأمور هامان مع أنّ =

وأن يتوقّفَ؛ نحو : (أنبتَ الرّبيعُ البقل) على السَّمْع[١] .

واللّوازمُ كلّها مُنْتَفية .

ولأنّه يَنْتَقِضُ بنحو : (نهارُه صائمٌ)، لاشتماله على ذكر طرفيَ التّشبيه[٢] .

لكن لا ترِد[٣] بعد تصوُّر كلامه[٤] : أنّ المراد بالرّبيع : المُتَخيَّلُ بصورةِ فاعلٍ حقيقيٍّ حتّى كأنّه فرد من جنس الفاعلين؛ لا أنّه هو الفاعلُ

= النّداء له، وهذا اللاّزم ظاهر البطلان ــ أيضــاً ــ؛ لئلاّ يلزم منه تعدّد المخاطب في كلام واحد .

(١) مراده : أنّ أسماء الله ــ سبحانه وتعالى ــ توقيفيّة؛ معلّقٌ إطلاقها على الإذن الشّرعيّ . وعلى ما فهمه الخطيبُ من تفسير السَّكّاكيِّ يلزم إطلاق (الرّبيع) في قوله : (أنبت الرّبيع البقل) على الله تعالى . ولم يرد الشّرع به .

ولم يصرّح الشّارح ــ رحمه الله ــ بإطلاق ذلك على الله ــ سبحانه وتعالى ــ، بانيــاً عبارتَه على الإلماح ــ تأدّبــاً، وترفّعــاً .

على أنّ حجّة الخطيب هذه لا تلزمُ السَّكّاكيَّ؛ لكونه معتزليّاً، والمعتزلة لا يعتقدون التّوقّف في أسماء الله تعالى .

(٢) فإنّ (النّهار) لا يجوز استعارة بالكناية عن فلان؛ المدلول على وجوده بالضّمير المتّصل في (نهاره)؛ لأنّ الاستعارة لا تتحقّق مع وجود طرفي التّشبيه .

(٣) أي : اعتراضات الخطيب .

وفي ب : « لكن يراد » وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٤) أي : السَّكّاكيّ .

الحقيقيُّ بعينه؛ أي : الله - تعالى - . ولفظه - حيثُ قال[١] : «المنيَّة تدخل في جنس السِّباعِ لأجل المبالغة في التَّشبيه» - صريحٌ به .

والحاصلُ منه : الفرْقُ بين المفهومِ وما صدقَ عليه؛ فتقول : المرادُ (بعيشة) : أمر متخيّل[٢] بصورة من يصحّ له الرِّضا وعدمه؛ لا صاحبها؛ حتَّى لا يصحّ . و(النَّهار) مُتخيّل بصورة صوّامٍ؛ مبالغةً في التَّشبيه؛ وهو المراد منه؛ لا زيدٌ بعينه؛ حتَّى يكون إضافة الشَّيءِ إلى نفسه . و(هامان) متصوّرٌ بصورة فردٍ من جنس البُناةِ؛ فيكون الأمرُ له لا لغيره . والمراد بـ(الرّبيع) مُتصوّر[٣] بفاعل حقيقيّ لا الفاعلِ الحقيقيّ الّذي هو الله - تعالى، وإن لم يكن / في الواقع إلاّ هو؛ حتَّى يُتوقّف على السّمع . والمرادُ بـ(النّهار) إذا كان أمرًا يُتخيّل بصورة صَوَّام؛ فلا يكونُ المشبَّه مذكورًا [و][٤] لا ينتقض به . [٦٦/أ]

---

(١) المفتاح : (٣٧٩) .

وقوله هذا في قسم الاستعارة بالكناية . وقد صرَّح بما يقوّي مراده ويؤكّده في قسم الاستعارة التّخييليّة - أيضًا -؛ إذ قال (المفتاح : ٣٧٦) : « وذلك مثل أن يشبّه المنيّة بالسّبع في اغتيال النّفوس ... تشبيهًا بليغًا حتّى كأنّها سبع من السِّباع؛ فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السَّبع، واختراع ما يلازم صورته، ويتمّ به شكله من ضروب الهيئات » .

(٢) في الأَصْل : «يتخيّل» . والمثبت من : أ، ب . ويقوّيه ورود الكلمة كذلك في المثال المشابه بعده .

(٣) في الأَصْل، ب : « مصوّر »، والمثبت من أ، وهو الموافق لما قبلَه .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ .

وقلت[١] : لها أجوبة أُخرى؛ لكن في كلٍّ منها حزازةٌ .

وأمّا **وجوهُ التّصرّف في المعنى** فأربعةٌ - أيضًا - :

الأوّل : **بالنُّقصان**؛ أي : التّصرُّف بالنُّقصان، وهو : أن تكونَ الكلمةُ موضوعةً لحقيقةٍ مع قيدٍ؛ فتستعملها لتلك الحقيقةِ لا مع ذلكَ القيْد بمعونة القرينة[٢]؛ **كالمشفر**؛ أي : كاستعمال المشفر ــ وهو موضوعٌ **للشَّفة** مع قيْد أن يكون شفةَ بعيرٍ - : للشّفة مُطلَقًا؛ أي : بلا قيْدِ كونها للبعيرِ[٣] . **والمَرْسِنُ** - وهو موضوعٌ **للأنف** مع قيد أن يكون أنفَ مرسون - : للأنف بلا قيد كونه للمَرْسُون[٤] .

المَرْسِنُ مكانُ الرَّسنِ من أنف البعيرِ .

وهو[٥] من باب **إطلاق اسم الخاصِّ للعامِّ** . **وسَمَّوه** [أي][٦] الأصحابُ[٧] **مجازًا لغويًّا**؛ فإنّه هُجِر فيه وضعُ اللُّغة؛ لا حكمُ العقل .

---

(١) في أ : «وذكرت» وهما بمعنى .

(٢) قوله : « بمعونة القرينة » ساقط من ب .

(٣) فتقول ــ مثلاً ــ : (فلان غليظ المشفر) .

(٤) نحو قول العجّاج في وصف امرأة (ديوانه : ١٣/٢) :

..... وفاحمًا ومَرْسِنًا مُسَرَّجًا .

(٥) أي : التّصرّف بالنُّقصان .

(٦) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأصْل، ب، ومثبتٌ من أ . وعلى مثله درج الشّارح .

(٧) أي : أصحاب الفنّ، ومنهم الإمام عبد القاهر، والفخر الرّازيّ، الزّمخشريّ .

غيرَ مُفيدٍ؛ لقيامه مقام أحدِ المترادفين؛ نحو : (ليثٌ وأسدٌ) عند المصير إلى المراد منه[١] .

الثّاني : التّصرُّف **بالزِّيادة؛ نحو** : ﴿**وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ**﴾[٢]؛ **أي : ممّا يُؤتى مثلها**؛ لأنّه عُلِم بالضَّرُورة أنّها لم تُؤت كُلّ ما يَصْدُق عليه اسم الشَّيء؛ فأطلق الكُلّ وأراد البعض .

وهو؛ أي : هذا النَّوعُ من المجاز **عكسُ ما قبله**؛ لأنّه **إطلاقُ اسم العامِّ للخاصِّ**، وما قبله إطلاقُ اسم الخاصِّ للعامِّ .

ومنه[٣] **بابُ التَّخصيص بأسره**؛ لأنَّه كلّه[٤] كما عُرف في علمِ الأُصول من إطلاقِ العامِّ وإرادة الخاصِّ .

وفي كون التَّصرُّف فيهما بحسب المعنى لا مساس للبيان حاجة إليه .

الثّالثُ : التَّصرُّفُ **بالنّقل لمفرد؛ نحو**[٥] : (**في الحمَّام أسدٌ**)؛ فإنَّه

---

(١) في قول المصنّف : «وسَمَّوه مجازًا لغويًّا غير مفيد» إيماء إلى عدم قبوله هذه التّسمية، ربّما لكون القيد الأخير فيها «غير مفيد» غير مرضيّ عنده؛ إذ أنّ الإفادة متحقّقة في المعنى المتجوّز به؛ كما هو الحال في (المشفر) إذا تجوز به عن الشّفة فإنّه يتضمّن صفة ذمّ لا تكشف عنها (الشّفة). لا كما زعموا أنّ هذا المجاز يقوم مقام أحد المترادفين.

(٢) سورة النّمل؛ من الآية : ٢٣ .

(٣) أي : من التّصرّف بالزِّيادة .

(٤) في الأَصْل : « كلمة » وهو تحريف بالزِّيادة . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) هكذا ـــ أيضًا ـــ وردت كلمة « نحو » ضمن ف . وفي أ، ب وردت ضمن كلام الشّارح .

نقل معنى الأَسدِ إلى الشُّجاع، لا أَنَّه تصرّفَ في اللَّفظ؛ بأن أَطْلق لفظة : (الأسد) وأراد: (الرَّجل الشُّجاع)؛ وإن احتمل ذلك التصرّف - أيضًا - كما مرَّ[(١)] .

وقوله في : (الحمَّام) قرينةٌ للنّقل[(٢)] .

الرّابعُ : التصرُّفُ **بالنَّقل لتركيب؛ نحو** : **(أنبت الرَّبيعُ** البقلَ[(٣)]) **ممّن يدّعيه مبالغةً في التَّشبيه**، وإلاّ كان[(٤)] من المجازِ الحُكميّ؛ إذ[(٥)] كان حينئذٍ التَّصرُّف في اللّفظ[(٦)] .

واعلم : أنَّ في جميع الاستعارات يأتي هذان الاحتمالان :

أن يكونَ النَّقلُ في المعنى؛ كأَن يتصرّفَ في معنى الأسد؛ بأن يقول : إنَّ له صورتين :

مُتعارفةً؛ كالحيوانِ المفترسِ، وغيرَ متعارفةٍ؛ كالرّجلِ الشُّجاع؛

---

(١) ينظر ص (٦٩٤) قسم التّحقيق .

(٢) وهذا القسم يعدّ مجازًا من قبيل الاستعارة؛ كما سيأتي . بخلاف الأقسام المتقدّمة فإنها من قبيل المجاز المرسل .

(٣) كلمة « البقل » وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٤) في ب : « لكان ». ولا يستقيم معها السِّياق إلا بتأويلٍ؛ هو تقدير (إن) قائمة مقام (لو) .

(٥) في الأَصْل : «إذا» ولا يستقيم بها السِّياق، والصَّواب من أ، ب .

(٦) كما مرّ ص (٧٠٤) قسم التّحقيق .

والقسم الرّابع هذا يعدّ ـــ أيضـــًا ـــ من قبيل الاستعارة .

فكأنّه[١] يَدَّعي أنَّ الرّجلَ الشُّجَاعَ أَسدٌ ــ أيضــاً؛ وعلى هذا فلفظُ الأسدِ فيه حقيقةٌ .

وأن يكونَ النَّقلُ في اللّفظ؛ كأَن يتصرّف في لفظ الأسد؛ بأَن ينتقلَ من معناه إلى الرّجلِ الشُّجاع؛ وعلى هذا فلفظُ الأسدِ فيه[٢] مجازٌ .

وهكذا في (أنبت الرّبيعُ)؛ بأن يُقال : إمَّا أن يدَّعي أنَّه من جِنْسِ الفاعلين بالحقيقة[٣]، أَوْ يُنْتقل منه إلى الفاعلِ الحقيقيِّ . وكــذا في (فــارَ القِدْرُ)؛ فإنَّه إمَّا أن يدَّعِي أنَّه الفائرُ؛ من جِنْس الفورةِ، أَوْ ينتقل منه إلى ما في القِدْر[٤] .

وهذا؛ أي: النَّقلُ للتَّركيبِ بحســبِ المعــنى؛ أي: الاســتعارة في التّركيب، **لم يُذكرْ** في كتب القوم؛ نعم ذُكرَ المجازُ في التَّركيب؛ كما مرَّ، **وهو بصدد الخلافِ المتقدِّم** في النَّقل التَّركيبــيِّ اللَّفظيّ؛ أمجازٌ[٥] لُغويٌّ؛ كما نقل[٦] عن الشَّيخ عبدِ القاهر، أَوْ مجازٌ عقليٌّ؛ كما عن الإمامِ الرّازيّ، أَوْ استعارة بالكناية؛ كما هو مذهبُ السَّكّاكيِّ ؟ هذا مضى .

---

(١) في ب : « وكأنّه » .

(٢) قوله : «فلفظ الأسد فيه » ساقط من : أ، ب .

(٣) في الأَصْل : «الحقيقيّة » . وفي ب : « الحقيقة» والصَّواب من : أ .

(٤) في ب : «الذّهن » .

(٥) في ب : « مجاز » . وهو تحريف بالنَّقص .

(٦) في : أ، ب : « نَقَله »على اعتبار عودة الضّمير إلى المصنِّف .

وقال الأستاذُ: الأَوجهُ[١] في تَوْجيه تسمية[٢] الاستعارةِ بالكنايةِ ما قالَ[٣] البحرانيُّ[٤] في رسالته في هذا الفنِّ؛ المُسمَّاة : بـ« التَّجريد »[٥]؛ وهو أن يقال : إذا أراد المتكَلِّمُ أن يستعير الفاعلَ الحقيقيَّ للرّبيع؛ فلو أطلق الفاعلَ وأراد به الرَّبيعَ لكان استعارةً مُصرّحةً؛ فلمّا لم يتلفّظ به؛ بل كنَّى عنه بأن أطلق لازمًا من لوازمه الّذي هو الإنباتُ؛ لينتقلَ الذِّهنُ منه إلى ملزومه الّذي هو الفاعلُ الحقيقيُّ؛ المرادُ به الرَّبيعُ [المشبّهُ][٦] كانت بالكناية؛ فهي- بالحقيقة - كنايةٌ صريحةٌ عن استعارةٍ مُقدَّرةٍ غير مذكورةٍ لا ما ذكره السَّكّاكيُّ؛ وهو أنَّه لَمَّا كان

---

(١) في أ : «الوجه» .

(٢) في الأَصْل : « تسمية توجيه » والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في ب : «ما قاله» .

(٤) هو/ ميثم بن علي بن ميثم البحرانيّ، كمال الدِّين . أديب متكلِّم فقيه إماميّ، من أهل البحرين، له عدّة تصانيف منها : «شرح نهج البلاغة»، و«القواعد» في علم الكلام، و« تجريد البلاغة »؛ رسالة في المعاني والبيان . لم تعلم وفاته على وجه التّحديد، والذّي ذكره المؤرِّخون أنّها بعد عام (٦٨١هـ) .
ينظر في ترجمته : روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات : (٧٥٢ ــ ٧٥٤)، والذّريعة إلى تصانيف الشّيعة : (٣٥٢/٣)، الأعلام : (٣٣٦/٧) .

(٥) وتسمّى ــ أيضًا ــ « أصول البلاغة » . ينظر : روضات الجنّات : (٧٥٤) . وهي مخطوطة لم أقف عليها .

(٦) ما بين المعقوفين غيرُ موجودٍ في الأَصْل، ب . ومثبتٌ من أ لمزيد الإيضاح .

المنيّةُ بحسب الادِّعاءِ من جنس السِّباع كان استعارةً، ولَمَّا لم يُطْلق عليه لفظ السَّبع صريحًا؛ بل اسم المنيّة الَّتي هي مُرادفة للسَّبع بحسب دعواه [تكون][1] بالكناية، وكذا في الرَّبيع والفاعلِ الحقيقيِّ؛ لعدم كنايةٍ فيه، ووجودِ تكلُّفاتٍ - كما ترى-.

وأَمَّا من يعتقده؛ أي : نحو (الرَّبيعُ) فاعل حقيقةً؛ **فهو** منه **حقيقةٌ كاذبةٌ**؛ لعدم مُطَابَقته للواقعِ[2] . **ولذلك لاَ يُحكمُ فيه**؛ في نحوِ[3] : (أنبت الرَّبيعُ البقلَ)، بحكمٍ؛ من نحو : كونه مجازًا، أَوْ حقيقةً **إلاَّ بثبت**؛ أي : بحُجَّةٍ يُعلم منها اعتقادُ المُتكلِّم؛ حتَّى إنْ كان ما / أَدَّاه في الظّاهر معتقدًا [٦٧/أ] له كان حقيقةً كاذبةً، وإلاَّ كان مجازًا؛ **فلم**[4] **يُحمل على المجازِ قولُ أبي النّجم**[5] :

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٢) في أ، ب : « الواقع » .

(٣) في الأَصْل : « نوع » والصَّواب من أ، ب .

(٤) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : «فلا » .

(٥) هو / أَبو النَّجم، الفضلُ بن قدامة بن عبيد الله العجليّ . أحدُ رجَّازِ الإسلام المقدّمين، نبغ في العصر الأمويّ . وذكر أَنَّه أَبلغُ من العجّاج في النَّعت . توفّي سنة ١٣٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشُّعراء : (٧٤٥/٢)، الشّعر والشّعراء : (١٤٢)، الموشّح : (٢٧٤ ــ ٢٧٥)، سمط اللآلئ : (٣٢٨) .

والأبيات من الرّجز . وهي في ديوان الشّاعر : (١٣٢ ــ ١٣٣)، وخزانة الأدب : (٣٦٣/١)، وشرح شواهد المغني : (٥٤٤/٢ ــ ٥٤٥) . =

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ
مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

حينَ أسندَ تَمْييز القنازعِ إلى الجذْب - أي : انحسار الشَّعر عن الرَّأس - إلى الزّمان؛ حتَّى قالَ :

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ للشَّمْسِ : اطْلُعِي .

فإنّه الشّاهدُ؛ لنَزاهته أَنْ يعتقد : أنَّ الَّذي مَيَّز هو جذْبُ اللّيالي؛ بل الإسناد إليه على[1] خلافِ مُعتقده :

حتَّى إذا واراكِ أُفقٌ فارجعي .

و(كلُّه) مرفوعٌ بالابتداءِ . و(لَمْ أصنع) خبرُه؛ حتَّى كانَ النَّفي عامًّا، واستقام غرضُ الشَّاعرِ في تَنْزيه نَفْسه عن[2] جُملة الذّنوبِ.

= والبيت الأَوَّل منها شاهد نحويّ ينظر: الكتاب: (١/٨٥)، ومغني اللّبيب: (٢٦٥)، وشرح جمل الزجّاجيّ : (١/٣٥٠) .
وقد استشهد بالبيت ــ منفردًا، ومع غيره ــ في دلائل الإعجاز : (٢٧٨)، والمفتاح: (٣٩٣ ــ ٣٩٤)، والمصباح : (١٤٤ ــ ١٤٥)، والإيضاح : (١/٨٨)، والتّبيان : (٢٦٠) . وهو في المعاهد : (١/١٤٧) .

(١) في الأَصْل : « إلى » والصَّواب من أ، ب .

(٢) هكذا في الأَصْل، وفي أ، ب : « من ».

و(القُنْزعةُ) : شعرٌ حوالي الرَأسِ . و(أَبْطئي) : صفةُ اللَّيالي؛ أي : المَقُول لها: أَبطِئي؛ أَوْ حال عنها؛ أي : اللَّيالي مقولاً في حقِّها : أبطئي .

(قيل الله)؛ أي : حُكْمُه .

الأصلُ الثّالثُ : في الاستعارة

إنَّما عَنْوَنَ بـاب الاسـتعارةِ بـ(الأَصْل) لا بـ(الفَصْل) - كما في المفتاح -[1] بناءً على ما عنده من كونها أَصْلاً مُسْتَقلاً من الأصول، وركنـاً مُعتبرًا من الأَركان البَيانيَّة - كما عُلِم منَ التَّقْسيم[2] صدر الفصل البيانيِّ -[3].

وفيه مقدِّمةٌ، وتقسيماتٌ، وخاتمةٌ؛ أي : هذا الأصلُ مُنكسرٌ عَلَى هذه .

المُقدِّمة : وإنّما جعل لهذه المباحث مقدِّمةً؛ لتوقّف الأبحاث الآتية عليها .

قيل والمرادُ به: قول السَّلف؛ لأنَّها عنـد السَّكّاكيِّ : عبارةٌ عن[4] «أن تذكر أحدَ طرفي التَّشبيه وتُريد به الطَّرف الآخر؛ مُدَّعيًـا دخولَ المُشبَّه في جنسِ المشبَّه به؛ دالاً على ذلك بإثباتك للمُشَبّه ما يَخُصُّ المشـبّه بـه» - : **الاستعارةُ : جعلُ**[5] **الشَّيءِ الشَّيءَ، أَوْ للشَّيءِ؛ مبالغةً**

---

(١) ينظر : ص (٣٦٩) .

(٢) في الأَصْل : « بالتَّقْسيم » والمثبت من أ، ب .

(٣) راجع التَّقسيم المشار إليه ص (٦٢٧) قسم التّحقيق .

(٤) المفتاح : (٣٦٩) .

(٥) جعل هنا بمعنى (صيَّر) يقول الإمام عبد القاهر (دلائل الإعجاز : ٤٣٨) : « وحكمُ (جعل) إذا تعدَّى إلى مفعولين حكمُ (صيَّر)؛ فكما لا تقول : (صيَّرته أميرًا) إلاّ على معنى أنَّك أثبتَّ له صفة الإمارة، كذلك لا يصحُّ أن تقول : (جعلته أسدًا) إلاّ على معنى أنَّك أثبتّ له معاني الأسد .

في التَّشبيه؛ كأنّه من ذلك الجنسِ .

وقوله : (مبالغةً) يتعلّقُ بالقسمين؛ **نَحْو : (في الحمَّام أسدٌ)**؛ مثالٌ للأوّلِ[١]؛ فإنّه جعل الشُّجاعَ نفسَ الأسد .

و(إذَا المنيّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا) أَلْفَيْتَ كُلَّ تَميمةٍ لاَ تَنْفَعُ[٢].

مثالٌ للثّاني[٣]؛ فإنّه جعلَ الأَظفارَ والأَنْشابَ للمنيَّة .

يقالُ : قرأَ الحسنُ[٤] بن عليٍّ - رضي الله عنهما - البيتَ حين عادَ معاوية[٥]؛

---

(١) أي : قول المصنِّف : « جعل الشَّيء الشَّيء »، ومرادة الاستعارة التَّصريحيّة .

(٢) البيتُ من الكامل، وقائله أبو ذؤيب؛ خويلد بن خالد الهذليّ . قاله ضمن قصيدة طويلة يرثي بها بنيه .

والبيت في ديوانه : (٢)، وفي ديوان الهذليّين : (٣/١)، والمفضّليّات : (٤٢٢)، وجمهرة أشعار العرب : (٢٤٢) .

واستشهد به في الإيضاح : (١٤٧/٥)، والتّبيان : (٣٨٣)، وهو في المعاهد : (١٦٣/٢) .

(٣) أي : قول المصنّف : «أَوْ للشَّيء» ومراده الاستعارة المكنيّة .

(٤) هو / أبو محمّد؛ الحسن بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّ القرشيّ؛ سبط رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وريحانته . ولد في المدينة سنة ثلاث من الهجرة، وشبّ فصيحـًا عاقلاً حليمـًا محبّاً للخير . بويع بالخلافة بعد موت أبيه؛ فخلعَ نفسَه وبايع معاوية حقنـًا لدماء المسلمين . توفّي بالمدينة سنة ٥٠هـ .

ينظر : الاستيعاب : (٣٨٣)، أسد الغابة : (١٥/٢ ــ ٢٢)، طبقات خليفة : (٥)، وفيات الأعيان : (٥٣/٢ ــ ٥٦) .

(٥) هو / أبو عبد الرّحمن؛ معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأمويّ القرشيّ . صحابيّ جليل؛ قيل أنّه أسلم قبل الفتح سرًّا . حدَّث عن الرَّسول صلّى الله عليه =

فتجلَّدَ، وقرأ[١]:[٢]

وَتَجَلُّدِي لِلشَّامتينَ أُرِيهِمُ أَنِّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ .

وظاهرُ اللّفظِ أنَّ المرادَ بالأَوَّل : الاستعارةُ / المُصرّحةُ، وبالثّاني :[٦٨/أ] الاستعارةُ بالكنايةِ؛ لكنَّ شارحَ المفتاح عَكَسَ القضيَّة[٣] .

= وسلَّم، وكتب له مرَّاتٍ يسيرة . استخلف على المسلمين سنة ٤١هـ، وبقي في الخلافة حتَّى مات سنة ٦٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣٢/٣)، طبقات خليفة : (١٠)، والاستيعاب : (١٤١٦)، وسير أعلام النّبلاء : (١١٩/٣) .

(١) يوحي ظاهر سياق هذا الخبر ــ كما أورده الشّارح ــ بأنَّ مبتدئَ الحديث هو الحسنُ وأنَّ المجيب عليه هو معاوية ــ رضي الله عنهما ــ غير أنَّ ما في شرح المفتاح؛ الّذي يأخذ عنه الشّارح ــ عكس ذلك .

ينظر : مفتاح المفتاح : (٩٥٦) .

وقد تعرَّض بعضُ المؤرّخين لهذه القصَّة بعيدًا عن الحسن ــ رضي الله عنه ــ؛ حيث ذكروا أنَّ المتمثّل بالبيتين كليهما هو أميرُ المؤمنين معاوية ــ رضي الله عنه ــ؛ وذلك حينما ثقل عليه المرض .

ينظر : تاريخ الطّبريّ : (٣٢٦/٥ ــ ٣٢٧)، تاريخ ابن الأثير : (٣٦٩/٣)، تاريخ ابن كثير (١٣٥/٨) .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ ــ أيضًا ــ، وقد ورد ضمن القصيدة الّتي ورد فيها بيته السّابق .

ينظر في توثيقه : مصادر البيت السّابق .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٩٥٥) .

ويُسَمّى هذا الجَعْل[١] : **استعارةً؛ لمكان المُناسبة**؛ أي: لوجودها وثُبوتها بينها وبَيْن معنى الاستعارة اللُّغويَّة، **إذْ**[٢] **كان المشبَّهُ استعارَ حقيقةَ المشبَّه به** للمشبَّه؛ **حيثُ أدخلَ** المشبِّهُ المشبَّهَ **فيه**، في جنسِ المشبَّه به وحقيقته، **ادِّعاءً** بأنَّه فردٌ من أفْراده؛ **كما يُستعارُ الثَّوبُ** فإنَّ المستعيرَ يُدْخِل نَفْسَه في زِيِّ المستعار منه، لا يتفاوتان إلاَّ في أنَّ أحدهما - إذا فُتِّش عنه -[٣] مالكٌ، والآخر ليس كذلك .

ولذلك؛ أي: ولما[٤] أنَّ الاستعارةَ إدخالٌ للمُشبَّه في جنس المُشبَّه به وحقيقته وجعله فردًا من أفراده **لا يَتأتَّى**؛ لا يصحُّ **في العلم**؛ لأنَّه لَمْ يوضع لمعنًى جِنْسيّ، **إلاَّ بتضْمين** لفْظِ العَلَم **وصفيّة**؛ حتَّى يُتصوّرَ الإدخال والجعل؛ **كـ(حاتم)**[٥]؛ لتضمين لفظ حاتم مَعْنى **الجُود**، ولَفْظ **(مَادِر)**[٦]

---

(١) أي : جعل الشّيء الشّيءَ، أوْ جعل الشّيءَ للشيّءِ .

(٢) هكذا في الأَصْل . وفي أ، : «إذ لو» . وفي ب : « وإذ» . أمّا ما ورد في ف فهو : «إذا» .

(٣) في الأَصْل، ب : « عنها»، والصَّواب من : أ .

(٤) في أ، ب : «لما» بدون الواو .

(٥) هو / أبو عديّ؛ حاتم بن عبد الله بن سعد الطّائي القحطانيّ . جاهليّ، شاعر، فارس، يضرب به المثل في الجود . له ديوان شعر مطبوع، توفّي في السَّنة الثّامنة بعد مَوْلد النَّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم .

ينظر في ترجمته : الشّعر والشّعراء : (٧٠)، تهذيب ابن عساكر : (٣/٤٢٠)، خزانة الأدب : (١/٤٩٤) .

(٦) هو رجل من بني هلال بن عامر بن صَعْصَعَة، ضرب به المثل في البخل . ينظر : =

معنى : **البخل** .

ثُمَّ قيلَ[١] : **هذا مجازٌ لُغويٌّ؛ لأنَّ الأسدَ موضوعٌ للحيوانِ المُفْترسِ دُونَ الشُّجاع، وإلاَّ**؛ أَيْ : وإن لم يكن هذا؛ أي لفظ الأَسدِ المستعملِ في الشُّجاعِ مجازًا لُغويـــًّا **كان صفةً لا اسمـــًا** . وكان **حقيقةً لا مجازًا**، كاستعمالِ الألفاظِ المُتواطئةِ في الأَفراد . **ولم يُفدْ**[٢] **تشبيهـــًا**؛ لأَنَّ استعمالَه فيه حينئذٍ من جهة التّحقيق، فَلَمْ يكن اســـتعارة لابتـــنـــائِها على التَّشْبيه . **ولا احتاج إلى قرينة**، لعدمِ احتياجِ الحقيقةِ إليها .

والتَّاليانِ الثَّاني[٣] والرَّابع[٤]، لم يُذْكرا في المفتاح[٥] .

وقيلَ : لا، أي : ليس مَجَازًا لُغَويًّا؛ بل هو مجازٌ عَقليٌّ **وإلاَّ**؛ أيْ : لو كان مجازًا لغويـــًّا، **لم يكن ذلك - ادّعاءَ الأَسديّة - له**[٦] للمُشَبَّه؛ إذ مع ادّعاء الأَسديّة، ودُخُوله في جِنْس الأسود يَمْتَنع إطلاق اسم الأَسدِ مع

= مجمع الأمثال ١٩٦/١ .

(١) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ ورد قوله : « ثمَّ قيل » في ف . وفي ب أورد ضمن الشَّرح .

(٢) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ في ف . وفي أ : «وإن لم يفد » وهو خطأ؛ إذ المراد نفي التَّشبيه .

(٣) أي : قول المصنِّف : « وكان حقيقة لا مجازًا » .

(٤) أي : قول المصنّف : « ولا احتاج إلى قرينة » .

(٥) ينظر ص : (٣٧٠) .

وعلى هذا القول المتقدِّم جمهور البلاغيّين . ينظر : المطوّل : (٣٦٠) .

(٦) هكذا ـــ أيضـــًا ـــ وردت : « له » في ف . وسقطت في أ .

الاعتراف بأنَّه رَجُلٌ . **ولم يكن** ذلكَ **في قوَّة** قولنا : **إنَّه ليس بآدميّ؛ إنَّما هو أسدٌ**؛ لكنَّه في قوَّته بالاتِّفاق .

ولم يكن(١) **للتَّعجُّب في قوله**(٢) :

قَامَتْ تُظَلِّلُني مِنَ الشَّمْس نَفْسٌ أَعَزُّ عَـلـيَّ مِنْ نَفْسي!

قَامَتْ تُظَلِّلُني، وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَـلِّلُني مِنَ الشَّمْسِ!

ولا لإنكاره؛ ولم يكن لإنكارِ / التَّعجّب(٣)، أَوْ إنكارِ الشَّاعر **في قوله** : (فكيف)(٤)؛ في قوله(٥) : [٦٨/أ]

---

(١) في الأَصْل زيد بعد هذا : « ذلك في قوَّة قولنا » ولا وجه له . ولعلَّه من انتقال النَّظر مع ما قبله .

(٢) البيتان من الكامل . وهما لابن العميد؛ محمّد بن الحسين . وقد وردا في لطائف اللّطف للثّعالبيّ : (١٤٩) برواية : « فوا عجبـًا » مكان « ومن عجب »، وفي يتيمة الدَّهر : (١٧٨/٣) برواية : « ظلّت » مكان : « قامت » الأُولى . و: « فأقول وا عجبـًا » مكان : « قامت تظلّلني » .

واستُشهد بهما ــ بنفس رواية المتن ــ في أسرار البلاغة : (٣٠٣)، والمفتاح : (٣٧١)، والمصباح : (١٢٨)، والإيضاح : (٥٤/٥)، والتِّبيان : (٣٧٨) . وهما في المعاهد : (١١٣/٢) .

(٣) في الأَصْل : «المتعجّب »، والصَّواب من : أ، ب .

(٤) قوله : « **في قوله** : فكيف » ساقط من ب .

(٥) البيتان من البسيط، وقائلهما : أبو المطاوع، ناصر الدَّولة بن حمدان التَّغلبيّ .

وهما في يتيمة الدَّهر : (٩٢/١) برواية : « أرى » مكان : « ترى »، و: « ضوء » مكان : « نور »، و: « حين » مكان : « وقت ». =

تَرَى الثِّيابَ مِنَ الكتّان يَلْمَحُهـــا

نُورٌ مِنَ البَدْرِ أَحْـــيانـــاً فيُبْـــلِيهَا

فَكَيفَ تَعْجب أَن تَبْلَى مَعَاجِرُهَـــا

[وهو جمع: المعجر؛ وهي: المقنعة][1]

والْبَـــدْرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ طالعٌ فِيها

وَجْهٌ؛ وهو اسم لم يكن، وذلك للاعترافِ بأَنَّه غيرُ جِنسِ المشبَّه به خارج عنه على ذلك التَّقدير .

والجوابُ عن القائلين بأَنَّه ليس مجازًا لغويـــًّا : **إنَّ الموضوعَ لـــه**؛ للفظِ **الأسد** هو الأسدُ **حقيقةً**؛ أي : الأسد الحقيقيّ؛ **لا ادّعـــاء**؛ **وهمـــا غيران**، فلا يلزمُ من اسْتِعماله في غير الموضوعِ له الحقيقيِّ اسْتعماله في غير الموضوع له الادّعائيّ.

وكلُّ ما ذكرتم من التَّوالي[2] الأربع فهو **للادِّعاء**؛ فلا يلزم عـــدمُ ادِّعاء الأسديّة له؛ لأنه (أسدٌ) ادّعاءً؛ ولا عدمُ كونه في قُوَّة إنَّه لـــيس بآدميّ إنَّما هو أَسَدٌ؛ لأَنَّه (أسدٌ) ادِّعاءً، و[لا][3] أن لا يكونَ للتعجُّب

= واستُشهد بهما - برواية « تنكر » مكان « تعجب » - في أسرار البلاغة : (٣٠٦-٣٠٧)، والمفتاح : (٣٧١)، والمصباح : (١٣٠)، والإيضاح : (٥/٥٥)، وهما في المعاهد - عرضـــاً - : (٢/١٣٠) .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصْل، ب . ومثبتٌ من : أ .

(٢) في ب : « البواقي » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبتٌ من أ، ب . ويدلّ عليه المشابه بعده .

وجهٌ؛ لأنّه (شمسٌ) ادّعاءً؛ فيكون للتعجُّبِ وجــهٌ . ولا أن لا يكــون للإنكار وجه؛ لأنّه (بدرٌ) ادّعاءً فيكون له وجهٌ .

وقدْ تردَّد الإمامُ الباهرُ الشَّيخُ **عبد القاهر فيهما** في المذهبين؛ فقال : تارةً بكونه لغويــًّا، وأخرى بكونه عقليــًّا[1] .

فإن قلتَ : فكيفَ الجمعُ بين ادّعاء الأسديّة للرَّجل، وبينَ **نصب القرينةِ على عدمِ إرادتها**؛ أي: إرادة الأسديّة؛ وما هذا إلاّ تناقضٌ ؟ .

قلتُ : إنَّه يدّعي أنَّ للأسد صورتين؛ متعارفةً؛ وهي الَّتي لها جرأةُ الإقدام، ونهاية قوّةُ البَطْش مع الصُّورة المخصوصة، **وغيرها**؛ غير متعارفة؛ وهي الَّتي لها تلك الجرأة وتلك القُوَّة؛ ولكن[2] لا مع تلكَ الصُّورة المَخْصُوصة؛ بل مع صُورة أخرى؛ **كما قال المتنبِّي**[3] :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٍّ[4]؛ أي : من الجِــــنّ؛ فحــذفَ النُّونَ لالتقاءِ السّاكنين، **في زيِّ**[5] **نَاسٍ فَوْقَ طيرٍ لها شُخُوصُ الجِمَالِ.**

---

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص : (٤٣٢ ــ ٤٤٠) .

(٢) في أ، ب : « لكن » بدون الواو .

(٣) والبيتُ من الخفيف . وهو في ديوان الشَّاعر بشرح العكبريّ : (١٩٤/٣) روايــة: «نحن ركب» ضمن قصيدة طويلة مدحَ بها عبد الرَّحمن بن المبارك الأنطاكيّ .
وقد استُشهد به ــ برواية الدِّيوان ــ في دلائل الإعجاز : (٤٣٤)، و- برواية المتن - في المفتاح : (٣٧٢)، والإيضاح : (٥٧/٥) .

(٤) هكذا اتّفقت النّسخ المخطوطة على كتابتها، وكذا في الدّيوان . ويرى أبو فهر؛ محمود شاكر محقّق الدّلائل : (٤٣٤) : أن الأجود أن تكتب هكذا : (مِ الجنّ) .

(٥) الزّيّ : اللِّباسُ والهيئة . اللّسان (زيي) : (٣٦٦/١٤) .

مُرْتكبـــًا هذا الادّعاء؛ في عدِّ نَفْسِه وجماعتِه من جِنْس الجنِّ، وعدِّ جِمَاله من جنسِ الطَّير[1].

ويُؤَيِّدُه؛ أي: المذكور من ادِّعاء: أنّ للأسدِ صورتين، **المخيّلاتُ العُرْفيَّةُ**؛ أي : ما تخيّلَ في العرفِ بإخراج شيءٍ من جِنْسٍ وإدْخاله في آخر؛ **نحو : هذا ليس بأسد؛ / إنّما هو هِرٌّ اكْتَسى إهابَ أسدٍ، وهذ** [٦٨/ب]
ليس بإنسان؛ إنّما هو أسدٌ في صورة إنسان.

وذُكِرَت القرينةُ الدّالّةُ على أنَّ المرادَ غيرُ المتعارفِ **لئلاّ يُحْمل على المُتعارفِ** السّابقِ إلى الفهمِ لولا القرينة .

وعليه؛ أي: على جعل أفرادِ الجنس قِسْمين: متعارفـــًا، وغير متعارف، ورد قول الشّاعر[2]:

---

(١) حَمْلُ المعنى على هذا الادّعاء هو الأولى، وقد ذكر ابن سنان الخفاجيّ أنّ ابن جنّي حَمَل البيت على الكلام المقلوب؛ على تقدير نحن قوم من الإنس في زيّ الجن فوق جمال لها شخوص طير . وما من شكّ أنّ هذا تعسّفٌ يفسد المعنى؛ كما ذكر ابن سنان . ينظر : سرّ الفصاحة : (١٠٦) .

وما وجدته في الخصائص لابن جنّي يناقض ما أورده ابن سنان عنه؛ إذ قال في باب من غلبة الفروع على الأصول (١/٣٠٠) : « هذا فصل من فصول العربيّة طريف تجده في معاني العرب ... ولا تكاد تجد شيئـــًا من ذلك إلاّ والغرض فيه المبالغة » . ثمّ أوْرد بيت المتنبيّ وعلّق عليه بقوله (١/٣٠٣) : « فجعل كونهم جنـــًّا أصلاً، وجعل كونهم ناســـًا فرعـــًا، وجعل كون مطاياه طيرًا أصلاً، وكونها جمالاً فرعـــًا؛ فشبّه الحقيقة بالمجاز في المعنى الّذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد » .

(٢) عجز بيت من الوافر، وسيأتي صدره . وقائله : عمرو بن معد يكرب . =

..... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ .

كأنَّه جعل بالادّعاءِ أَفرادَ[١] جنسِ التَّحيّة قسمين : متعارفــاً؛ وهي المشهورةُ، وغير متعارف؛ وهو الضَّرب . وأوّله :

وَخيلٍ[٢] قَدْ دَلَفْتُ[٣] لَهَا بِخَيْلٍ .

وقوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ ۞ إِلا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[٤]، كأنّه جعل أفراد جنسِ المال والبنــين قســمين - على سبيل الادّعاءِ والتَّأويل-:مُتعارفًا؛وهو المالُ والبنون المشهوران، وغير متعارف؛ وهو سلامةُ القلب.ولا بُدَّ[٥] في صحّة الكلامِ من تقديرها: مضافاً، محذوفاً[٦]، مدلولاً عليها بالقرائن؛أي:إلاَّ سلامة من أتى الله بقلبٍ سليم.

= والبيت في ديوان الشّاعر ص (١٣٠)، وكتاب سيبويه : (٣٢٣/٢)، والخصائص: (٣٦٨/١)،ونوادر أبي زيد:(١٥٠)،وابن يعيش:(٨٠/٢)،والعمدة: (٤٦٢/٢) .

واستُشهد به في المفتاح : (٣٧٢)، والمصباح : (١٢٦)، والإيضاح : (٥٧/٥) .

(١) في ب : « جعل بالأفراد » بإسقاط جزء من كلمة « بالادّعاء »بينهما .

(٢) في الأَصْل : « دخيل »، وفي ب : « رحيل » وكلاهما تحريف، والصَّواب من أ، ومصادر البيت . ومراده بالخيل : الفرسان .

(٣) دلفت : تقدّمت . يقال : « دلفت الكتيبة إلى الكتيبة في الحرب؛ أي : تقدّمت » . اللّسان : (دلف) : (١٠٦/٩) .

(٤) سورة الشّعراء، الآيتان : ٨٨ ــ ٨٩ .

(٥) في أ : « فلا بدّ » .

(٦) في الأَصْل : « محذوفة »، والصَّواب من : أ، ب .

وللآيةِ المباركةِ توجيهاتٌ أخر؛ كما ذكرها صاحب المفتاح[١] وغيرُه[٢].

التَّقسيماتُ

وإذْ لا بدَّ من مستعارٍ منه؛ هو المشبَّه به، ومستعارٍ له؛ هو المشبّهُ، ومستعارٍ؛ هو اللَّفظُ، ثمَّ قد[٣] يتبعُه حُكْمٌ؛ إمَّا مناسبٌ للمُشبَّه . وإمَّا للمُشبَّه به؛ **فهي أربعةُ** مباحث :

الأوّل[٤]: في المشبَّه به . حقيقةُ الاستعارة لَمَّا كانت ذكرُ أحدِ الطّرفينِ وإرادة الآخر .

فـالمشبَّهُ[٥] به إن ذكر فمُصرَّحٌ بها؛ نحو : تَبسَّـمَ بـدرٌ . وإنْ لم

---

١)هكذا في الأصْل «المفتاح»، وذكرها السَّكّاكيّ في فصل الاستثناء . ينظر ص : (٥٠٩) . وفي أ، ب : «الكشّاف» بدلاً من المفتاح وذكرها الزّمخشريّ في معرض تفسيره للآيتين المتقدّمتين : (٣/٣٢٥ ــ ٣٢٦) .

ومن تلك التّوجيهات الّتي وردت عنده :

١ ــ حمل المعنى على جعلِ المالِ والغِنيّ في معنى الغنى؛ كأنّه قيل : يومَ لا ينفع غنى إلا غنى من أتى الله بقلبٍ سليم .

٢ ــ وأما على تقدير أن تكون (من) في الآية مَفْعولاً فيكون استثناء مفرّغـًا تقديره : لا ينفع مال ولا بنون أحد إلاّ من أتى الله بقلبٍ سليم عن فتنتهما .

(٢) كصاحب المصباح : (١٢٦)، ومفتاح المفتاح : (٩٦٨) .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ وردت «قد» في ف . وفي أ، ب لم ترد .

(٤) أي : الأوّل من تقسيمات الاستعارة، ويتحقّق بالنّظر إلى المشبّه به .

(٥) في أ : «المشبّه» بحذف الفاء .

يُذْكر هو؛ أَيْ: المشبَّه به؛ **بلْ حكمٌ يختصُّ به**؛ بالمشَّبه به، **مع المشبّه فمكنيٌّ عنها**؛ **نحو: لسانُ الحالِ أَفْصحُ من لساني** . فذُكر المشَبَّهُ وهو (الحالُ)، وذُكِرَ معه حكمٌ يختصُّ بالمشبَّه به؛ أي : (اللِّسان) المختصُّ بالمتكلِّم؛ الَّذي هو المشبَّه به؛ كما قال الشّاعرُ[١] :

وَلَقَدْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ[٢] بِرِّكَ مُفْصِحًا

وَلِسَانُ حَالِي بالشِّكايةِ أَنْطَقُ

والاستعارةُ بالكنايةِ - في الحقيقةِ - كنايةٌ عن الاستعارة؛ فإنَّك تصوَّرتَ الحالَ بصورة المتكلِّم، وأثبتَّ له ما هو خاصَّة له لازمة له؛ وهو اللِّسان؛ فكأنّكَ شبَّهته بالكناية / بالمتكلِّم؛ لذكر لازمِه المنتقل الذِّهنُ منه [٦٩/أ] إليه؛ كما مرَّ تحقيقها .

الثّاني[٣] : في المُشبّه . والمقصودُ منه بيانُ أقسامِ المصرّحةِ بها .

المشبّهُ؛ [أي المشبّه][٤] المتروك في الاستعارة

---

(١) البيت من الكامل . وقائله : أبو نصر محمّد بن عبد الجبّار العُتْبيُّ .

والبيت برواية المتن في الإعجاز والإيجاز للثّعالبيّ : (٢٠٤)، ويتيمة الدّهر: (٤٠٤/٤) .

واستُشهد بهذه الرّواية في الإيضاح : (١٢٦/٥) وبرواية : «ولئن نقطت بشكر برّك مرّةً ...» في التّبيان : (٣٨٤) .

والبيت في المعاهد : (١٧٠/٢)، وقال عنه العبّاسيّ : « لا أعرف قائله ».

(٢) في الأَصْل : «لشكر» . وفي ب : «بذكر». والصَّواب من أ، ومصادر البيت .

(٣) أي : الثّاني من تقسيمات الاستعارة، ويتحقّق بالنَّظر إلى المشبّه .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل . ومثبت من أ . وعلى مثله درج الشَّارح .

المصرّحة[١] . **إمّا موجودٌ** متحقّقٌ حسًّا أو عقلاً؛ **فتحقيقيّةٌ**؛ أي : فالاستعارة تسمَّى تحقيقيَّة. **أَوْ لا** موجود؛ بل وَهْميٌّ مَحْض؛ لا تحقّقَ له إلاّ في مُجَرَّدِ الوهم؛ **فتخييليَّةٌ**.

هذا على ما في المفتاح[٢]؛ لكنّ لفظَ المختصرِ شاملٌ للمَتْروكِ والمَذْكورِ[٣]؛ ونِعما هو لو صحّ التَّقسيم[٤] في نوعَي الاستعارةِ في المصرّحةِ والمكنيّة .

وفي بعضِ النُّسخ: المُشبَّه موجودٌ يُرادُ بيان حاله، فالمشبّهُ به إمّا موجودٌ، وعُرِضَت على الأستاذ فغَيَّرَها إلى ما ترى .

فالتَّحقيقيَّةُ إطلاقُ اسمِ الأقوى في صفة - كالأسدِ في الشَّجَاعة، **للأضعفِ فيها**؛ في تلكَ الصِّفة؛ بادّعاءِ أنَّ المَلْزُومَ الأضعفَ للصِّفة من[٥] جنسِ الملزوم الأقوى لها؛ **ليدلَّ بتساوي الملزومات**؛ كالأسدِ والرّجلِ الشُّجاع - مثلاً - **على تساوي اللّوازم**؛ كالشَّجاعتين؛ **كالأسدِ للشُّجاع . والبدر** الأقوى **للوجه** الأضعفِ؛ في صفة الوضوحِ، والإشراقِ،

---

(١) جملة : « **المشبّه**؛ أي ... المصرّحة » ساقطة من ب، ولعلّه من انتقال النَّظر .

(٢) ينظر ص : (٣٧٣) .

(٣) وهو ما تقدّم من قول المُصنّف : «الثّاني : المشبّه؛ إمّا موجودٌ؛ فتحقيقيّة . أَوْ لا؛ فتخييليّة » حيث لم يصرِّح بترك المشبّه . وإنما صرَّح بالماهيَّة الّتي يكون عليها من الوجود والعدم .

(٤) في الأَصْل : « التَّعميم » . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في الأَصْل : «في » . والصَّواب من : أ، ب .

والاستدارة .

ومنه من هذا[١] البابِ **الاستعارةُ بالضِّدِّ**؛ وهي استعارةُ اسمِ أحدِ الضّدَّين أو النَّقيضين للآخر؛ بواسطةِ انتزاعِ شبه التَّضادِّ؛ أي : اتِّصاف كُلٍّ بمُضادِّه الآخر، وإلحاقه بشبْه التَّناسُب **تهكُّمًا**؛ أي: استهزاءً، **أو تَمْليحًا** - كما مرَّ، ثمَّ[٢] ادِّعاء أحدهما من جنسِ الآخر، والإفراد بالذِّكْر؛ **نحو**: ﴿**فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[٣] مكان أَنْذرهم؛ في الاستعارةِ التَّهكُّميَّة، ونحو: (رأيت حاتمًا) عِنْد رؤية بخيلٍ؛ في الاستعارةِ التَّمليحيّة.

وإذا كانَ وجهُ الشَّبه أمرًا **منتزعًا من** عدَّة **أُمُور**؛ **نحو قَوْلك**[٤]: (**تُقَدِّمُ رِجْلاً** - أي: لإرادة الذّهاب - **وتؤخِّر أُخرى** لإرادةِ عدمه؛ **للمُتردِّدِ في الأَمر**[٥]؛ كالمفتي المتردِّد في جوابِ الاسْتفتاء؛ وذلك بإدخالِ صورةِ المشبَّه - أي[٦] المفتي المتردِّد - في جنس صُورةِ المشبَّهِ به؛ أي: (الماشي

(١) قوله : « من هذا » ساقط من ب .

(٢) في ب : «وهو » ولا يستقيم به السّياق .

(٣) سورة آل عمران، من الآية : ٢١ . والتّوبة، من الآية : ٣٤ . والانشقاق؛ من الآية : ٢٤ .

(٤) هكذا - أيضًا - وردت كلمة : « قولك » في ف . وفي أ وردت ضمن كلام الشّارح .

(٥) قول المصنّف : « تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » مأخوذ عن قول يزيد بن الوليد لمروان بن محمّد لَمّا تأخّر عن بيعته (البيان والتّبيين : ١/٣٠١ ــ ٣٠٢) : « أمّا بعد؛ فإنّي أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت » .

(٦) في الأصْل : « إلى » وهو تحريف بالزّيادة والصّواب من : أ، ب .

المتردّد) رَوْمــًا للمبالغة في التّشبيه؛ فتَكْسُوها وصفَ المشبَّه به من غيرِ تغييرٍ فيه بوجهٍ من الوجوه على سَبيل الاسْتعارةِ - **سُمِّي تمثيلاً على سبيل الاستعارة** .

ولكون الأمثالِ كلّها تمثيلاتٍ على سبيل / الاستعارةِ لا يجد التّغيير[٦٩/ب] إليها سبيلاً .

والتّخييليّةُ إطلاقُ اسم الموجودِ - وهو الأظفارُ المتحقّقةُ للسَّبع - **على الموهوم**؛ أي : الأظفار المُتَخيّلة للمَنيّة؛ ولهذا سُمِّيت : تخييليّة؛ وذلك بعد تشبيه المنيّة بالسَّبع[1]؛ في اغتيالِ النُّفوسِ، وانتزاعِ الأَرواحِ؛ **مثل** :

وإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبتْ أَظْفَارَها .·.

واعلم : أن الاستعارة التَّــخييليّة في الأظفار، والقرينةُ المنيّةُ، وأمّا المنيّة فاستعارةٌ بالكناية، وقرينتها الأظفار . فالتَّخييليّة قرينةُ المكنيّة، والمكنيّة قرينةُ التَّخييليّة .

وأمّا إذا قيلَ : أظفارُ المنيَّة الشَّبيهة بالسَّبعِ تكون تخييليّة ولا مكنيّة، وأما عكسه فلا يجوز . وما يلزم من كلام السَّكّاكيّ؛ وهو أنّ الاستعارتين المكنيّة والتخييليّة في لفظ المنيَّة - لا يبعد؛ فإنّها هو أقرب إلى الصّواب دافعــًا لاعتراض صاحب الإيضاح حيث التزم لزوم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييليّة .

---

(١) كلمة « السّبع » ساقطة من ب .

وإن قلتَ : ما الفرْقُ بين التَّخييليَّة والتَّرشيح؛ فإنّ في كُلٍّ منهما يُذكر ما يلائمُ المُشبَّه به ويُلازمه ؟ .

قلتُ : لا فرق؛ فإنّ ما هو القرينةُ هو التَّرشيح بعينه، وما المحذور لو كان التَّرشيح ضربـــاً من التَّخييليَّة ؟! .

سؤالٌ؛ هذا سؤالٌ يردُ على الاستعارةِ المَكْنيّة، ولـــمَّا اشتملت التَّخييليّة في المثال عليها؛ فكأنّها مذكورةٌ[1] : **أوجبتَ في الاستعارة إنكار كونه**؛ أي : المشبّه، **من جنس المُشبَّه**[2]؛ بل أوجبتَ ادّعاء أنّ المُشبَّه من جنسِ المُشبَّه به ادِّعاء إصرارٍ؛ **فهذا تصريحٌ بخلافه**؛ حيثُ ذكرتَ المُشبّه باسم جنسه، ولا نرى اعترافـــاً بحقيقة الشَّيءِ أكمل من التَّصريح باسم جنسه؛ فلزمكم في الاستعارةِ بالكناية الجمعُ بين إنكار المشبّه من جنسه، وبين الاعترافِ بكونه من جنسه؛ وهل هذا إلاّ تناقضٌ ؟ .

جوابٌ : أليس هُناك؛ أي : في الاستعارةِ المُصرّحة، **نقل معنى المشبَّه به ادِّعاءً**؛ كما ادّعينا هناك أنّ الشّجاعَ مُسَمًّى للفظ الأسدِ بارتكابِ تَأْويل أنّ أفراده قسمان؛ حتّى يتهيّأ التَّقصي عن التَّناقُضِ في

---

(١) قوله : «ولما اشتملت ... مذكورة »تعليلٌ لتعقيب هذا السّؤال بالاستعارة التَّخييليَّة، وكان الأَوْلَى أن يذكر السّؤال وجوابه بعد التّقسيم الأوّل؛ لتعلّقه بالاستعارة المكنيّة - كما ذكر الشّارح - .

(٢) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في ف . وفي أ : « المشبَّه به » ولا وجه له؛ إذ المراد نفي أن يكون جنس المشبَّه الحقيقيّ مراداً . وادّعاء أنّه من جنس المشبّه به ـــ كما وضّحه الشّارح بعد ذلك ـــ .

الجمعِ بين ادِّعاءِ الأَسديّة، وبين نصبِ القرينةِ المانعةِ عن إرادةِ الهيكلِ المخصوصِ .

فهنا[١] **نقل اسم المُشَبَّه**؛ بأن يدَّعي ههنا أنّ[٢] اسم المنيّةِ اسمٌ للسّبعِ مُرَادِفٌ له؛ **كأنَّ المنيّةَ سَبْعٌ**؛ أي : داخلٌ في جنسِ السِّباع / لأجل المبالغةِ في التَّشبيهِ بالطَّريق المذكورِ؛ **فكيفَ لا يُسمّى السَّبعُ باسمه**، والحالُ أنّهما اسمان لحقيقةٍ واحدة؛ كالمترادفين؛ فتهيّأَ لنا دعوى السَّبعيّة للمنيّة مع التَّصريحِ بلفظِ المنيَّةِ .

تنبيهٌ :

وقد[٣] **تحتملُ** الاستعارةُ **التَّحقيقَ والتَّخييلَ**، وهي فيما يكون المشبّهُ[٤] المتروكُ صالحَ الحمْل من وجهٍ على ماله تحقّقٌ، ومن وجهٍ على ما لا تحقُّقَ له؛ بخلاف النَّوعين المذكورين؛ فإنَّهما إمَّا محمولٌ على ماله تحقّق قطعـًا، أو على ما ليس له تحقّق قطعـًا . وتسمَّى هذه الاسْتعارة : ذاتَ الجناحين؛ **كما قال**[٥] :

---

(١) في ب، ف : « فهذا »، وفي أ : « فههنا » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) « أنّ » ساقطة من ب .

(٣) هكذا في الأَصْل بإيراد حرف العطف « الواو » ضمن كلام الشَّارح . وفي أ، ب : ابتدأ التّنبيه بكلام الإيجيّ : « قد » مباشرة .

(٤) في الأَصْل : « الشّبه »والصَّواب من : أ، ب .

(٥) البيت من الطّويل . وقائله زهير بن أبي سُلْمى، قاله ضمن قصيدة يمدح حصن بن =

صَحَا[١] القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ[٢] بَاطِلُهْ

وَعُــرِّيَ[٣] أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ،

فإنَّه يحتملُ[٤] أن يكُون من التَّخييليّة؛ بأن يخيّل للصِّبا آلات وأدوات تُشبه الأَفْراس والرَّواحِل فأطلقا؛ والمرادُ بهما : آلاتُ الصِّبا، فقوله[٥] : (عُرِّي أَفْراس الصّبا)، يكونُ في معنى (عُرِّي آلات الصِّبا)؛ **أي : عُرِّيتْ**[٦] **آلاتُها تَخْييلاً**؛ أي : الآلاتُ المتخيَّلة، ويُحتمل أن يكون من التَّحقيقيّة؛ بأَنْ يجعل الأَفراس والرَّواحل عِبَارة عن دواعي النَّفْس والقُوى الحاصلة لها

= حذيفة بن بدر .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٦٤)، وشرح ديوانه لثعلب : (١٢٤)، ونقد الشّعر : (١٠٥)، والبديع لابن المعتزّ : (٨)، والموازنة : (١٧)، والصّناعتين : (٣١١)، والوساطة : (٢١٣) .

واستُشهد به في أسرار البلاغة: (٢٨، ٤٧)، والمفتاح: (٣٧٨)، والمصباح: (١٣٢)، والإيضاح : (١٢٧/٥)، والتّبيان: (٣٨٢) . وهو في المعاهد : (١٧١/٢).

(١) صحو : بمعنى سلا . وهو في الأَصْل بمعنى الإِفاقة من سكر ونحوه . اللِّسان : (صحا): (٤٥٣/١٤) .

(٢) أقصر : كفَّ وانتهى . وقيل : أقصرت عن الشّيء : كففت ونزعت مع القدرة عليه . فإِنْ عجزت عنه قلت : قصرت . ينظر : اللِّسان : (قصر) : (٩٧/٥) .

(٣) عُرِّي : عطل .

(٤) في ب : « يحمل »وهو تحريف بالنَّقص .

(٥) في ب : « وقوله » .

(٦) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ، ب : «عطلت » .

في استيفاء اللّذات؛ فأطلقَ الأفراسَ والرَّواحلَ **ويُرادُ بها دواعي النّفسِ تحقيقـًا**؛ أي : الدَّواعي المُتحقّقة في الخارجِ .

والمفهومُ من الإيضاح: أنَّ (الصِّبا) على التَّقدير الأَوَّل من الصَّبْوة؛ بمعنى: الميلِ إلى الجهلِ والفتوّة[١]؛ أي: الانهماك في التَّهتُّك . وعلى التَّقدير الثّاني : من الصّباوة بالمَعْنى المَشْهور[٢] .

الثّالثُ[٣] : **المستعارُ إمّا اسم جنس** - كرجلٍ وأسدٍ[٤] - **فأَصليّةٌ**؛ أي: فالاستعارة أَصْليَّة؛ لأنَّ التَّشبيه وصفٌ، والأصلُ في الوصفِ للذّات[٥] . **أو غيرُه**؛ أي : غير اسم جنسٍ **فتبعيّةٌ**؛ **كالفعل**[٦]؛ **لأنَّه**؛ أي[٧] : لأَنَّ الفعلَ يُستعار **بواسطة المَصْدرِ** وتبعيَّة استعارته؛ فلا تقول : (نطقت الحالُ) بدل (دلَّت) إلاّ بعد استعارة نُطق النَّاطقِ؛ لدلالة الحال على الوجه الّذي عرفت من إدخالِ دلالة الحالِ في جنس نُطق النَّاطقِ لقصدِ المبالغة في التَّشبيه.

---

(١) في الأَصْل : « الغبوة » ولا وجه له . والصَّواب من أ، ب . والمراد بالفتوّة هنا : حداثة السّنّ . ينظر : اللّسان : (فتا) : (١٤٦/١٥) .

(٢) ينظر : الإيضاح : (١٢٨/٥) .

(٣) أي : من تقسيمات الاستعارة . ويتحقّق بالنَّظر إلى المستعار .

(٤) في ب : « وفرس ».

(٥) في أ، ب : «للذّوات ».

(٦) في الأَصْل : «بالفعل ». والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٧) « أي » ساقطة من أ، ب .

وتجيءُ الاستعارةُ التَّبعيَّة **في نسبته**؛ أي : الفعل **إلى المتعلّقات**؛ إلى الفاعل؛ نحو : (نطقت الحالُ) أو إلى المفعـــول الأَوَّل؛ نحو:

(جُمِعَ الحَقُّ لَـــنَا فِي إِمـــامٍ . **قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا**[١].

أي : أزال البخلَ وأظهر السَّماح . **وإلى** الجمعِ[٢] من المتعلّقات؛نحو:

تُقْرِي الـــرِّياحُ رِيَاضَ الحَزْنِ؛ أي: ما / غلظ من الأَرض **مُزْهِرةً**. [٧٠/ب]

إِذَا سَرَى النَّومُ فِي الأَجْفانِ إِيقاظـــاً[٣]؛

فإنَّه استعارةٌ في نسبةِ الفعلِ إلى الفاعلِ؛ أي : (الرِّياح)، وإلى المفعول الأَوَّلِ؛ أي : (رياض)، وإلى الثَّاني؛ أي : (إيقاظـــاً) في المجرور، والعامل فيه (سرى)؛ لأنّ (الســـرى)[٤] - في الحقيقة - السّيرُ باللّيلِ[٥] .

---

(١) البيت من المديد . وقائله : ابن المعتزّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها أباه المعتزّ؛ لَمّا تولّى الخلافة .

والبيتُ في ديوان الشّاعر : (١٣٢)، ونهاية الأرب : (٥٣/٧) .

واستُشهد به في أسرار البلاغة: (٥٣)، ونهاية الإيجاز : (٢٤٣)، والمفتاح: (٣٨٣)، والمصباح : (١٣٥)، والإيضاح : (٦٧/٥) . وهو في المعاهد : (١٤٧/٢) .

(٢) في ب : « الجميع » .

(٣) البيت من البسيط . ولم أهتد ـــ فيما بين يديّ من مصادر ـــ إلى قائله . ويبدو أنّ أوّل من استشهد به الإمام فخر الدّين الرازيّ في نهاية الإيجاز : (٢٤٤)، وتبعه صاحب المفتاح : (٣٨٣)، فالمصباح : (١٣٦)، فالإيضاح : (٩٨/٥) .

(٤) في الأَصْل : « سرى » . والمثبت من : أ، ب . وعليه لفظ مفتاح المفتاح .

(٥) ويلحظ أنّ المصنّف ـــ رحمه الله ـــ استدرك ما وقع فيه صاحب المفتاح؛ حيث أورد السَّكّاكيّ البيت مثالاً لتعلّق الفعل إلى جميع المتعلّقات؛ إذ صـــرَّح بذلك فقال =

وكالحروف فإنَّها؛ فإنَّ استعارتها بواسطة مُتعلّقات معانيها؛ مثل : الظَّرفيَّة؛ والابتدائيَّة؛ إذْ ليست هي معانيها؛ بل هي لوازم لهـا؛ أي : لمعانيها؛ أي : إذا أفادت هذه الحروفُ معاني، رجعت إلى هـذه بنـوعِ استلزام . ومتعلّقاتُ معاني الحروف ما يُعَبَّرُ عَنْها عند تفسيرها؛ كالابتداء؛ كـ(من) [في][1] قولك : من البَصْرةِ، وفسَّرها صـاحبُ الإيضـاحِ

= - بعد أن أورد أمثلة لتعلّقه بالفاعل، والمفعول الأوّل والثّاني والمجـرور - (٣٨٢) : « أَوْ إلى الجميع كقوله : تقري ... » ووجه الاستدراك : أنّ الجـارّ والمجـرور؛ وهـو قوله : « في الأجفان » متعلّق بـ «سرى النّوم»، لا بـ «تقري» حتّى يكون قرينة له؛ فلا تكون القرينة في البيت راجعة إلى الجميع - كما ذكر السَّكّاكيّ - لخروج الجارّ والمجرور منها .

ومن هنا ورد على السَّكّاكيّ اعتراض الخطيب إذ قال (الإيضاح:٩٩):«وفيه نظر».

واعتراض التّفتازانيّ إذ قال (المطوّل : ٣٧٧) :« وأمّا تمثيل السَّكّاكيِّ في ذلك بقول الشّاعر : تقري الرّياح ... فغير صحيح؛ لأنّ المجرور؛ أعني (في الأجفان) متعلّقٌ بـ(سرى) لا بـ(تقري) » .

كما أنّ الشّارح ـ رحمه الله ـ تنبّه لهذا وحاول ـ أيضـاً ـ أن يوضّح ما وقع فيه السَّكّاكيّ بقوله : « وفي المجرور والعامل فيه سرى ... » إشارةً إلى اختلاف العامل . على أنّ هذه المحاولة ـ الّتي أفادها من شارح المفتاح (ينظر : مفـتاح المفـتاح : ١٠٠٤) ـ لم تسلم هي الأخرى من توجّه الاعتراض عليها، إذ قال صاحب المطوّل : (٣٧٧) : وما ذكره الشّارح ـ أي : شارح المفتاح ـ من أنّه قرينة على أنّ سرى استعارة؛ لأنّ السّرى ـ في الحقيقة ـ السّير باللّيل فليس بشيء؛ لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصْل . ومثبت من أ، ب .

بالمجرورِ[١]؛ كالبَصْرة . **وإلاّ**؛ أي : لو كانت هي معانيها - وهي أسماء - **كانت**؛ أي : الحروف - أيضـًا - **أسماء**؛ **إذْ تمايز الحرفِ**[٢] **والاسم إنَّما هو بالمعنى**؛ فحيثُ حصل معنى الاسم يكون اسمـًا؛ فلا يُستعار (في) إلاّ بعد الاستعارة في الظَّرفيَّة[٣]؛ **نحو**: ﴿ **لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ** ﴾[٤] فإنَّه لا استعارة في (لعلَّ) إلاّ بعد الاستعارةِ في التَّرجّي . وكيفيّةُ ذَلك : أنَّ مثل هذا التَّرجّي الواقعِ غاية لفعل[٥]؛ معناه كونه غاية متوقّعة متردّدة بين الوجود والعدم مع الجهلِ بالعاقبة؛ فشبّه كونه غايةً متوقّعةً مُتَردّدةً بينهما لا مع الجهل بالعاقبة به؛ أي : بكونه كذلك مع قيدِ الجهلِ بالعاقبةِ استعارة والقرينةُ إسنادهُ إلى الله ــ تعالى ــ لتعذُّر الجهل بالنِّسبة إليه [تعالى][٦] عن ذلك . هكذا قال السَّكّاكيُّ بناءً على أصول العدْلِ[٧] .

---

(١) ينظر : الإيضاح : (٩١/٥) .

(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : « الحروف » .

(٣) في ب : «النَّظر » وهو خطأٌ ظاهر .

(٤) جزء من آيات متفرّقة في سور مختلفة . ينظر ــ مثلاً ــ : سورة البقرة : ١٨٧، والأنعام : ٥١، ٦٩، والأعراف : ١٦٤ .

(٥) في الأَصْل:«الفعل»والصَّواب من:أ،ب.والفعل المراد -هنا- هو قوله: ﴿ يَتَّقُون ﴾.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٧) ينظر : المفتاح : (٣٨٢) . ومرادُ الشَّارح بـ(أصول العَدْل) المعتزلة؛ فهم الّذين =

وأمّا عند الأصحابِ فشبّه كونه غايةً متوقّعة بمعناه المذكور ثمّ بعد الاستعارةِ فيه استعير لفظة (لعلّ) له فأطلقت عليه . هذا على تقدير الجَهل[١] على التَّشبيه أَمَّا لو نقول[٢] : إنّه للغاية المتوقّعة المتردِّدة بينهما مع الجهل بها؛ فحُذِفَ القيدُ الأخيرُ كما هو المفهوم من كلامِ السَّكّاكيّ؛ والقيدان الأخيران كما يُفهم من قول[٣] الأصحاب، وأُطلقَ على الباقي المطلَق بالنِّسبة إليه؛ فيصير من المجاز الّذي سمّاه السَّكّاكيّ المجازَ الغيرَ المُفيد[٤]، وجعلَه المصنِّفُ من بابِ وجوهِ التَّصرّفِ في المعنى بحسبِ النُّقصان كالمشفر والمرسن[٥] .

= يُسمّون أنفسهم أصحاب العدل والتّوحيد .

أمّا الأوّل ــ العدل ــ فلأنّهم أوجبوا ثواب المطيع وعقاب العاصي؛ حتّى لا يصدر منه تعالى ظلم . ــ تعالى الله عمّا يقول الظّالمون علوًّا كبيرًا ــ .

وأمَّا الثّاني - التّوحيد - فلأنّهم ينكرون صفاته القديمة أصلاً؛ وقالوا : القدم أخصّ وصف ذاته؛ فهو عالِمٌ بذاته، حيٌّ بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة حتى لا يتعدَّد القديم بزعمهم . ينظر : الملل والنّحل : (١/٤٣ ــ ٤٥) .

وإنّما اقتصر على العدل دون التّوحيد؛ لأنّ حديثه متعلّق بالأوّل دون الثّاني .

(١) في الأَصْل : « الحمل » ولا وجه له، والصّواب من أ، ب .

(٢) في أ : « قلنا ».

(٣) في ب : « كلام » .

(٤) ينظر : المفتاح : (٣٦٤) .

(٥) ينظر ص (٧١٤) قسم التّحقيق .

واعلم : أنَّ الأَمرينِ متباينان في كلِّ استعارة كـ(الأسد) مثلاً /؛ [٧١/أ]
فإنَّه يُحتمل أَنْ يقال : شبَّه الرَّجلَ الشُّجاعَ بالأسدِ فاستعير له مبالغةً في التَّشبيه، ويُحتمل أَنْ يقال : إنّه من المجازِ الغير المفيد؛ لأنَّه موضوعٌ للشُّجاعِ مع تلك الصُّورةِ المخصوصة؛ فحُذف قيدُ [الصّورة][(١)] المخصوصةِ بقي كونه للشُّجاع، وهلّم جرّا .

وهذه فائدةٌ شريفةٌ فاحفظها .

ونحو: ﴿ **فَالْتَقَطَهُ ءالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا** ﴾[(٢)] فإنّ في اللاّم استعارة؛ لأنَّ الالتقاط لم يكن لغرضِ أن يكون لهم عدوًّا؛ فتقدّر[(٣)] الاستعارة أوّلا في معنى الغَرَضِ، ثمَّ تستعمل لامه؛ فيُستعار أوّلاً ترتّبُ وجودِ أمرٍ على أمر من غير أن يكون الثّاني غرضًا للأوّل؛ [لترتّب وجودِ أمر على أمر يكون الثّاني غرضًا للأوّل][(٤)]، ثمَّ يُستعارُ ثانيًا لفظةُ اللاّم له، واحتمالُ كونه من المجازِ الغير المفيد ممّا لا يَخفى .

ونحو: ﴿ **رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ** ﴾[(٥)] **من التَّهكّم** فاستُعير أَوَّلاً مُتعلّق معنى : (رُبَّ) الّذي هو التَّقليلُ للتَّكثير؛ على سبيلِ الاستهزاءِ؛ لأنّ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) سورة القصص . من الآية : ٨ .

(٣) في الأَصْل : « فتقيّد » . والمثبت من أ، ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٥) سورة الحجر، من الآية : ٢ .

ودادتهم للإيمان[١] يومئذٍ كثيرة، وثانيـــًا : لفظته[٢].

والشّيخُ؛ أي : السَّكّاكيّ، واصطلاحُ المصنِّف في هذا الكتابِ على إطلاقِ (الشّيخ) عليه، و(الإمامِ) على عبد القاهر؛ **يجعلُ** الاستعارة **التَّبعيَّة من المكنّى عنها**[٣] . **قال : كما تَجعلُ المنيَّة سبعـــًا** وإثبات الأظفارِ قرينة. **والحالَ ناطقًا**، ونسبة النُّطق إليه قرينة **اجعلْ (اللَّهذميَّات) في قوله**[٤] :

نَقْريهِمُ لَهْذَميَّات نَقُدُّ بِهَـــا مَا كَان خَاطَ عَليهِمْ كلُّ زَرَّادِ[٥].

أطعمةً بالنَّصْب مفعولاً ثانيًا لـــ(جعل)؛ أي: استعارة بالكناية عنها على سبيل التَّهكّم.

اللَّهذميّاتُ: الأسنَّةُ القاطعةُ .

---

(١) في أ : « الإيمان » .

(٢) في أ : « لفظه » .

(٣) ينظر : المفتاح : (٣٨٤) .

(٤) البيت من البسيط . وقائله عمير بن شيم القطاميّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها زُفر بن الحارث الكلابيّ .

والبيت في ديوان الشّاعر:(٩٥)،والكامل في اللُّغةوالأدب:(٥٩/١)،ونهاية الأرب:(٥٣/٧).

واستُشهد به في أسرار البلاغة: (٥٤)، ونهاية الإيجاز : (٢٤٤)، والمفتاح: (٣٨٣)، والإيضاح : (٩٧/٥)، والتّبيان : (٣٨٦) ونسبه خطأ إلى كعب بن زهير .

والبيت في المعاهد : (١٤٨/٢) .

(٥) الزَّراد : صانع الزَّرد . وهي : الدّرع . ينظر : اللّسان (زرد) : (١٩٤/٣) .

واجعل (المرهفات) في قوله[١] :

صَبَحْنَا الخَزْرجيَّة مُرْهَفَاتٍ أبان ذوي أرومتها ذوُوهـــا .

صبوحـــاً على سبيل الاستعارة بالكناية **تهكّمـــاً** واستهزاءً .

وقوله : (نَقريهم)[٢] قرينةٌ للأولى، و(صبَّحنا) للثّانية؛ فما كانَ قرينةً صار مستعارًا وبالعكس .

الخزرجيّةُ : قبيلةٌ من الأنصار .

مرهفات، أي : سيوف مرقّقات[٣] .

أبان؛ أي: فصل . ويروى: أبار، وأباد - بالرّاء والدّال المهملتين - ومعناهما واحد هو : أَهْلك .

وردَّهُ صاحبُ الإيضاح بأنَّه : إن قُدِّرَ التَّبعيّةُ حقيقةً لم[٤] يكن تَخْييليّة؛ لأنَّها مجازٌ عنده، فلم تكن المكنِيّ عنها مستلزمةً للتخييليّة[٥]؛ وذلك باطلٌ بالاتّفاق[٦] .

والرَّدُّ مـــردود لوجود التَّخييليَّة - أيضًا - في نَفْس مَا فيه الاسْتِعارة بالكِنَاية؛ لتَخيُّله المرهفات بصورة / الصَّبوح؛ كتخيُّل الرَّبيعِ [٧١/ب]

---

(١) تقدّم تخريج البيت ص ٧٣٣ .

(٢) في الأصْل : « فنقريهم ». والصَّواب من ب .

(٣) في ب : « مرهفات » . وفيها تحريف بالقلب وتصحيف .

(٤) هكذا ـــ أيضاً ـــ، مصدر القول . وفي أ، ب : «فلم» .

(٥) هكذا ـــ أيضاً ـــ، ب، مصدر القول . وفي أ : « التّخييليّة » .

(٦) ينظر : الإيضاح : (١٤٧/٥ ـــ ١٤٨) .

بصُورةِ فاعل حقيقيٍّ مع جواز الانفكاكِ عند السَّكّاكيِّ .

تَنْبيه : وفَوائده ممَّا زادَ على المفتاح .

وحاصِلُ التَّنبيهِ : بيانُ أنَّ الاستعارة في الأَفعالِ والحُروفِ يُمكن بالأَصالة .

أَمَّا الفعل فيدلُّ على النِّسبة المُحصَّلة؛ لأنَّها ذاتيّةٌ **ويستدعي حدثًا وزمانًا في الأكثر، وإنْ كان قد يُعرّى عن الحدث**؛ كالأفعال الوجوديّة المسمّاة بالأفعال النَّاقصة **كـ(كان)** وشقائقها، أو يعرَّى **عن الزَّمان**؛ **كـ(نعم)**، **و(بئس)**، **و(بعت)** [1]، و(عسى)؛ من أَفْعال المدح، والذَّمِّ، والمقاربة؛ **إذا استُحْدِثَ به الحُكْم**؛ أَيْ : إذا أُنْشِيء به حكمٌ، و لم يكن المرادُ الإخبارَ .

والاسْتعارةُ متصوَّرةٌ في كلٍّ من الثَّلاثة : النِّسبة، والحدث، والزَّمان؛ **ففي النِّسبة**؛ **كـ(هزمَ الأميرُ الجيش)**؛ فإنَّ لفظَ (هَزَم) باق على زمانه الماضي، وعلى الحدث الَّذي هو الهزيمة؛ لكن تُصرِّفَ في نسبته إلى الأمير استعارة؛ لأنَّ جند[2] الأمير هو الهازمُ لا هو نفسه .

وفي الزَّمان كـ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[3] فإنَّ نادى مُجرًى على حقيقته في الحدثِ والنِّسبة؛ لكن استعير في زمانه؛ لأنَّ النِّداء

---

(١) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . والكلمة ساقطة من أ، ب .

(٢) في الأصْل : « ضِدَّ » وهو تحريف بالنَّقص والقلب، والصَّواب من أ، ب .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ٤٤ .

في يومِ القيامةِ .

وفي الحديث: ﴿ **فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[١]؛ فإنَّه استعير[٢] البشارة فيه للإنْذارِ، وفي الآخرين باقٍ على أَصْله .

وأَمَّا الحروفُ[٣] **فـ(في) - مثلاً - وُضعت لكلِّ ظرفيّةٍ خاصّةٍ؛ وإن كان الوضْع بأمرٍ عامٍّ**؛ أي : باعتبار معنى عَامٍّ؛ كالظّرفيّةِ المطلَقةِ **عُقلَت** الظّرفيّةَ الخاصّة **به**؛ بذلك الأمر العامّ؛ **وأَنّها**؛ أي : تلك الظّرفيّة الخاصَّة الّتي هي فردٌ من ذلك العامِّ **لا تُتحصّلُ إلاّ بذكر المتعلّق** الّذي لذلك الحرفِ؛ كـ(الدّار) للفظة (في)؛ لأنّ النّسبة لا تتعيّن ولا تتحصّل[٤] إلاّ بالمنسوب إليه .

والحاصل : أنّ وضعَ الحرفِ عامٌّ، والموضوع له خاصٌّ، ولأنّه نسبة خاصّة لا تحصل إلاّ بذكر المنسوب إليه؛ **فإذا أُريدَ** بها؛ بالظّرفيّة **استعلاءٌ؛ كما في قوله - تعالى -:** ﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾[٥] فإنّ المرادَ في الآيةِ الاستعلاءُ لا الظّرفيّةُ . **فقد نُقل**؛ أي : لفظ

---

(١) سورة آل عمران،من الآية:٢١.والتّوبة من الآية:٣٤.والانشقاق،من الآية: ٢٤.

(٢) في أ، زيادة : « في زمانه لأنّ النّداء في يوم القيامة إلى » وهذه الزّيادة من انتقال النّظر لسبق ورودها .

(٣) هكذا - أيضـًا - في ف . وفي أ : «الحرف » .

(٤) في الأَصْل زيادة : « ولا يتعيّن » ولا وجه لتكرارها .

(٥) سورة طه؛ من الآية : ٧١ .

(في) **عن الموضوع له**؛ أي : الظّرفيّة إلى الاستعلاء . **أَوْ نُقِل الموضوعُ له**؛ وهو الظّرفيّة إلى الاستعلاء؛ بمعنى أنّه شَبَّه الاستعلاءَ بالظّرفيّة؛ في شدّة تمكّن المصلوبِ على الجذع؛ تمكّن المظروف في الظّرف مبالغةً، ثمّ تُرك المشبّهُ وذُكر المشبّهُ به استعارة .

[٧٢/أ] وعلى الأوّل النّقل والتّصرُّف في / اللّفظ؛ فهو مجازٌ . وعلى الثّاني - التّصرّف في المعنى؛ لأنّه استعارةٌ مصرّحةٌ تحقيقيَّةٌ كان الاستعلاء؛ أيضًا؛ موضوعٌ له على سبيل الادِّعاء ـ؛ فاللّفظُ : حقيقةٌ .

والمدخولُ عليه وهو جذوع النّخل **قرينةٌ** للنّقل على التّقديرين؛ لتعذُّر الظّرفيّة الحقيقيّة فيها؛ **وكلُّ ذلك** من التّصرُّفات الّتي في الفعل أو في الحرف . **بالأصالة**؛ لا بالتّبعيّة؛ وهذا هو المقصودُ من [هذا][1] التّنبيه.

لكنَّكَ بعد التّحقيقِ لا تُشاح بصيغةِ فعل النّهي، **في التّسمية** إذْ لا مُشاحة في الاصطلاحات .

وللأُستاذ[2] في بيان[3] اختلاف الوضع والموضوعِ له؛ عمومًا وخصوصًا؛ في شرحه المختصر [تحقيق][4]، قال[5] : «وإن كنتَ تريدُ حقيقة الحالِ في ذلك فاعلم أوّلاً مقدِّمة؛ وهي : أنَّ اللّفظَ قد يوضع

---

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصْل : « والأستاذ » والمثبت من أ، ب .

(٣) في أ : « شأن » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصْل . ومثبت من أ، ب .

(٥) أي : مختصر منتهى السّؤل والأمل : (١/١٨٧ ـ ١٨٩) .

وضعـًا عامـًّا لأمور مخصوصة؛ كسائرِ صيغ المشتقّاتِ والمُبْهمات؛ فإنَّ الواضعَ لَمَّا قال : صيغة فاعل من كلِّ مصدرٍ لمن قامَ به مدلوله، وصيغة مفعول منه[١] لمن وقع عليه - علم منه حالُ؛ نحو: (ضارب)، و(مضروب) من غيرِ التَّعرّض[٢] بخُصُوصهما، وكَذَلك إذا قال: (هذا) لكلِّ مشارٍ إليه مخصوص، و(أنا) لكلِّ متكلِّمٍ، و(الّذي) لكلِّ معـيَّن تحـمله . وليس وضع (هذا) كوضع (رجل)؛ فإنَّ الموضوع له فيه عامٌّ؛ وهذه وضعت باعتبارِ المعنى العامِّ للخصوصيّاتِ الّتي تحته؛ حتَّى [إذا][٣] استُعمل (رجلٌ) في (زيدٍ) بخصوصه كانَ مجازًا، وإذا أُريد به العامّ المُطابق له كان حقيقةً. بخلاف: (هـذا)، و(أنا)، و(الّذي)؛ فإنَّه إذا أُريدَ به الخصوصيَّات كانت حقائق ولا يُراد بها العموم أصلاً؛ فلا يُقال: (هذا) والمرادُ أحدٌ[٤] ممّا يُشارُ إليه، ولا (أنا) والمرادُ به متكلّمٌ ما.

وإذ قد[٥] تحقّق ذلك؛ فنقول : الحرفُ وضع باعتبارِ معنى عامٌّ وهو نوعٌ من النِّسبة كالابتداءِ والانتهاءِ لكلِّ ابتداء وانتهاءِ معنى بخصوصه، والنِّسبة لا تتعيَّنُ إلاّ بالمنسوب إليه؛ فالابتداءُ الّذي للبصرة يتعيّن بالبصرة، والانتهاءُ الّذي للكوفة يتعيّنُ بالكوفة؛ فما لـم يُذْكر متعلّقه لا يُتَحصَّل

---

(١) في الأَصْل : « به »، والصَّواب من : أ، ب . والمراد صيغة (مفعول) من كلِّ مصدر .

(٢) في ب : « التّعريض » وهو تحريف بالزّيادة .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٤) في الأَصْل : « واحد ». والمثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٥) في الأَصْل : «يراد » ولا وجه له . والصَّواب من أ، ب، مصدر القول .

فردٌ من ذلك النَّوع هو مدلول الحرف لا في النّقل ولا في الخارج؛ وإنّما يُتحصّلُ بالمنسوبِ إليه، فيتعقّل بتعقّله، بخلافِ ما وُضع للنّوعِ بعينه؛ كالابتداءِ والانتهاء؛ بخلاف ما وضع لذاتٍ ما باعتبارِ نسبة؛ نحو : (ذو)، [٧٢/ب] و(فوق)، و(عن)، و(على)،/ و(الكاف)؛ إذا أُريدَ به عُلوّ وتجاوز وشبه مُطلقــاً؛ فهو كالابتداءِ والانتهاء » .

الرَّابعُ : الحكمُ، التَّابعُ[١] : للاستعارةِ؛ من وصفٍ؛ أو تَفْريعِ كلامٍ[٢] أو غيره؛ **إن ناسبَ المُشبَّه**؛ أي : المُسْتعار له؛ لا المُشبَّه به والتَّشبيه[٣] **فمجرّدةٌ**؛ أي : فتُسمَّى تلك الاسْتعارة مجرّدة؛ لتجرُّدها عمَّا يناسبُ المشبَّه به والتَّشبيه .

وإن ناسبَ[٤] **المشبّه به**؛ أي: المستعار منه؛ **فمرشّحةٌ**؛ أي : فتُسمَّى: استعارة مرشّحة؛ لأنَّ التَّرشيح هو التَّربية، وإيرادُ ما يُناسب المُشبَّه به تقويةً لأمر الاستعارةِ وتربيةً له .

وإن عُدم الحكمُ، وذَلك بأَن لا[٥] يُقْرن به مَا يُنَاسب أحدهما؛ لا وصفــاً[٦]، ولا تفريعــاً، ولا غَيْره . **فَمُطْلقة**؛ أي : فتُسمَّى: مطلقةً؛

---

(١) في الأَصْل : «الرّابع » وهو تحريف، والصَّواب من أ، ب .

(٢) كلمة : « كلام » ساقطة من ب .

(٣) في ب : « ولا التَّشبيه » .

(٤) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ، ب : « أَوْ ناسب » .

(٥) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « لم » .

(٦) في أ : « لا وصفــاً »، وفيه تحريف وتصحيف .

لعدمِ اقترانِ حكمٍ بها .

فـ(رأيتُ أسدًا) إطلاقٌ .

وقولك بَعْده : (شاكيَ السِّلاح)؛ أي : تامَّ[1] السِّلاح، أو ذا شوكةٍ في سلاحه، وهو مقلوب (شائك) . (يجرُّ رُمْحه) : تجريدٌ؛ لأنَّ التَّسلُّح، وجرَّ الرُّمح، ممَّا يلائمُ المشبَّه .

و(حادّ المخالبِ)؛ المخلب : ظُفُرُ البُرْثُنِ، والبُرْثُنُ للسِّباع بمنْزلة الأَنامل [للإنسان][2] . (دامي البراثن) : ترشيحٌ؛ لأنَّ المخلبَ، والبُرْثُن؛ ممّا يُلائم المشبَّه به .

وقوله : (بعده) يُشعر بأنَّ ذكرَ الحكم المناسبِ يجب أن يكون بعد ذكر الاستعارة؛ لكن لا يجبُ . فالمرادُ به ما هو المراد من قولِ السَّكّاكيِّ: بالتَّعقيبِ، في قوله[3] : «إنّما يلحقُها بالتَّجريد أو التَّرشيح إذا عقّبت بذلك».

وقال الشّارحُ[4] : « المرادُ من التَّعقيب : الزِّيادةُ على معنى الاستعارة؛ سواءٌ كان المعقّبُ قبل الاستعارة أو بعدها، أو كان بعضُه قبل وبعضُه بعد ».

---

(١) في الأَصْل، ب : « تمام » . والصَّواب من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، ب . ومثبت من أ .

(٣) المفتاح : (٣٨٥) .

(٤) أي : الشّيرازيّ؛ شارح المفتاح . وقوله في مفتاح المفتاح : (١٠٠٨) باختلاف يسير .

وقد يجتمعان [أي : التَّرشيح والتَّجريد][(١)] كما في قوله[(٢)] :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ .

أي : كثير القذفِ لنفسِه إلى الوقائع، وهما صفتان للمستعار له .

لَهُ لِبَدٌ .....

جمع لبدة؛ وهي الشَّعر المُتراكب بين كتفي الأسد .

..... أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

وهاتان للمستعار منه .

ومبنى التَّرشيح[(٣)] : **تَناسي التَّشْبيه**، وصَرْفُ النَّفسِ عن توهُّمِه؛ كما قال أبو تَمّامٍ[(٤)] :

---

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل، ب . ومثبت من أ .

(٢) البيتُ من الطَّويل . وقائله : زهير بن أبي سُلمي؛ قاله ضمن معلَّقته المشهور (أمن أمِّ أوفى دمنة لم تكلم)؛ مادحـًا حصين بن ضمضم .

والبيت في ديوان الشّاعر: (٨٤)، والشّعر والشّعراء: (١٥٨/١)، ونهاية الأرب: (٥٤/٧) .

واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٥٠)، المصباح: (١٣٧)، والإيضاح: (١٠٢/٥)، والتّبيان : (٣٩٤) .

وهو في المعاهد : (١١٢/٢) .

(٣) في الأَصْل : « ومنه ». وفي ب : « ومعنى التّرشيح ». والصَّواب من أ، ف .

(٤) هو / أبو تمّام؛ حبيب بن أوس بن الحارث الطَّائي . شاعر أديب؛ وفي أخباره : أنَّه حفظ أربع عشرة ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع، له تصانيف؛ منها : «ديوان الحماسة »، « الوحشيّات »، «ديوان شعر » . توفّي بعد أنْ ولي بريد الموصل سنة ٢٣١هـ .

=

ويَصْعَدُ حتَّى يَظُنَّ الجَهولُ بأَنَّ له حاجةً في السَّمَاء.

ناسيـــاً حديثَ الاستعارة؛ نابذاً[١] أَمرَها وراءَ الظُّهـــورِ؛ حَتَّـــى لم يُبالِ أن يبنى[٢] على علوّ القدر وسموّ المنْزلة ما بنَي على العُلُوِّ المكانيِّ .

يفعلون؛ أي : أصحاب التَّشبيهاتِ . **ذلك**؛ أي : التَّرشيح، ونسيانِ التَّشبيه **مـــعَ التَّصريحِ بالتَّشبيه**؛ كـــما في قوله[٣] :/ [٧٣/أ]

= ينظر في ترجمته : طبقات الشّعراء : (٢٨٢، ٢٨٦)، وتاريخ الطَّبريِّ : (١٢٤/٩)، الأغاني : (٥٢٥/٨ ــ ٥٣٧)، والفهرست : (١٩٠)، وانظر كتاباً في سيرته وأخباره بعنوان : أخبار أبي تمّام لأبي بكر محمد الصولي .

والبيتُ من المتقارب . قاله الشّاعر ضمن قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشَّيبانيّ .

والبيتُ في ديوانه : (٣٤/٤) «شرح التّبريزيّ» برواية :

«وَيَصْعدُ حتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ أَنَّ لَهُ مَـــنْزلاً في السَّـــمَاء» .

وفي نهاية الأرب : (٥٦/٧) برواية : «يظنّ الحسود» .

واستُشْهد به ــ برواية المتن ــ في أسرار البلاغة : (٣٠٢)، المفتاح : (٣٨٥)، والإيضاح : (١٠٣/٥) .

وهو في المعاهد : (١٥٢/٢) .

(١) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : « بابداء »، ولعلّه تحريف ما ورد في الأَصْل؛ يؤيّده لفظه المفتاح : « نبذوا » .

(٢) في الأَصْل : « يتبيّن » والصَّواب من أ، ب .

(٣) البيتان من المتقارب، وقائلهما : العبَّاس بن الأَحْنف، وهمـــا في ديوانـــه : (١٢٦)، وديوان المعاني : (٢٦٩/١)، وزهر الآداب : (١٦٨/٤) .

واستشهد بهما في أسرار البلاغة: (٣٠٧)، والمفتاح: (٣٨٧)، والمصباح: (١٣٩)، والإيضاح : (١٠٥/٥) .

وهما في المعاهد : (١٦١/٢) .

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَــزّ الفُــؤادَ عــزَاءً جَمِيلا
فَلــنْ تَستطيعَ إِلَيْهَا الصُّعُــودَ وَلَــنْ تَستطِيعَ إِلــيْكَ النُّزُولا

فمع ترْكِ التَّصريح به؛ بل مع جحدِ التَّشــبيه؛ كمــا في الاســتعارة بالطَّريق الأَوْلى.

الخاتمة فيها تنبيهاتٌ ثلاثةٌ[١] :

الأَوَّل : في القَرينة .

الثَّاني : في الحسنِ .

الثَّالث : في الأَنْواع .

الأَوَّل : **لا بُدَّ** للاستعارة **من قرينة** دالّة عليها؛ **وقد تكونُ القرينةُ أمرًا واحدًا؛ نحو** : (**رأيت أسدًا يرمي**، أو يتكلَّم، أو في الحمَّام)؛ فإنَّ كلَّ واحد منها يصلُح قَرِينة لها .

أو [قد][٢] تكون القرينةُ **أكثر** من أمرٍ واحد؛ **نحو**[٣] :

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِه أي : نصل سيفِ المَمدوح، **يَنْكفِي**؛ أي : يرجع وينقلب **بها**؛ أي : بتلك الصَّاعقة .

---

(١) كلمة « ثلاثة » وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصْل . ومثبت من أ، ب؛ وهو الملائم لما قبلَه .

(٣) البيتُ من الطَّويل، وقائله : البحتريّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثّغريّ .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٣٥٦/٢) برواية : «في كفّه» مكان : « من نصله »، و: «تنكفي» مكان : « ينكفي » . وبهذه الرّواية ــ أيضًا ــ مع إيراد : «الأعداء » مكان: « الأقران » في المثل السّائر : (١٠٤/٢)، وكذا الأَشْباه والنَّظائر : (٣١/١) بإيراد : «الأبطال » مكان : « الأقران » أيضًا .

واستشهد بالبيت في دلائل الإعجاز : (٢٩٩)، نهاية الإيجاز : (١٨٤)، المفتاح : (٣٧٥)، والمصباح : (١٣١)، والإيضاح : (٦١/٥)، والتّبيان : (٣٨٠) .

وهو في المعاهد : (١٣١/٢) .

..... **على**[١] **أرؤُس الأَقْرَانِ**[٢] **خَمْسُ سَحَائِبِ.**

فإنَّه لَمّا أَراد استعارة (السَّحائب) لأَنامل يمين الممدوح الخمس؛ تفريعـًا على ما جرت به العادةُ من تشبيه الجوادِ بالبحر الفيَّاضِ - تارةً، وبالسَّحاب الهاطلِ[٣] - أخرى؛ - ذكر أنَّ هناك صاعقةً؛ ثمَّ قال : (من نصله)، فتبيّنَ أنّ تلك الصَّاعقةَ من نصل سيفه؛ ثمَّ قال : (على أرؤس الأقران)؛ ثمَّ قال : (خمس)[٤]، فذكر العدد الّذي هو عدد جميع أناملِ اليد؛ فجعل ذلك - كلّه - قرينةً لِمَا أراد من استعارة (السَّحائب) للأنامل.

الثّاني : أنَّه تَحْسُن الاستعارةُ برعاية جهاتِ حسنِ التَّشبيه؛ من كون الوجه شاملاً للطَّرفين، وكونه بعيدَ الغوْر؛ لا يُدرك أوّل الوهلة، وكونه خاصّيًّا، غيرَ مُبتذلٍ يَعْرفه العوام، **وخصوصًا** الاستعارة **التَّحقيقيّة وما بالكناية .**

ولفظة (خصوصًا) تُشعر بأنَّ غيرهما كالتَّخييليّة - أيضًا - حُسنها برعايةِ جهاتِ حُسن التَّشبيه .

---

(١) في الأَصْل : «في » وهو خطأ ظاهر؛ يدلّ عليه السِّياق فيما بعد . والصَّواب من : أ، ب، ف، مصادر البيت .

(٢) الأقران : جمع قِرْن . وهو النَّظير المكافئُ . ينظر : اللِّسان (قرن) : (٣٣٧/١٣) .

(٣) في أ، ب : « الهطّال » .

(٤) في ب زيادة : « سحائب » والسِّياق تامٌّ بدونها .

لكن قال في المفتاح بعد قوله[١] : «الاستعارة لها شروط [في الحُسن؛ إن صادفتها حسُنت، وإلاّ عريت عن الحُسن وربّما اكتسبت قُبحـًا][٢]: وتلك الشُّروط[٣] رعايةُ جهاتِ حسن التَّشْبيه الّتي سبق ذِكْرها في الأَصْل الأَوَّل بين المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتَّصريح التَّحقيقيَّة والاستعارة بالكناية» [**وأن لا تُشمّها**؛ عطف على قوله : (برعاية) أي : تحسُن الاستعارة برعايةِ جهاتِه، وبعدم إشْمام الاستعارة][٤] **رائحة التّشبيه** بأن لا يُذْكر في اللّفظ شيء يدلّ على التَّشبيه .

ولذلك؛ أي: ولعدم ما يدلُّ على التَّشبيه لفظـًا **وجبت القرينةُ، وإلاّ فلُغْز** .

أَلْغَزَ في كلامه؛ أي : عمَّى مرادَه؛ وهو: مفردُ الأَلْغَاز، كرُطَب وأَرْطاب[٥]؛ كما لو قيل: (جاءَ أسدٌ) والمراد: رجل أبخر؛ لعدم ما يدلُّ على التَّشبيه في البخر .

قال في المفتاح[٦] : « وأن لا تشمّها في كلامك / من جانب اللّفظ [٧٣/ب] رائحة من التَّشبيه، ولذلك يوصى في الاسْتعارة بالتَّصريح أن يكون

---

(١) ص : (٣٨٧) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، مصدر القول .

(٣) عبارة : « في الحسن ... الشّروط » ساقطة من ب . ولعلّه من انتقال النّظر .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ .

(٥) ينظر : الصّحاح « لغز » : (٧٥٨/٢) .

(٦) ص : (٣٨٨) .

الشَّبه[١] بين المستعار له والمستعار منه جليًّا بنفسه، أو معروفًا سائرًا بين الأقوام، وإلاّ خرجت الاستعارةُ عن كونها استعارة؛ ودخلت في بابِ التَّعمية والإلغاز » .

وبينهما مخالفةٌ من حيث إنه [؛ أي : الأستاذ][٢] أوجب بدل وجوبِ كونِ الشَّبه[٣] جليًّا : القرينة[٤]؛ ولهذا لم يخصّص الاستعارةَ بالتَّصريحيّة؛ كما خصّصها السَّكّاكيُّ بها .

ويُحتملُ أن يقال: كونُ الشَّبه[٥] جليًّا أيضًا نوعٌ من القرينة؛ كما عُلم ميلُ المصنّفِ إليه عند الإفادة . وحينئذٍ يكونُ المراد بقوله: (وجَبت[٦] القرينةُ) وجوبَ القرينةِ في الاستعارةِ المحمولةِ على المصرَّحةِ عند الإطلاقِ .

والتَّخييليّةُ في الحُسن تبعٌ لما بالكناية؛ أي : للاستعارة بالكناية؛ فإن كانت[٧] المتبوعةُ حسنةً فالتَّابعة بحسبها - أيضًا - حسنة[٨] وإلاّ فلا .

---

(١) هكذا ــ أيضًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « التّشبيه ».

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل،ب.ومثبت من أ.وبه يزداد الكلام وضوحًا.

(٣) في أ :« التّشبيه » .

(٤) في الأَصْل : « بالقرينة » ولا وجه للباء . والصَّواب من أ، ب .

(٥) في أ : «التّشبيه » .

(٦) في الأَصْل:«أوجبت» ولا وجه للهمزة.والصَّواب من: أ، ب، قول المصنّف المتقدّم.

(٧) في أ، ب : « كان » .

(٨) في الأَصْل : « حسنها »، والمثبت من أ، ب .

وهي؛ أي: التّخييليّة **مع المشاكلة أحسنُ** لانضمام حسن المشاكلة إليها .

والمشاكلةُ - على ما هو المَشْهور - : ازدواجُ لفظين[١] . وقيل[٢] : «أن يُذكرَ الشَّيءُ بلفظ غيره لوقوعه في صُحبته »؛ **نحو** :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾[٣]؛ فإنّه يلزمُ من ازدواج اللّفظ في (يبايعونك ويبايعون الله) أن يكون هو - سبحانه - مُبايَعًا؛ وإذْ لا بُدَّ للمُبايَع من يدٍ؛ فيُتخيَّلُ له - سبحانه وتعالى - استعارة بالكناية بإدخالِ الله - سبحانه - في جنسِ المبايعين [ادّعاءً][٤]، وإثبات ما هو من خواصِّهم؛ وهو اليدُ له . واستلزامُها للتّخييليّة وتضمُّنها للمشاكلة ظاهرٌ[٥] .

---

(١) ظاهر أنّ مُراد الشّارح بـ(ازدواج لفظين) المعنى اللّغويّ؛ إذ لم يشتهر عن الدّارسين القُدماء والمعاصرين للشّارح تعريفٌ اصطلاحيٌّ بهذا العموم .

(٢) المفتاح : (٤٢٤) . وينظر : المصباح : (١٩٦)، والإيضاح : (٢٦/٦)، والتّبيان : (٤٦٨)، ومعجم البلاغة العربيّة : (٣١٦) .

(٣) سورة الفتح؛ من الآية : ١٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٥) انطلق المصنِّف والشّارح ـــ رحمهما الله ـــ في تفسيرهما للآية الكريمة المتقدّمة؛ لبيان معنى المشاكلة، مع معتقدهما الأَشعريّ في إثبات أسماء الله وصفاته؛ حيث يثبت الأَشاعرة سبعَ صفاتٍ لله، ويؤوّلون ما عدا ذلك فرارًا من التّشبيه؛ كتأويلهم اليد بالقدرة في الآية الكريمة . زاعمين أنّ هذا هو اللاّئق بجلاله وكماله .

والحقّ : أنّهم فرّوا من التّشبيه ووقعوا في التّعطيل . وكان الواجب عليهم : «الإيمان =

﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللهُ ﴾[١] وهذا في بعض النُّسخ؛ ولكن ما قرأتُها على المصنّف، ولعلّها حاشية لمثالِ المشاكلة؛ لعدم الاستعارةِ فيها - اللّهمَّ إلاّ بتكلّف شديد - فأُلحقت بالمتن .

بل قلّما تُستحسنُ الاستعارةُ التّخييليّة **دونها**؛ دون المكنيَّة؛ أي : دون أن تكون تابعةً لها كما يقال : (فلان بين أنيابِ المنيّة الشَّبيهة بالسَّبع)؛ إذا لا مَكْنيّة فيها .

وعند ذي الإيضاح أنَّ الاستعارةَ التّخييليّة لا تكونُ إلاّ تابعةً للمَكْنيّة.

ولذلك؛ أي : ولعدم[٢] استحسانها دونها **استُهْجِن قولُ أبي تمّام**[٣]:

= بما وصف به نفسَه في كتابه، ووصفه به رسوله محمد صلّى الله عليه وسلّم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأنّ الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى؛ من الآية : ١١] فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرّفون الكلام عن مواضعه ». العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (مع شرح فضيلة د. صالح الفوزان : ١٣، ١٥) .

ثمّ إنّ دعوى التّشبيه لا ترد أصلاً «فلا يقال في صفاته : إنَّها مثل صفاتنا ... كما لا يقال إنّ ذات الله مثل أَوْ شبه ذواتنا» شرح العقيدة الواسطية د.صالح الفوزان:(١٤).

وهذا الحقُّ يتّجه على المصنّف والشَّارح ـــ رحمهما الله ـــ في جميع آيات الصّفات الّتي صرفت عن ظاهرها . والتّوفيق له من الله سبحانه .

(١) سورة آل عمران؛ من الآية : ٥٤ .

(٢) في ب : « لعدم » بدون العطف .

(٣) تقدَّمت ترجمته ص (٧٥٤) قسم التّحقيق .

والبيتُ من الكامل،وهو ثاني أبيات قصيدة للشَّاعريمدح بها يحيى بن ثابت.ديوان الشّاعر =

لاَ تَسْقِني مَاءَ المَلامِ فَإِنَّني صَبٌّ قَدِ اسْتَعذَبتُ مَاءَ بُكائي

[٧٤/أ] لكونها استعارةً تخييليَّةً غيرَ تابعة للاستعارةِ بالكناية؛ لاستحالة / أن تكون الاستعارةُ في (الملام)، و(الماءُ) قرينة؛ إذ (الملام) لا يُشْبه شيئًا له ماء حتَّى يُتوهّم للملام مثل الماء؛ كما تُوهّم الأنياب للمنيَّة، ويُطلقُ عليه لفظُ (الماء) ويُضافُ إلى (الملام)؛ لتكون استعارةً بالكناية؛ فتعيَّن أن تكونَ الاستعارةُ في (الماء)، و(الملام) قرينة؛ فتكون استعارةً مُصرّحة[١] بها تخييليّة .

يُروى أنَّ بعض أَهل[٢] المحلَة[٣] أرسل إلى أبي تَمَّام قارورةً؛ وقال : ابعث لي في هذه شيئًا من ماءِ الملام !، فأرسل إليه أبو تمّام؛ وقال : إذا بعثت إليَّ ريشةً من (جناح الذّل)[٤] بعثتُ إليك شيئًا من ماءِ الملام ![٥] .

=بشرح التَّبريزيّ:(٢٢/١)،وديوانه بشرح الصُّوليّ:(١٧٨/١)،وسرّ الفصاحة:(١٤٠).

وأورده صاحب البديع في البديع في نقد الشّعر : (٤٢)، والمثل السّائر : (١٥٢/٢) .

واستُشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٥٤)، والمفتاح : (٣٨٨)، والمصباح : (١٤٢)، والإيضاح : (١٤٣/٥)، والتّبيان : (٢٥٢) .

(١) في أ : « مصرّحًا » .

(٢) كلمة : « أهل » ساقطة من ب .

(٣) المحلَة : المناكرة؛ وماحل فلانٌ فلانًا مماحلة : قاواه حتَّى يتبيّن أيّهما أشدّ . ينظر: اللّسان (محل): (٦١٩/١١). ورواية المثل السّائر: « المجانة » وحملها على الأوّل أَوْلَى .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في محكم التَّنْزيل : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [سورة الإسراء؛ من الآية : ٢٤] .

(٥)تنظرهذه الرِّوايةفي المثل السّائر:(١٥٣/١).وقال عنها ابن الأثير:«وهي رواية ضعيفة». =

«والفرْقُ بين التَّشبيهين ظاهرٌ؛ لأنّه ليس جعل الجناحِ[١] للذُّلِّ[٢] كجعل الماءِ للملامِ؛ فإنَّ الجناحَ للذُّلِّ مناسبٌ، وذلك أنَّ الطائرَ إذا وهنَ أو تعب[٣] بسط[٤] جناحه وخفضه، وألْقى نفسَه على الأرضِ، وللإنسانِ - أيضاً - جناحٌ؛ فإنَّ يديه جناحاه، وإذا خضع واستكان طأطأ من رأسه وخفض من يديه[٥]؛ فحسُن عند ذلك جعلُ الجناحِ للذُّلِّ، وصارَ شبيهاً[٦] مُنَاسباً .

وأمّا الماءُ للملام فليس كذلك في مناسبة التَّشبيه»[٧] .

ولو قيل : بأنَّ الاستعارة التَّخييليّةَ في البيت تابعةٌ للاستعارةِ بالكناية

= وإذا سلّمنا بضعف هذه الرّواية على حدّ قول ابن الأثير؛ فإنّنا نجد أنّها تحمل في مضمونها دفاعاً عن بيت الشّاعر؛ هذا البيت الّذي أدار النقّاد والبلاغيّون حوله جدالاً كثيراً ما بين مستهجن له ومدافع عنه . ينظر - على سبيل المثال - : الموازنة: (٢٤٤)، وسرّ الفصاحة : (١٤٢)، والمثل السّائر : (١٥٣/٢) .

(١) في الأَصْل، ب : « جناح » والصَّواب من : أ، مصدر القول .

(٢) قوله : «فإنّ جناح للذّلّ » تكرّر في : ب .

(٣) في أ، ب : « بعث » وهو تصحيف .

(٤) كلمة : « بسط » ساقطة من ب .

(٥) في الأَصْل : «يده » والصَّواب من : ب، مصدر القول وهو المناسب للسّياق .
وجملة «وإذا خضع ... من يده » ساقطة من أ .

(٦) في الأَصْل، ب : « شبيهاً »، والمثبت من : أ، مصدر القول .

(٧) المثل السّائر : (١٥٣/٢)، مفتاح المفتاح : (١٠٢٣) .

بأن يُشَبَّه الملام بظرف[١] الشَّراب؛ لاشتماله على ما يكرهُه الشّاربُ لمرارته، ثمَّ استعار الملام له بالكناية، ثمَّ يُخترع فيه شيءٌ شبيهٌ بالماء فيُستعار في اسم الماء - لكان موجّهاً[٢].

الثّالثُ : أنّ[٣] الاستعارةَ فرعُ التّشبيه؛ فأنواعُها[٤] كأنواعِه خمسةٌ :

الأوَّل : استعارةُ **حسّيٍّ لحسّيٍّ [بوجه حسّيّ]**[٥]؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾[٦] فالمستعار[٧] منه هو النّارُ، والمستعارُ له هو الشّيبُ، والوجهُ هو الانْبساطُ . فالطّرفان حسّيّان، والوجهُ - أيضاً - حسّيٌّ، وهو استعارةٌ بالكناية؛ لأنّه ذكر المشبّهَ وترك المشبَّه به مع ذكرِ لازمٍ من لوازمِ المشبّه به؛ وهو الاشتعالُ .

الثّاني: استعارةُ **حسّيٍّ لحسّيٍّ بوجهٍ عقلي**؛ نحو قوله - تعالى -:

---

(١) هكذا - أيضاً - في مصدر القول . وفي أ :«لظرف» .

(٢) هذا القيل الّذي استوجهه الشّارح - رحمه الله - رأيٌ للخطيب القزوينيّ أورده جواباً على بعض الاعتراضات الّتي تصوّرها عندما تعرّض لهذه القضيّة . ينظر : الإيضاح : (١٤٣/٥) .

(٣) هكذا وردت « أنّ » - أيضاً - في ف . ولم ترد في : ب .

(٤) في الأصْل : «فأنواعه» وهو تحريف بالنّقص . والصّواب من : أ، ب، ف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصْل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٦) سورة مريم؛ من الآية : ٤ .

(٧) في الأصْل : « فإنّ المستعار منه » ولا مُسوّغ للتّأكيد . والمثبت من أ، ب، وهو الملائم لمقابله؛ في القسم الثّاني بعده .

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمِ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾[١]؛ فالمستعارُ له الرّيحُ، والمستعارُ منه المرأة[٢]؛ وهما حسّيّان، والوجه المنعُ من ظهورِ النّتيجة والأثر[٣]؛ وهو عقليٌّ؛ وهو - أيضًا - استعارةٌ بالكنايةِ .

قال في الإيضاح[٤] :

«وفيه نظرٌ؛ لأنَّ العقيمَ صفةٌ للمرأة لا اسم، ولذلك جُعل صفة للرِّيح لا اسمًا »[٥] .

والحقّ : أنَّ المستعار منه : ما في المرأة من الصِّفة الّتي تمنع من الحمل، والمستعار له : ما في الرِّيح من الصِّفة الّتي تمنع / من إنشاء مطرٍ وإلقاحِ شجر» . [٧٤/ب]

وهو مندفعٌ بالعنايةِ؛ لأنَّ المرادَ من قوله : المستعارَ منه المرأةُ[٦] الّتي عبّرَ عنها بـ(العقيم)؛ ذكرها السَّكّاكيُّ بلفظ ما صدّق عليه، والمعترضُ

---

(١) سورة الذّاريات؛ من الآية : ٤١ .

(٢) في المفتاح : (٣٨٩) : «والمستعار منه المرء». وقال الشّيرازيّ معلّقًا على هذا في مفتاح المفتاح : (١٠٢٥) : «وفي بعض النّسخ (المرأة)، والأوّل هو الرّواية [أي : المرء] . وأمّا أنَّ العقيم لا يطلق على المرء فليس بشيء؛ لأنّه يطلق عليه سواء أخذ بمعنى الإنسان، أوْ الرّجل وهو الأصحّ .قال في الصّحاح [عقم : ١٦١٢/٤] : يقال : رجل عقيم إذا لم يولد له » .

(٣) كلمة : « والأثر » ساقطة من ب .

(٤) (٧٩/٥ ــ ٨٠) .

(٥) ويترتّب على هذا : أنّ المستعار منه عقليّ لا حسّيّ .

(٦) كلمة : «المرأة » تكرّرت في ب . ولا وجه للتّكرار .

بالوصف العُنوانيّ.

الثّالثُ : استعارةُ **معقولٍ لمعقولٍ**[١]؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿ **مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا** ﴾[٢] فالرّقادُ مستعارٌ للموت، وهما أمران معقولان؛ والوجهُ : عدمُ ظهور الأفعالِ، وهو عقليٌّ . والاستعارةُ تصريحيّة؛ لكونِ المشبّه به مذكورًا .

الرَّابعُ : استعارةُ **محسوسٍ لمعقولٍ**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ **مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَآءُ وَالضَّرَّآءُ** ﴾[٣] أصلُ المساسِ في الأجسام، فاستُعير لمقاساة الشِّدّة، وكونِ المستعار منه حسيًّا، والمستعار له عقليًّا[٤]، وكونها تصريحيّةٌ ظاهر. والوجه : اللّحوق؛ وهو عقليٌّ .

الخامسُ : استعارةُ **مَعْقولٍ لمحسوسٍ**؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ **لَمَّا طَغَا الْمَآءُ** ﴾[٥] المستعار منه التَّكبّر؛ وهو عقليّ، [والمستعارُ له كثرةُ الماء؛ وهو حسّيٌّ . والوجهُ الاسْتعلاء المفرط؛ وهو عَقْليّ][٦] وهي[٧] - أيضًا - تصريحيّة . وإنّما لم يذكر الوجه، ولا كيفيّته في الثّلاثة الأخيرة لتعيّن كونه

---

(١) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ : « بمعقول » .

(٢) سورة يس؛ من الآية : ٥٢ .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٢١٤ .

(٤) في الأَصْل : « عقلاً » . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) سورة الحاقّة؛ من الآية : ١١ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل، وظاهرة من انتقال النّظر . ومثبت من أ، ب .

(٧) في الأَصْل : «وهو ». والصَّواب من : أ، ب .

عقليـــاً؛ إذ لا بدَّ للحسّيِّ من أن يكون طرفاه حسّيَّين؛ لامتناع قيام المحسوس بالمعقول . ولا يجبُ العكسُ؛ أي : لا يجبُ إذا كان الوجهُ عقليـــاً أن يكونَ طرفاه عقليّين؛ لصحّةِ إدراك العقلِ من المحسوسِ شيئـــاً معقولاً؛ كما في النَّوع الثّاني .

وفي الإيضاح سدَّسَ الأنواعَ بأن زِيدَ فيما طرفاه حسِّيَّان قسمٌ ثالثٌ، وهو مـــا يكونُ الوجهُ مختلطـــاً - أي : من الحسّـــيّ والعقليّ - نحو : رأيتُ شمســـاً؛ أي: إنســـاناً كالشّمسِ في حُسْن الطّلعة؛ وهو حسّيّ، ونباهةُ الشّأن؛ وهو عقليّ[1] . ولا طائل تحتَه؛ لأنَّ المركّبَ من الحِسّيّ والعقليِّ عقليّ [ضرورةً؛ فليسَ قسمـــاً مُسْتقلاً][2] .

الأَصل الرَّابعُ : في الكناية .

وهي تركُ التَّصريح؛ والتَّصريحُ: أداءُ المعنى بما هو موضوعٌ له من غير مزاحمٍ، **بذكر الشَّيءِ إلى ذكرِ ما يلزمه لينتقلَ من المذكورِ إلى المَتْروك**؛ سواءٌ كان المذكورُ مُرادًا أو لا؛ **نحو: (طويلُ النَّجادِ)**؛ أي : حمائلُ السَّيفِ، لينتقل من طوله إلى ما هو ملزومه- وهو طـــول القامةِ؛ لأنَّها إذا طالت؛ طالَ النَّجادُ .

وهذا التَّعريفُ بناءً على ما ذهب السَّكّاكيُّ إليه في صدر الفنِّ[3] .

---

(١) ينظر : الإيضاح : (٥/٨٠) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت كلّه من : ب، وبعضه : «ضرورة » من أ.

(٣) ذهب السَّكّاكيُّ ــ رحمه الله ــ إلى أنّ إيراد المعنى الواحد على صورة مختلفة لا يتأتّى إلاّ في =

سُمِّيت الكنايةُ كنايةً **لخفائها**؛ أي : لما فيها من إخفاءِ [وجهِ][1] التّصريح، **وكذلك**[2] **جميعُ تقاليبها** المركّبةِ من (كافٍ) و(**نونٍ**) و(**ياءٍ**) **في العربيّة تدلُّ على الخفاء**؛ كالكنى؛ كـ(أُمِّ فُلان)، و(ابن فلان)؛ بإخفاء وجهِ التّصريحِ بأسمائهم الأعلام، وكـ(نكَياتِ الزمّان) لحوادثها[3] النّازلة / على بَنيه من حيثُ لا يَشْعرون، وكـ(الكَين) للّحَمة المستبْطنة في فرجِ المرأة، وكـ(النّيك)[4] لإخفاءِ النّاس إيّاه . [أ/٧٥]

= الدّلالات العقليّة . وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة . وهذه العلاقة لا تخلو :

إمّا أن يكون الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم، كما تقول : (رعينا غيثـًا)، والمرادُ لازمه وهو النّبت . وهذا ما يعرف بالمجاز .

وإمّا أن يكون الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم؛ كما تقول : (فلان طويل النّجاد)، والمرادُ طول القامة؛ الّذي هو ملزوم طول النّجاد . وهذا ما يعرف بالكناية .

وفي قول الشّارح : «بناء على ما ذهب إليه السّكّاكيّ » دلالة على وجود مذهب آخر؛ يخالف ما ذهب إليه السّكّاكيُّ ومَن حذا حذوه » . وهذا الآخر هو مذهب الخطيب القزوينيّ ومَن جاء بعده . حيث يرى أنّ الكناية (الإيضاح: ١٥٨/٥): «لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ ».

فالأَمرُ عنده بالعكس؛ إذا الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم، وظاهر أنّ الخلاف بينهما لفظيّ؛ لتحقّق مطلق الارتباط بين المعنيين .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأَصْل : « ولذلك » والصّواب من : أ، ب، ف .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في المفتاح . وفي أ : « لحوادثه ».

(٤) كان الأَوْلَى بالشّارح ــ رحمه الله ــ العدول عن التّصريح بهذه اللّفظة والإشارة إلى =

ولها للكناية مراتبٌ :

فقريبةٌ[١]؛ كـ**(طويل النّجاد) لطويلٍ**[٢]؛ لعدم تعدّد الوسائط واللّوازم.

وبعيدةٌ؛ كـ(نَؤومة الضُّحى) لمخدومةٍ[٣]؛ لتعدّد الواسطة[٤]؛ لأنّ نومها وترك السَّعي عند وقت السَّعي لازمٌ لسعي غيرها لها، وسعي غيرها لها يلزمُ كونها مُرفَهةً مخدومةً؛ قال امرؤُ القيْس[٥] :

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْق فِرَاشِهَا
نَؤُومُ الضُّحى لَمْ تَنْتَطِقْ[٦] عَن تَفَضُّلِ[٧]

وأَبْعد؛ كـ(مَهْزول الفَصيل) للمضياف؛ لتعدُّد وسَائطها أكثر من تعدُّدها في (نؤومة الضُّحى)؛ لأنّ هُزالَ الفصيل يلزمُ فقد الأمِّ،

= معناها بمثل ما أشار السَّكّاكيّ ــ رحمه الله ــ إذ قال (٤٠٢) : « مقلوب الكين ».

(١) في الأَصْل، ب : « قريبة ». والمثبت من : أ، ف .

(٢) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي أ : «لطول القامة ».

(٣) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي أ، ب : «للمخدومة » .

(٤) في ب : «الرّابطة ».

(٥) تقدّمت ترجمته ص (٣٩٢) قسم التّحقيق .

والبيتُ من الطّويل، وهو في ديوان الشّاعر : (١٧) .

(٦) تنتطق : أي تشدّ إزارًا على وسطها . ينظر : اللّسان (نطق) : (١٠/٣٥٥) .

(٧) التّفضّل : لبس ثوب واحد . ينظر : اللّسان (فضل) : (١١/٥٢٦) .

وقوله : « لم تنتطق عن تفضّل » كناية عن أنّها ليست بخادم فتتفضّل وتنتطق للخدمة .

وفقدها مع كمال عناية العربِ بالنُّوق لا سيّما بالمُتَلِّيات[١] منها يلزمُ كمالَ قُوّة الدّاعي إلى نحرها، ولا داعي[٢] إلى نحر المتلّيات أقوى من صرفها إلى الطَّبائخ، ومن صرف الطَّبائخ، إلى قرى الأضياف؛ فهزُال الفصيلِ لازمٌ للمضيافيّة - كما ترى - بعدّةِ لوازم .

وأقسامُها - أي: الكناية - **ثلاثةٌ؛ إذ المقصودُ بها إمَّا الموصوف، أو الصِّفة، أو التَّخصيص لها؛** للصِّفَة **به** بالموصوف، والمرادُ بالصِّفة : ما هي؛ نحو: الجودُ في الجواد؛ أي : يُرادُ[٣] بها الوصفُ الأعمُّ من وصف النُّحاةِ .

فالأوّلُ؛ أي: ما كانَ المقصودُ بها نفسَ الموصوفِ؛ قسمان :

قريبةٌ؛ وهي أَنْ يتَّفقَ في صفة من الصِّفاتِ اختصاصٌ بموصوف مُعيّنٍ عارضٌ فتذكرها؛ متوصِّلاً بها إلى ذكر ذلك الموصوف؛ **كـ(جاءَ المِضْيَافُ)؛** أي: الكثير الضِّيافة؛ **لمن اشتهر به** وعرضَ اختصاصُ المضيافيّةِ به له .

---

(١) في الأَصْل : «المثلثات » ولا وجه له . وفي أ : « المـنـليات »، وفي ب : « المثليات » وهي إحدى الرّوايتين الواردة فيهما؛ كما صرّح بذلك الشّيرازي في شرح المفتاح : (١٠٧٩) .
والمثبت هي الّتي أثبتها شارح المفتاح المتقدّم، وهي الرّواية الأَوْلَى - كما ذكر -، وقال في بيان معناها (المصدر السّابق : ١٠٧٩) : «وهي الّتي تلاها ولدها، يقال : أتلت النّاقة إذا تلاها ولدها».

(٢) في الأَصْل : «ولا دواعي » والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٣) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب : «المراد ». والمعنى واحد .

وبعيدةٌ، وهي أن تتكلّفَ اختصاصها بالموصوفِ؛ بأن يُضمَّ لازم[1] إلى لازمٍ آخر؛ فتلفق مجموعًا وصفيًّا مانعًا من دخول ما عدا مقصودك فيه؛ وهو الّذي يسمَّى في علم الاستدلال: بـ(الخاصّةِ المركّبةِ)؛ لحصولِ الاختصاصِ بالتّركيب؛ لكونِ كُلِّ اللّوازم أعمَّ من الملزوم، ومجموعها مُساويًا له؛ كما يقال في رسمِ الخفّاشِ : (طائرٌ ولود)؛ لأنّ كلاًّ منهما أعمُّ منه، والمجموع مساوٍ له؛ إذْ لا طائر ولودًا غيره .

كـ(مُستوى القامة، بادي البشرة، عريض الأظفار)؛ للإنسان؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ من الثّلاثِ غيرُ مختصٍّ بالانسان لوجوده في غيره، كفي النِّسْناسِ، والحيّةِ، والقردةِ، والمجموعُ خاصٌّ به؛ وهكذا كلُّ رسمٍ ذُكِر مجرّدًا عن المرسومِ كانت كناية .

وفي المفتاح مكان قوله: (بادي البشرة) قوله: (حي)[2]؛ وهذا أولى.

والثّاني؛ أي: ما كان المقصودُ بها نفس الصِّفةِ - أيضًا - قِسْمان:

قريبةٌ، وهي أن تنتقلَ إلى مطلوبكَ من أقرب / لوازمه إليه؛ [٧٥/ب]
كـ(طويل النَّجاد)؛ متوصّلاً به إلى طُول قامته.

---

(١) هكذا أجمعت النُّسخ على رفع كلمة « لازم » بناءً على أنّها نائب فاعل، والفعل: « ويضم » مبنيّ للمجهول، ولكن ظاهر السِّياق يقتضي نصبها؛ حيث بنيت الأفعال السّابقة والتّالية لها في العبارة للمعلوم .

(٢) ينظر ص (٤٠٤) .

وبعيدةٌ؛ وهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازمٍ بعيدٍ بواسطة[١] لوازم مُتسلسلةٍ؛ كـ(**كثيرِ الرَّمادِ**)؛ فإنّه يُنْتقل فيه من كثرةِ الرّمادِ إلى كثرة الجمرة، ومنها إلى كثرةِ إحراق الحطبِ تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخِ، ومنها إلى كثرةِ الأكلة، ومنها إلى كثرة الضِّيفان، ومنها إلى أنّه مِضْيافٌ . وكذا (**جبانِ الكلبِ**)؛ فإنّه يُنتقلُ فيه من جُبن الكَلب عن الهرير في وجْه من يَدْنو من دار صاحبه[٢] مع كونِ الهرير له في وجه من لا يعرفُ أمرًا طبيعيًّا له وهُو مشعرٌ[٣] باستمرارِ تأديبٍ [له][٤]؛ لامتناعِ تغيُّر الطَّبيعة بموجبٍ لا يقوى، واستمرارِ تأديبه أن لا ينبح مُشعرٌ باستمرار مُوجب نباحه؛ وهو اتّصال مشاهدته وجوهًا إثْر وجُوه[٥]، والاتّصالُ مشعرٌ بكونِ ساحته مَقْصد دانٍ وقاصٍ[٦]، وكونه كذلك مُشْعر بكمال شهرةِ صاحبها بحُسن قِري الأضياف؛ قال الشّاعر[٧] :

---

(١) في أ : « بوساطة »، وهما بمعنى .

(٢) في أ زيادة : « إليه »، والمعنى تامّ بدونها .

(٣) في الأَصْل : «مشعرًا » بالنّصب . والصَّواب من أ، ب . وقريب منه لفظ المفتاح . ويؤيّده ورود الكلمة نفسها في السّياق المماثل بالرّفع .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من : أ، ب .

(٥) في الأَصْل : « وجوده » وهو تحريف بالزّيادة . والصَّواب من أ، ب .

(٦) في أ : «أدان وأقاص » .

(٧) البيتُ من الوافر، وهو بهذه الرّواية في الحماسة ــ تحقيق عسيلان ــ : (٣٠٣/٢)، الحيوان : (٣٨٤/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : (١٦٥٠/٤)، شرح ديوان =

وَمَـــا يَكُ فِـــيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ

والثّالثُ؛ أي : ما يكونُ المقصود بها اختصاصَ الصِّفةِ بالموصوفِ هو[1] - أيضـــًا - قِسْمان :

قريبةٌ؛ لقلّة الوسائط[2] وسُرعة انتقالِ الذّهن إليها؛ **نحو** :

إنَّ السَّمَاحَـــةَ والمُرُوءَةَ والنَّـــدَى

فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ[3] .

= الحماسة للتّبريزيّ : (٤/٩٣) .

كما ورد برواية : «ومَهْمَا فِيَّ من عيب» في الصّناعتين : (٣٨٧) .

واستُشْهد به في دلائل الإعجاز : (٢٦٤)، نهاية الإيجاز: (٢٧١)، المفتاح: (٤٠٥)، المصباح : (١٥٠)، الإيضاح : (٥/١٦٧) .

والبيت عائر لا ثانيَ له، وغير منسوب في المصادر المتقدّمة . لكن نسبه الأستاذ محمّد عبد المنعم خفاجيّ في تحقيق الدّلائل : (٢٧٣)، والإيضاح : (٥/١٦٧) لابن هرمة، وليس في ديوانه . ولم أقف على مصدر نسبه إليه .

(١) هكذا في الأَصْل بالتّذكير على أنّه راجع إلى « الثّالث » . وفي أ، ب : «وهي» بالتّأنيث على أنّه راجع إلى الاسم الموصول .

ومراده بهذا القسم : الكناية عن النِّسبة .

(٢) في أ، ب : « الواسطة » .

(٣) ابن الحشرج هو / عبد الله بن الحشرج بن الأَشهب بن ورد بن عمرو، الجعـــديّ؛ أحد سادات قيس، ولي أكثر أعمال خراسان، وبعض أعمال فارس وكرمان . كان شاعرًا، جوادًا، مقرَّبـــًا لبني أميّة . توفّي نحو سنة ٩٠هـ .

ينظر في ترجمته : الأغاني : (٦/٢٧٨ ــ ٢٨٧)، معاهد التّنصـــيص : (٢/١٧٤)، =

وهو عَلَمُ شخصٍ . فإنَّه أرادَ أن يُثبت اختصاص ابن الحشرجِ بهذه الصِّفاتِ فتركَ التَّصريحَ؛ بأن يقول : إنّه مختصٌّ بها، أَوْ نحوه، إلى الكنايةِ؛ بأن جعلها في قُبَّةٍ مضروبةٍ عليه .

وبعيدةٌ؛ وهي ما بخلافها[1] **نحو** :

الـــمَجْـــدُ يَدْعُو أَن يَدُومَ لجـــيْده[2]

عِقْدٌ، مَسَاعِي ابنِ العَمِيدِ[3] **نِظَامه**[4]؛

فإنَّـــه لَمَّا أرادَ أن يُثـــبتَ المجدَ لابن العميدِ لا على سبيل التَّصريح

= الأعلام : (٤/٨٢ ــ ٨٣) .

والبيت من الكامل، وقائله : زياد بن الأعجم . قاله مع ثلاثة أبيات حين وفد على الممدوح بنيسابور .

والبيت بهذه الرِّواية في الأغاني : (٦/٢٨٦)، وبرواية : « إنَّ السَّماحة والشَّـــجاعةَ ...» : (٦/٢٧٨) .

واستشهد به في دلائل الإعجاز: (٣٠٦)، نهاية الإيجاز: (٢٧١)، المفتاح: (٤٠٧)، المصباح : (١٥٢)، الإيضاح : (٥/١٧٠)، التّبيان : (٤١٠) .

وهو في المعاهد : (٢/١٧٣) .

(١) في أ : « ما يخالفها » .

(٢) الجيد : العنق . اللِّسان (جيد) : (٣/١٣٩) .

(٣) مساعي ابن العميد : مكارمه وأفضاله . قال الجـــوهريّ (الصّحاح : ٥/١٨٩٦): «والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود».

(٤) البيتُ من الكامل، ولم يُنْسب في المصادر الّتي أوردته . حيث استُشْهد به في المفتاح : (٤٠٨)، والمصباح : (١٥٢)، والإيضاح : (٥/١٧١)، والتِّبيان : (٤١٠) .

- «أثبتَ لابن العميدِ مساعي، وجعلها نظامَ عقدٍ، وبيّنَ أنَّ مناطَ ذلك العقْد هو جيد المجد؛ فنبّهَ بذلك على اعتناءِ ابن العميد بتزيين المجدِ، ونبَّه بتزيينه إيَّاه على اعتنائه بشَأْنه -؛ أعني : بشأن[١] المجد - وعلى محبَّته[٢] له؛ ونبَّه بذلك على أنَّه ماجدٌ، و لم يقنعه ذلك حتَّى جعل المجدَ / - المعرّف تعريف[٣] الجنس - داعيًا أن يدومَ ذلك العقدُ لجيده[٤]، فنبَّه بذلك على طلبِ حقيقة المجدِ دوامَ بقاء ابن العميد؛ ونبَّه بذلك على أَنَّ تَزْيينه والاعتناء بِشَأْنه مَقْصوران على ابن العميدِ، حتَّى أحكم تخصيص المجد بابن العميدِ، وأكَّده أبلغ تأكيدٍ»[٥]. [٧٦/أ]

والأمرُ في مخالفته للمفتاح[٦]؛ حيثُ انقسمت [؛أي : الكنايةُ المطلوبُ بها تخصيص الصِّفة بالموصوف][٧] فيه إلى اللَّطيفة والألطف[٨]؛ في تقسيمه[٩] إيّاها إلى القريبة والبعيدةِ كأخويه - سهلٌ؛ إذْ كونها ألطف

---

(١) في ب : « على لسان » مكان : « أعني بشأن » .

(٢) في الأَصْل زيادة : « بذلك » والسِّياق تامٌّ بدونها . ولعلّها تكرَّرت من انتقال النَّظر مع ما بعدها .

(٣) في ب : « بتعريف » .

(٤) في الأَصْل : «بجيده» والمثبت من أ، ب، المفتاح .

(٥) المفتاح : (٤٠٩) .

(٦) في ب : « المفتاح » .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصْل، ب . ومثبت من أ .

(٨) ينظر : المفتاح : (٤٠٧) .

(٩) أي : المصنّف .

وكونها بعيدة متساويان[١] في الوجود . هكذا قال المصنّف[٢] .

تذنيباتٌ :

الأوَّل : الكنايةُ قد تُساقُ لغير الموصوفِ المذكورِ؛ أي : في القسم الثّاني والثّالث؛ كما قد تُساق لأجلِ الموصوفِ المذكور - كما مرَّ في القسمين[٣] -، **كقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّـذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾**[٤] **إشارةً إلى المنافقين فإنّهم بخلافه**؛ أي: لايؤمنون [بالغيب][٥]؛ فيتوصّلَ بذلك إلى نفي الإيمان به عن المنافقين؛ وهو غيرُ مذكورٍ؛ لا إلى إثباته للموصوف المذكورِ؛ أي: المتّقين؛ وهذا إذا فُسِّرَ الغيبُ بالغَيبة؛ بمعنى : يؤمنون مع الغَيبةِ عن حضْرة الـرّسول - صلّى الله عليه وسلّم -[٦]؛ إذْ لو

---

(١) في الأَصْل : « متساوٍ فإنّ تقسيمه » ولا يستقيم به السّياق . والصَّواب من أ، ب .

(٢) لم أقف على قوله - فيما بين يديّ من مؤلّفاته -؛ ولعله ممَّا نقله عنه تلميذه مشافهة .

(٣) في الأَصْل زيادة جملة : « تساق - أيضـاً - لأجل موصوف غير مذكور» والسّياق تامٌّ بدونها .

(٤) سورة البقرة، من الآيتين : ٢ ، ٣ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٦) أشار بعض المفسّرين إلى هذا التّفسير في معرض حديثهم عن المراد بـ(الغيب) في الآية الكريمة، وعضّدوه بما رواه عبد الرّحمن بن يزيد قال (تفسير ابن كثير : ١/٤٣ - ٤٤) : « كنّا عند عبد الله بن مسعود جلوسـاً؛ فذكرنا أصحاب النَّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم وما سبقونا به؛ فقال عبد الله : إنّ أمر محمّد صلّى الله عليه وسلّم كان بيّناً لمن رآه؛ =

فُسِّرَ بـــما غاب عنك وأُريد به الخفيّ، الّذي هو كالصّانع وصفاته[١]، واليوم الآخر، لا يكون تعريضـــاً بهم .

والأقربُ المناسبُ **أن يقال لهذا**[٢]؛ أي : للكناية المسوقة لموصوف غير مذكورٍ : **تعريضٌ**؛ لِمَا فيه من الإشارةِ إلى جانب، وإيهام أنَّ الغرضَ جانبٌ آخر . يقالُ : نَظَر إليه بعرض وجهه؛ أي : بجانبه . ومنه المثلُ : (إنَّ[٣] فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الكَذِبِ)[٤] .

= والّذي لا إله غيره ما آمن أحد قطّ إيمانـــاً أفضل من إيمان بغيب، ثمّ قرأ : ﴿ آلـــم ۞ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ . وينظر : الكشّاف : (١/٨٠) .

وقد أورد المفسّرون في بيان قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ أقوالاً عدّة . على أنّ التّفسير الصّحيح الّذي تؤول إليه أقوالهم ـــ هو حمل المعنى على الإطْلاق؛ فيتناول كلّ ما غاب علمه عن الإنسان ممّا يجب الإيمان به . كما رجّحه ابن عطيّة وابن كثير .

ينظر: جامع البيان عن تأويل القرآن للطّبريّ : (١/٢٣٦ ـــ ٣٣٧)، والكشّاف: (١/٨٠)،والجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ: (١/١٦٣)،وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١/٤٣)، وتفسير أبي السّعود : (١/٣١) .

(١) كلمة : «وصفاته» ساقطة من ب .

(٢) في الأَصْل : « لها » والصَّواب من أ، ب، ف .

(٣) «إنَّ» ساقطة من ب .

(٤) المثل حديث أخرجه البيهقيّ في سننه : (١٠/١٩٩)، وأورده ابن الأثير في النّهاية : (٣/٢١٢) كلاهما من طريق عمران بن حصين .

وقال عنه ابن الأثير : « وهو حديث مرفوع » . =

وللبعيد[١]؛أي: والأقربُ أن يُقال للبعيدِ **من الكناية**؛أي: لَمَّا كانت ذاتُ مسافة بينها وبين المُكَنَّى عنه متباعدة؛ لتوسّطِ لوازم؛ كما في (كثيرُ الرَّمادِ): **تَلْويحٌ**؛ لمناسبته المعنى اللُّغوي، وهو الإشارة إلى غيرك من بُعْد.

وللقريب من الكنايةِ؛ أي : لِمَا كانتْ ذات مسافةٍ قريبةٍ **مع خفاءٍ : رَمْزٌ**؛ **كـ**نحو: (**عريضُ الوسادة**)؛ فإنَّ كنايته[٢] عن الأبله فيه نوعٌ من الخفاءِ . ومناسبة إطلاق اسم الرّمزِ عليها؛ لأنَّ الرمزَ هو أن تُشير إلى قريبٍ منك على سبيل الخفيةِ؛ لأنّه الإشارة بالشَّفتين والحاجب / .[٧٦/ب] قال[٣]:

= وساقه البخاريّ ــ رحمه الله ــ ترجمة لأحد أبواب كتاب الأدب في صحيحه . ينظر : صحيح البخاريّ : (٨/٨٥) .

والمثل ــ أيضاً ــ في كتاب الأمثال في الحديث النّبويّ : (٢٧١ ــ ٢٧٢)، وفي مجمع الأمثال : (١/٢٠) وقال في مضربه : « ويضرب لمن يحسب أنّه مضطرّ إلى الكذب » .

والمعاريض : « جمع معراض؛ من التّعريض، وهو خلاف التّصريح من القول » النّهاية : (٣/٢١٢)، وينظر : لسان العرب (عرض) : (٧/١٨٣) .

ومندوحة : « أي : سعة وفسحة » . غريب الحديث لابن الجوزيّ : (٢/٣٩٩)، وينظر : اللّسان : (ندح) : (٢/٦١٣) .

(١) في الأَصْل : « وللبعيدة » . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٢) في أ : « فإنّه كناية » ولا يستقيم مع ما بعدَه .

(٣) البيت من الكامل . ولم يُعْرف له قائل معيّن . وهو في أمالي المرتضى : (١/٤٥٥) برواية : « من غير أن يبدو ».

واستُشهد به برواية المتن في المفتاح : (٤١١)، والإيضاح : (٥/١٧٦) .

رَمَزَتْ[١] إِلَـيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِي هُنَاكَ كَلاَمَهَا.

ولَمْ يكن في النُّسخ لفظة قوله: (وللقريب)، وقال المصنِّفُ : بعد عرضي عليه بذلك فألحقت إنابةً، ولا بُدَّ له منه .

قال صاحبُ المفتاحِ[٢] : «وإنْ كانت ذات مسافةٍ قريبةٍ، مع نـوعٍ من الخفاء؛ كان إطلاقُ اسمِ الرّمزِ عليها مُناسبـًا » .

ودونه؛ أي : والأقربُ أن يُقال للقريب منها دون الخفاء . **إشـارةٌ وإيماءٌ**؛ كقوله[٣] :

سَأَلتُ النَّدى: هل أَنت حُرٌّ؟ فَقَال: لا؛
ولكنّني عبـد لِيَحْيَـى[٤] بـن خالـد
فقلتُ: اشْتراءً، قالَ: لا؛ بـلْ وراثـةً،
توارثنـي مـن والـد بعـد والـد

---

(١) في أ :« أرمزت » .

(٢) ص (٤١١) بحذف يسير .

(٣) البيت من الطّويل، و لم أعثر عليه ــ فيما بين يديّ من مصادر ــ .

(٤) هو / أبو الفضل، يحيى بن خالد البرمكيّ . مؤدّب الرَّشيد ثمَّ وزيره، شهر بنبله، وجوده، ورجاحة عقله . أكرمه الرّشيد حتَّى علا شَأنه واستمرَّ إلى أن نكب الرَّشيدُ البرامكة؛فقبض عليه وسجنه في(الرّقّة)إلى أن مات سنة١٩٠هـ.وأخباره كثيرة جدًّا. ينظر : وفيات الأعيان : (١٨٢/٥ ــ ١٩١)، ومعجم الأدباء : (٦١٦/٥)، والبداية والنّهاية : (٢٠٤/١)، ومرآة الجنان : (٤٢٤/١) .

فإنّه في إفادته[١] جُودَ ابنِ خالدٍ أظهرُ من أن يَخفى .

وقال بعضُهم : بين الإيماء والإشارةِ فرْق؛ وهو أنّ في الإيماءِ[٢] دقّةً، وهو ألطفُ منها؛ يدلُّ عليه قولُ المجنون[٣] :

أَشَارت بأطرافِ البنانِ وودَّعت

وأَوْمت بعَيْنَيها متَى أَنْت راجعُ

والثّاني : التَّعريضُ قد يكونُ كنايةً بأن يُراد به الموصوفُ - أيضًا -؛ كما إذا قُلْتَ : (آذيتني فستَعْرف!)، وأَردتَّ المخاطبَ ومع المخاطبِ إنسان آخر؛ مُعْتمدًا على قرائنِ الأَحوال في إرادةِ الإنسانِ الآخر؛ إذْ لولاها لما أمكن فهم كونِ الآخر مُراداً، وأنَّه ليس كناية حقيقة؛ إذْ ليس فيه تصوّر لازم ومَلْزوم، وانتقال منه إليه؛ إلاَّ أنَّ له مُشابهةً بالكناية؛ وهو كونُ تاءِ الخطابِ مُسْتعملاً فيما هو موضوعٌ له، مُرادًا منه ما ليس بموضوعٍ له؛ وهو الإنسانُ الآخر؛ كما أنَّ هذا المعنى موجودٌ في الكناية .

---

(١) في أ : « إفادة » .

(٢) قوله : « فرق ... الإيماء » ساقط من ب .

(٣) هو / قيس بن الملوّح بن مزاحم العامريّ . شاعر متيّم . لقّب بـ(مجنون ليلى) لهيامه بها . له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ٦٨هـ .
ينظر في ترجمته : الأغاني : (٣٢٩/١)، وفوات الوفيات : (١٣٦/٢)، وسرح العيون : (١٩٠) .

ومجازًا بأن لا يُراد به المخاطَب [بَلْ][(١)] غير المخاطب؛ ولا بُدَّ فيه من القرينةِ - أيضـــًا، وليس مجازًا حقيقةً؛ لتوقُّفه على الانتقالِ من الملزومِ إلى اللاّزم، ولا مَلْزوم ههنا[(٢)] ولا لازم؛ إلاّ أنَّه من حيثُ استعمال التَّاء فيما هي غير موضوعة له مشابه له .

وقيلَ[(٣)] : «هذا التَّعريضُ نوع على حدة؛ لا كنايةً ولا مجازًا»؛ إذ لا انتقالَ فيه من لازمٍ وملزوم . وهذا ممّا يُؤيّدُ ضَعْفَ[(٤)] قول السَّكّاكيِّ وقُوَّة كلامِ الأُستاذِ في بحث مأخذ المجازِ والكناية صدر الفصل البيانِ[(٥)]؛ إذْ على التَّقديرِ الأَوَّل : كنايةٌ حقيقةً، وعلى الثّاني : مجازٌ حقيقةً على ما ذهب إليه[(٦)] الأستاذ / بلا احتياج إلى تحمُّل تَمَحُّل[(٧)]؛ من بيانِ المشابهة والقول [٧٧/أ]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في ب : « هنا ».

(٣) القائل هو الشِّيرازيّ . مفتاح المفتاح : (١٠٩٥) .

(٤) كلمة « ضعف » ساقطة من ب .

(٥) ينظر ص (٤٢٠) قسم التّحقيق؛ حيث عرّف السَّكّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ المجاز بأنّه : الانتقال من الملزوم إلى اللازم . والكناية بأنّها : الانتقال من اللاّزم إلى الملزوم . ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر هنا ـــ كما ذكر الشّارح ـــ .

(٦) « إليه » ساقطة من ب .

(٧) هكذا في الأَصْل . وهو الصَّواب المتّسق مع كلام الأستاذ المتقدّم ص (٨٧)؛ حيث فرّع ابتداءً على المشابه أَوْ عدمها، ولا يتأتّى معهما تحمّل نوع ثالث .
وفي أ : « بالاحتياج إلى تحمّل محمّل » . وفي ب : « بل تحمّل ـــ تمحّل ـــ » .

بكونِه نوعـًا آخر[١].

هذا، ثمَّ التَّعريضُ قد يكونُ على سبيل الكنايةِ، وقد لا يكون. والكنايةُ قد تكون على سبيل التَّعريض، وقد لاتكون؛ فكلٌّ منهما أعمُّ من الآخر بوجه.

الثّالثُ: لا وجه لتخصيصِ الكنايةِ بالحقيقةِ كما قيل[٢]؛ عُلِم

---

(١) يلحظ أنّ الشّارح تابع المصنّف ــ رحمهما الله ــ في وصفه التّعريض بأنّه قد يكون كناية وقد يكون مجازًا، وتبعـًا لذلك انتقد السَّكّاكيّ بعدم وجود لازم أَوْ ملزوم في التّعريض. والحقّ أنّ لفظ السَّكّاكيّ لا يلزمه؛ فـ« المذكور في المفتاح [ص ٤١٢] ليس هو أنّ التّعريض قد يكون مجازًا وقد يكون كناية، بل إنّه قد يكون على سبيل المجاز، وقد يكون على سبيل الكناية». المطوّل: (٤١٣).

(٢) لعلّ أوّل من أشار إلى ذلك ابنُ الأثير في المثل السّائر عند تعرّضه لحدّ الكناية، وخلاصة كلامه (٣/٥٢ ــ ٥٣):

«أنّ الكناية في أصل الوضع أن تتكلّم بشيء وتريد غيره. وعلى هذا فلا تخلو إِمَّا أن تكون في لفظ تجاذبه جانبـًا حقيقة ومجاز، أَوْ في لفظ تجاذبه جانبـًا مجاز ومجاز، أَوْ في لفظ تجاذبه جانبـًا حقيقة وحقيقة، وليس لنا قسم رابع.

ولا يصحّ أن تكون في لفظ تجاذبه جانبـًا حقيقة وحقيقة؛ لأَنَّ ذلك هو اللّفظ المشترك ... وكذلك لا يصحّ أن تكون الكناية في لفظ تجاذبه جانبـًا مجاز ومجاز؛ لأنّ المجاز لا بدّ له من حقيقة نُقِل عنها، لأنّه فرع عليها ... .

فتحقّق حينئذٍ أنّ الكناية أن تتكلّم بالحقيقة، وأنت تريد المجاز، وهذا الكلام في حقيقة الدّليل على تحقيق أمر الكناية لم يكن لأحد فيه قول سابق» انتهى كلامه.

كما يشعر بذلك التّخصيص قولُ السَّكّاكيِّ في المفتاح في بيان خلاصة الأَصْلين =

خروجها عن حدودِ المجاز بقوله[١] فيها : « مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة[٢] معناها في ذلك النَّوع »؛ حيث قيل[٣] : « المجاز هو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما هي موضوعة له بالتَّحقيق استعمالاً في الغير[٤] بالنِّسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة معناها في ذلك النَّوع ».

لا يُقال : إنها ما دخلتْ تحت الجِنْس؛ وهو الاستعمالُ في غير ما هي موضوعه [له][٥]؛ فكيفَ تَخرجُ بالفصلِ ؟ .

لأنّا نقول : الكنايةُ قد تقعُ ــ أيضــاً ــ مُسْتعملةً في غير ما هي موضوعة له مع أنَّ على ذلك التَّقدير يحصُل المطلوب أيضــاً، وكَذَا[٦] في سائر الحُدودِ لها؛ **لأنَّه نقلٌ من مَعْنى إلى مَعْنى** أعمّ من أَنْ يكون من المعنى

= المجاز والكناية (٤١٤) : «والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التَّصريح ».

وقوله ــ أيضــاً ــ في باب المجاز : (٣٦٠) :

ومن حقّ الكلّمة في الحقيقة الّتي ليست بكناية أن تستغني في الدّلالة عن المراد منها . بنفسها عن الغير؛ لتعينها له بجهة الوضع » .

(١) أي : السَّكّاكي .

(٢) في ب زيادة : « معنى » ولا وجه لها .

(٣) مفتاح العلوم : (٣٦٠) .

(٤) في أ ، : « في اللُّغة » وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٦) كلمة « كذا » تكرّرت في الأَصْل . ولا وجه لتكرارها .

الحقيقيِّ أَوْ المجازيِّ، ولهذا قال[١] : **وقد يكون في المجاز**؛ كما تقولُ : (أَنا لَسْت بِحِمار) في معناه المجازيّ؛ أي : ببليدٍ، ومنه ينتقلُ الذِّهنُ إلى كونِ غيركَ بَليدًا، وكما قال[٢] :

إنّ السَّماحَــةَ والمرُوءةَ والنَّدى

فِي قُبَّةٍ ضُربت عَلى ابن الحَشْرَجِ

فإنّ ضرب القُبَّة عليه مجاز، ومنه انتقال الذهن إلى كرمه[٣] .

الرّابع : أطبق البلغاء[٤] أن المجاز أبلغ من الحقيقة؛ لأنّه إثبات الشيء بملزومه، لأنّ مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم، فأنت في قولك: (رعينا الغيث) ذاكرًا لملزوم النَّبت مريدًا به لازمه؛ **فهو دعوى بشاهد**؛ فإنّ وُجود الملزوم شاهد لوجود اللاّزم؛لامتناع انفكاك الملزوم عنه.

والاستعارةُ أبلغُ **من التَّشبيهِ** الصَّريح لوجهين :

الأَوَّل : **لأنّها** ــ أي : الاستعارة ــ **مجازٌ** مخصوصٌ[٥]؛ ففيها الفائدةُ كما[٦] في المجاز؛ من دعوى الشَّيءِ بشاهدٍ .

---

(١) أي : المصنِّف . وفي ب : « قيل ».

(٢) البيت من الكامل . وهو لزياد بن الأَعجم . وقد تقدَّم تخريجه ص (٥٧٦) قسم التّحقيق .

(٣) في ب : « كونه » وهو تحريف .

(٤) هكذا ــ أيضاً ــ في ف، وفي أ : « القوم » .

(٥) بخلاف التّشبيه؛ فإنّه حقيقة .

(٦) هكذا في الأَصْل . وفي أ، ب :«الّتي » ولا اختلاف في المعنى .

والثّاني [و][1] : **إذْ لا اعتراف فيها** - في الاستعارة - **بكونِ المشبّه به أقوى** وأكمل منَ المُشبّهِ في وجهِ التّشبيه؛ لأنّك تدّعي أنّه المُشبّه به بعينه؛ بَلْ تجعل تلك الأَكْمليَّة من جانبِ المُشبَّه[2]، بخلافِ التّشبيه الصّريحِ[3] فإنّ فيه اعترافــًا بكونِ المشبّه به[4] أقوى .

والكنايةُ أبلغُ **من التّصريح** والإفصاح بذكره؛ **كما في المجازِ بعينه**؛ فإنّ الانتقالَ في الكنايةِ عن اللاّزمِ إلى الملزوم إنّما يكونُ بعد تساويهما، وحينئذٍ يكونُ انتقالاً من الملزوم إلى اللاّزم؛ فيصيرُ حالُ الكنايةِ كحالِ المجازِ؛ في كونِ الشّيءِ معها مُدّعى بشاهدٍ .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٢) في ب اضطّراب في السّياق؛ حيث تأخّرت جملة : « تدّعي ... بعينه بل » إلى هذا الموضع .

(٣) في أ : « التّصريح ».

(٤) « به » ساقط من ب .

تذييلٌ لِلْعِلْمَيْنِ :

البلاغةُ : توفيةُ الكلامِ بحسبِ المقام حَقَّه؛ أي : حَقّ الكلامِ؛ **من فوائدِ التَّركيب** الَّتي هي مُقْتضى الحالات؛ وهو بعلم المعاني، **ومراتبِ الدّلالة**؛ بإيرادِ أنواعِ التَّشبيه والمجازِ والكنايةِ على ما ينبغي؛ وهو بعلمِ البيانِ.

ولها – أي : للبلاغةِ – **طرفان** :

أسفلُ، به يزيد على ما يُفيدُ أَصْلُ المعنى الَّذي هو بمنْزلةِ أصواتِ الحيوانات .

وأعلى وهو أن يقعَ التُّركيبُ بحيثُ يمتنعُ أن يوجد ما هو أشدُّ تناسُبًا منه[1] في إفادة ذلك المعنى؛ كما أنَّ الأسفل هو أن يقع على وجهٍ لو صار أقلّ تناسبًا منه لخرج عن كونه مُفيدًا لذلك المعنى، وبينهما مراتبُ تكادُ تفوت الحصر . **هو المُعْجز** .

والإعجازُ شأنُه عجيبٌ يُدركُ ولا يمكنُ التَّعبير عنه؛ كاستقامةِ الوزنِ تُدركُ ولا يمكنُ وَصْفُها، وكالملاحة، وكاستحسان الحيثيّة[2] .

نعم، للبلاغةِ وجوهٌ يمكن الكشفُ عنها، وأمَّا نفسُ وجه الإعجازِ فلا.

ويوصفُ بها بالبلاغة **المتكلّمُ** كما يقال : (رجلٌ بليغٌ)، **والكلامُ**؛ كما يقال : (خطبةٌ بليغةٌ) لا الكلمة . بخلاف الفصاحة؛ فإنّهما كما

---

(١) « منه » ساقطة من : أ، ب .

(٢) قوله : «وكاستحسان الحيثيّة » ساقط من ب .

يوصفانِ بها توصفُ الكلمةُ - أيضـًا - بها[١]؛ وهذا مِمّا لم[٢] يتعرّضْ لـه في المفتاح .

والفصاحةُ معنويّةٌ[٣]، وهي: الخلوصُ عن التّعقيد؛ بأن يدخل الأُذن بلا إذن، فيدخُل المعنى القلْبَ قبل دُخول اللّفظ الأُذن[٤]، ولا يقسم فِكـر السّامع بحيثُ لا يدري من أين يتوصَّل إلى معناه، وبأي طريقٍ يحصل فحواه.

ولُطْف هذا المعنى بهذه العبارةِ الّتي أوردها المُصنِّفُ مما لا يخفى .

لا[٥] كما في قولِ الفرزدق في مدحِ إبراهيم[٦] بن هشام المخزوميّ - خال هِشام[٧] بن عبد الملك - وكان أميرَ المدينةِ من قِبَل هشام -[٨] :

---

(١) في ب :«الكلمة بها ــ أيضـًا » .

(٢) في الأَصْل : « لا » والصَّواب من : أ، ب .

(٣) هكذا في ف ــ أيضـًا ــ . وفي ب : « معلومة » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في أ وردت كلمة : « الأذن » ضمن كلام المصنّف . وليست في ف .

(٥) هكذا وردت « لا » أيضـًا في ف، وفي ب : سقطت، ولا يستقيم المعنى إلاّ بها .

(٦) اشتهر بشدّته وعتوّه، وهو الّذي ضرب يحيى بن عروة بن الزّبير حتى مات .
ينظر في ترجمته : البيان والتّبيين : (١/٣٢٠)، النّجوم الزّاهرة : (١/٢٥٤)، نسب قريش : (٢٤٦، ٢٤٧) .

(٧) هو / أبو الوليد؛ هِشام بن عبد الملك بن مروان . أحد خلفاء بني أميّة، ولد في دمشق، واستخلف بعهد معقود له من أخيه يزيد . كان عاقلاً، حازمـًا، سائسـًا، متولّيـًا أموره بنفسه . توفّي سنة ١٢٥هـ .
ينظر في ترجمته : تاريخ اليعقوبيّ : (٢/٣١٦ ــ ٣١٩)، الطّبريّ : (٧/٢٠٠)، ابن الأثير : (٤/٤٩٥)، مرآة الجنان : (١/٢٦١) .

(٨) البيتُ من الطّويل، وهو ممّا تواترت المصادر بنسبته إلى الفرزدق . ولذا أورده جامع =

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

وتقديرُه : لَيْس مِثل الممدوحِ حيٌّ يقاربُه؛ إلاّ مملّكًا؛ أَبُو أمِّ ذلك المملّك أَبُو الممدوح .

(مثله) مبتدأٌ، و(في النَّاس) مُتعلّق به، [و][1] (حيٌّ) خبرُه، و(يُقَاربه) صفةٌ له . ويُحْتمل أن يكون (حيٌّ) مبتدأً، و(مثله) مع ما يتعلّقُ به خبرًا؛ / فقدَّم وأَخَّر . [٧٨/أ]

ومُرادُه : إنَّ الّذي يُماثلُ الممدوحَ ابنُ أخته؛ فضميرُ (أُمِّه) للمُملَّك، وضميرُ (أَبُوه) للممدُوح، وفَصَل بين المُبتَدأ وهو (أبو أُمِّه) والخبرِ وهو (أبوه) بأَجْنبي وهو (حيٌّ)، وكذا بَين (مِثله) و(حيّ)[2]؛ وقدّم المستثنى وهو إلاّ مملّكا على المستثنى منه وهو (حيّ)، وفصَل بين (حيّ) الموصوف و(يُقَاربه) الصِّفةِ بأجنبيّ وهو (أبوه)؛ فإنّ فيه من[3]

= الدِّيوان ضمن شعره منفردًا . ينظر : ديوان الشّاعر : (١٠٨/١) تحقيق الصّاويّ .
والبيتُ في طبقات فحول الشُّعراء : (٣٦٥/٢)، المعاني الكبير في أبيات الحماسة : (٥٠٦/١)، الكامل للمبرّد : (٢٨/١)، عيار الشّعر : (٢٧ ــ ٤٤)، العقد الفريد : (٣٩٢/٥)، الأغاني : (٢٠١/١١) .
واستُشْهد به في أسرار البلاغة : (٢٠)، ودلائل الإعجاز : (٨٣)، ونهاية الإيجاز : (٢٧٩)، والمفتاح : (٤١٦)، والمصباح : (١٦٠)، والإيضاح : (٣٢/١)، والتّبيان : (٥٨٦) . وهو في المعاهد : (٤٣/١) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

(٢) قوله : « وكذا ... وحيّ » ساقط من ب .

(٣) «من» ساقطة من ب .

التَّعقيد ما ترى .

ولفظيّةٌ؛ عطفٌ على (معنويّة)؛ **بأن تكون المُفْرداتُ**، وأجزاءُ الكلامِ عربيّةً أصليّةً **لا وَحْشيّة**؛ وهي ألاَّ تكون على ألسنةِ الفُصحاءِ أدور ولا استعمالهم لها أكثر . **ولا مُبتذلة** مُستهانة، وبأن تكون **على قانونِ العربيّة** ما فيها فسادٌ ولا ضعفٌ .

وفي بعض النُّسخِ : **وسَليمة عن التَّنافُر**؛ عذبة على العذبات؛ سلسة على الأسْلات[1] .

والتَّنافرُ إمَّا لبُعد بعيدٍ بين المخرجين، أَوْ لقُربٍ شديدٍ بينهما؛ لأنَّ الأَوَّل كالطِّفرة[2]، والثَّاني كالمشي في القيدِ[3] .

وقال الأستاذُ : الحاصلُ : أنّ الفصاحةَ عدمُ النُّقصانِ، كما أنَّ

---

(١) في أ زيادة :«والعذبة : رأس اللِّسان . والسّلت : طرفا رأسه » .

(٢) الطّفرة : الوثبة . اللِّسان (طفر) : (٤/٥٠١) .

(٣) وهذا التَّفسير للتَّنافر أورده أبو الحسن عليّ بن عيسى الرُّمّانيّ وحكاه عن الخليل بن أحمد . ينظر : النّكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص : (٩٦) .
وناقش هذا التَّفسيرُ ابن سنان في سرّ الفصاحة فقال (٩١) : « ولا أرى التَّنافر في بعد ما بين مخارج الحروف وإنَّما هو في القرب » .
وتعقَّب هذا الأخير ابن الأثير في المثل السّائر . وردّ عليه اشتراطه لفصاحة اللّفظة الواحدة بعد مخارج حروفها . ثمّ قال (١/١٧٣) : «ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك؛ فإنّ حاسَّة السَّمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسْنِ ما يَحْسُن من الألفاظ، وقبح ما يقبح » .
والحقُّ أنّ الذّوق السّليم هو الحكم .

البلاغةَ وُجودُ المزيّة[١] .

وإذْ قدْ وقفتَ على العِلْمَين؛ أي : المعاني والبيان؛ وفي المفتاح : «وإذْ وقفت على البلاغة وعلى الفصاحةِ المعنويّة واللّفظيّة، فأنا[٢] أذكُر على سبيل الأنموذج آية[٣] .

فإن شئتَ فتأمّل قولَه - تعالى -: ﴿وَقِيْلَ يَـٰٓأَرْضُ ابْلَعِي مَـآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيْضَ الْمَآءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ وَقِيْلَ بُعدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِيْنَ﴾[٤] » **تر** بالجزمِ، لأنّها وقعت جوابًا للأمر . **ما فيه**، في قوله - تعالى - . **من لطائفهما**، لطائف العلمين . وتفاصيلهما بعُجُرِهَا وبُجَرِهَا[٥] مذكورةٌ في

---

(١) لم أقف على قول الأستاذ - فيما بين يديّ من مصادر - ولعلّه ممّا نقله عنه تلميذه.

(٢) في الأَصْل : « فإنّما ». والصَّواب من أ، ب .

(٣) في الأَصْل : « أنّه ». والصَّواب من أ، ب .

(٤) سورة هود، ٤٤ .

(٥) قوله : «بعجرها وبجرها » كناية عن استقصاء التّفاصيل وكشفها جميعاً دون ستر شيءٍ منها .

قال ابن منظور (اللّسان: عجر: ٥٤٢/٤): «والعرب تقول: إنّ من النّاس من أحدّثه بعجري وبجري ... فيراد: أخبرته بكل شيءٍ عندي لم أستر عنه شيئاً من أمري ».

وأصل العجر : « العروق المتعقّدة في الجسد »، وقيل غير ذلك .

والبجر : « العروق المتعقّدة في البطن خاصّة »، وقيل غير ذلك .

ينظر : المصدر السّابق : (عجر) : (٥٤٢/٤) .

المفتاح[١]، مع أنَّ الذِّهنَ القويم والطَّبعَ المستقيمَ بعد استحضار ما سلف يقتدر على استنباطِ جُلِّها بل كُلِّها؛ فلا يطولُ الكتابُ بذكرها .

وبالحريِّ صفة؛ كالجديرِ لفظًا ومعنى، والباءُ زائدةٌ، وهو مُبتدأ، وخبرُه ما بعده؛ أي : (أن نُذيِّلَهُما) . وإن جعلته مصدرًا فالباءُ غيرُ زائدةٍ، و(أن نُذيِّلهما) مبتدأٌ وهو خبرُه، وتقديره : فالتَّذييلُ ثابتٌ بالحريِّ؛ أي : بالاستحقاقِ. **أن نُذيِّلَهما**؛ أي : العِلْمين . **بشيءٍ من علمِ البديعِ**؛ لأنّه من مُتمِّماتِ البلاغة، ومُحَسِّناتِ الكلامِ . ولم يُعرِّفه السَّكَّاكيُّ، وقد عرَّفَ صاحب الإيضاح / بأنّه[٢] : «عِلْمٌ يُعرفُ به وجوهُ تحسين الكلامِ بعد رعايةِ المطابَقة ووضوح الدلالة» . [٨٧/ب]

وهوُ قِسمان : معنويٌّ، وهو وظيفةُ البلاغة . **ولفظيٌّ**، وهو وظيفةُ الفصاحةِ .

فالمعنويّ[٣] **أصنافٌ :**

المطابقةُ: أن تجمعَ بين متنافيين؛ نحو : ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[٤]؛ وفي المفتاح قال[٥] : «وهي : أن تَجْمع بين متضادَّين؛ وهذا

---

(١) ينظر ص : (٤١٧ ــ ٤٢٢) .

(٢) (٤/٦) .

(٣) في الأَصْل : « والمَعْنويّ » والمثبت من أ، ب، ف .

(٤) سورة الكهف، من الآية : ١٨ .

(٥) ص : (٤٢٣) .

أخصُّ[١] . ويسمَّى بـــ: الطِّباق، والتَّضادِّ، والتَّكافؤ - أيضـــًا .

وقد تكونُ بين اسمين -كما مرَّ، وبين فعلين؛ نحو: ﴿يُحْيِي ويُمِيْتُ﴾[٢]،وبين حرفين نحو:﴿لَهَا مَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَامَا اكْتَسَبَتْ﴾[٣].

المقابلةُ : أن تَجمع بين مُتنافيين[٤] وتشرطهما بمتقابلين نحو : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرى ۞ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾[٥]،

---

(١) لأنّ التّضادَ يَعْني توارد الأمرين على محلٍّ واحد؛ فبينهما غاية الخلاف كالسَّواد والبياض .
ولمّا كان ذلك ليس شرطًا في المطابقة عدل عنه المصنّف-رحمه الله- إلى لفظِ التّنافي.

(٢) جزء من آيات في سور متفرّقة، منها - على سبيل المثال - : سورة البقرة، من الآية: ٢٥٨، وسورة آل عمران، من الآية : ١٥٦، وسورة الأعراف : ١٥٨ .

(٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٨٦ .

(٤) في أ زيادة : «المراد بالمتنافين : أعطى مع ملك، واتّقى مع استغنى، وصدق مع كذب. والمراد بالشّرطين المتقابلين، فسنيسّره لليسرى وفسنيسّره للعسرى . لفظ الأستاذ يدلّ على أنّ المقابلة لا تتحقّق بدون الشَّرطيَّة بمتقابلين؛ بخلاف لفظ المفتاح؛ فيلزم أن لا تتحقّق المقابلة في زيد أعطى واتّقى وصدق، وعمر بخل واستغنى وكذب؛ على ما قاله الأستاذ بخلاف ما قاله صاحب المفتاح » .
ويبدو لي أنّ هذه الزّيادة ليست من الشَّارح، بل حاشية على الكتاب تلقّفها النُّسّاخ وضمّنوها أصل الكتاب . ويشهد لذلك انقطاع السِّياق، وتقدّم الشّرح على المشروح؛ على خلاف المسلك الّذي نهجه المؤلّف في كتابه .

(٥) سورة اللّيل؛ الآيات : من ٥ ــ ١٠ .

والمرادُ بـ﴿ اسْتَغْنَى ﴾ أنه زهد[١] فيما عند الله كأنَّه مستغنٍ عنه فلمْ يتَّق؛ فيكونُ استغنى واتَّقى مُتنافيين .

وفي المفتاح[٢] : « المقابلةُ هي : أَنْ تَجْمع بين شَيْئين متوافقين أَوْ أَكْثر، وبين ضِدّيهما، ثمَّ إذا شرطتَّ هنا[٣] شَرطًا شرطتَّ هناك ضدَّه»؛ وهـذا - أيضـًا - أخصُّ ممَّا[٤] في المختصر؛ كما أنَّه أخصُّ من المطابقة .

المُشاكلةُ : أن يُذكرَ الشَّيء بلفظِ غيرِه لوقوعه في صُحْبته؛ أي[٥]: صحبة غيره؛ **نحو قوله**[٦]:

قالُوا[٧] اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصا

كأنَّه قيل: خيطُوا لي؛ فذكرَ الجُبَّةَ والقميصَ بلفظِ: الطَّبخِ لوقوعهما في صُحْبةِ: (نُجِدْ لَكَ طَبْخَه) .

---

(١) في أ : « رغب » .

(٢) ص (٤٢٤) .

(٣) في أ : « شرطتها ههنا » .

(٤) في الأَصْل : « كما ». والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في ب زيادة : «في ».

(٦) كلمة : «قوله » ساقطة من ب .

والبيت من الكامل . وقائله : أبو الرَّقعمق الأنطاكيّ . وله قصَّةٌ طريفةٌ أوردها العبّاسيُّ في المعاهد : (٢٥٢/٢) .

واستُشْهد به في المفتاح: (٤٢٤)، والمصباح: (١٩٦)، والإيضاح: (٢٧/٦) .

وهو في المعاهد : (٢٥٢/٢) .

(٧) كلمة : «قالوا » ساقطة من أ .

قوله: (اقترح) من اقْترحته؛ أي: سأَلته إِيَّاه من غير رَوِيَّةٍ، واقْتِراحُ الكلام : اِرْتجالُه .

وقوله : « نُجد »[١] - بضمِّ النُّون وكسرِ الجيم - من الإجادةِ .

مُراعاةُ النَّظير : الجمعُ بين المتشَابِهات نحو قَوْلِ المعرِّي[٢] :

تجل عن الرّهط الأمـــائي غـــادة ... لها في عقيل من مماليكها رهط

وحَرْف كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُن ... بَدالٍ، يؤم الرّسم غيّره الــنّقط.

فإنّه جَمَعَ بين المُتشَابِهات من حُروفِ التَّهجِّي .

الرَّهْطُ الأَوَّل: جلدٌ بقدرِ ما بين السُّرة والرُّكبة [شِبْه][٣] الإِزار: تَلْبَسه الإماءُ الحُيَّض.

---

(١) في الأَصْل زيادة :«لك طبخه » ولا وجه لها . والمثبت من أ، ب .

(٢) هو / أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التّنوخيّ المعرّيّ، شاعر فيلسوف، قال الشّعر وهو ابن إحدى عشرة سنة . له عددٌ من الدّواوين والتّصانيف؛ من دواوينه : « سقط الزّند »، و«لزوم ما لا يلزم »، ومن تصانيفه المشهورة : « رسالة الغفران »، و«عبث الوليد » . توفّي في معرَّة النُّعمان سنة ٤٤٩هـ .

ينظر في ترجمته : تتمّة اليتيمة : (٩/١)، دمية القصر : (١٥٧/١ ــ ١٦٥)، العبر : (٥٥/٣)، مرآة الجنان : (٤٤٦/٢) .

والبيتان من الطّويل . قالهما الشّاعر ضمن قصيدة له وهو محتجب بمعرّة النّعمان، وهما في شرح التّنوير على سقط الزّند : (١٦٧/٢ ــ ١٦٨) .

واستُشهد بالثّاني منهما في المفتاح : (٤٢٤)

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب .

والثّاني : القوم .

و« حرف » : مجرور عطفـــاً على الرَّهطِ الأَوَّلِ؛ والمرادُ به : النَّاقةُ الضّامرة . وشُبِّه بالنّونِ وهو الحوتُ لدقّتها وهُزَالِها .

«تحت راء »؛ أي : رجل / يضرب رئة النّاقة . [أ/٧٩]

قوله : « بدالٍ »؛ أي: برافقٍ، يُقال: دلوت النَّاقة؛ أي: رفقت بِها.

« يؤمّ الرّسم »، يقصد : رَسْم ربعِ الحبيب .

«غيَّره النَّقطُ »؛أي:نقطُ المطرِ؛أي:رسمُ ربعِ الحبيبِ دَرَسَتْه الأمطارُ.

وفَحْوى البيتين : تَـــترفّع عن الإزار الّذي تتّزرُ به الجواري غادة[١]؛ موصوفة بأنّها مالكةُ رهطٍ من المماليك[٢] في عَقيل، وعن[٣] ناقةٍ ضامرةٍ تحتَ رجلٍ يضرب رئتها، ولا يرفق بها قاصدةً أَطلالاً غيَّرها الأمطار .

ونحو قول الشّاعر[٤] :

لَقَرأْتَ مِنَّا مَا تَخُطُّ يدُ[٥] الوَعْي

والبِيضُ تَشْكُلُ والأَسِنَّةُ تَنْقُـــطُ

وفي رواية : تعجم .

---

(١) في ب زيادة : «بأنّها » ولا وجه لها .

(٢) في الأَصْل : «المماليك » والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ زيادة : « الرّكوب على » ولا يَسْتدعيها السِّياق لظهور المراد . كما لم يستدعِ التَّصريحَ باللّبس من الإزار في قوله المتقدّم : «تترفع عن الإزار » .

(٤) البيت من الكامل، و لم أعثر عليه - فيما وقفت عليه من مصادر -

(٥) في الأَصْل : « يدي » والصَّواب من أ، ب . مصدر البيت .

وهذا البيتُ مع البيتِ المتقدِّمِ موهمٌ[١] أنَّهما من منوالٍ واحدٍ؛ لكنّ الأمر بخلافه؛ لأنَّ الأوَّل من بحرِ الطَّويل، والثَّاني من الكامل، وأوّله :

لَوْ كُنْتَ شَاهِدَنا غَدَاة لَقَائنا

والخَيلُ من تَحْتِ الفَوارسِ تنحط

المُزاوجة: أن يُزَاوجَ بين معنيين في الشّرطِ والجزاءِ؛ كقول البُحتري[٢] :

إذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ[٣] بِيَ الهَوَى[٤]

أي : اشتدَّ هواها فيّ إذ[٥] النَّاس حريصٌ على ما منع .

أَصَاخَتْ[٦] إلى الوَاشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ

---

(١) في ب : « يوهم » والمعنى واحد .

(٢) البيت من الطَّويل . قاله الشَّاعر ضمن قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان . وأوّلها :

مَتَى لاحَ بَرْقٌ أَوْ بَدَا طَلَل قَفْرُ جرى مُسْتهِلٌّ لا بَكِيٌّ ولا نَزْرُ

لا ما ذكرَه الشّارحُ فيما بعد .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٨٤٤/٢)، وفي الموازنة - تحقيق: أحمد صقر - : (٣٦/٢).

واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٩٣)، نهاية الإيجاز : (٢٨٦)، المفتاح : (٤٢٥)، المصباح : (١٦٤)، والإيضاح : (٣٤/٦)، والتّبيان : (٤٩٦) .

وهو في المعاهد : (٢٥٥/٢) .

(٣) لجّ : تمادى وأوغل . ينظر : اللّسان (لجّ) : (٣٥٣/٢) .

(٤) قوله : « فلجَّ بي الهوى » ورد ضمن كلام الشّارح في أ .

(٥) هكذا في الأصْل، ب . وفي أ : « فإنّ » بدلاً من « في إذ » .

(٦) في ب : « أصاخ » وهي رواية إحدى نسخ المفتاح؛ وتبعه فيها بعض من جاء بعدَه، كصاحب المصباح والتّبيان . وهي رواية مرجوحة . =

أي : زادت مُهاجرتُها عنِّي بسببِ إصْغَائها إلى الواشي .

وأوَّله وهو من مراعاة النّظير[١] :

كأنَّ الثُّريَّا عُـلِّقَت في جَـبينه

وفي نَحْره الشِّعْري، وفي خَدِّه القَمَرْ.

اللَّفُّ والنَّشْرُ: أن تَلفَّ بين شيئين في الذِّكر، **وتنشر متعلّقهما**[٢] من غير تعيين متعلّق بواحدٍ وآخر بآخر؛ **اعتمادًا على العقْل** بأنّه يردُّ كلاًّ من المتعلّقين إلى ما له التَّعلّق؛ **نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيْهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾**[٣]؛ فإنّه لفَّ بين اللّيلِ والنَّهارِ، ثمَّ نشرَ[٤] متعلّقهما[٥] وهو السّكون والابتغاءُ؛ اعتمادًا على أنَّ العقلَ يردُّ السُّكونَ إلى اللّيلِ، والابتغاءَ إلى النَّهار . وهذا يُسمّى : لفًّا ونشرًا؛ على

= وأصاخت : من صخَّ الصوتُ الأُذنَ يصخُّها صخًّا؛ إذا قرعها، والصَّاخّة : صيحة تصخّ الأذن، أي : تطعنها لشدّتها . ينظر : اللّسان (صخخ) : (٣٣/٣) .

(١) البيتُ من الطّويل، وليس للبحتريّ كما نصّ الشّارح، وإنّما هو لابن عنقاء الفزاريّ، قاله ضمن قصيدة يمدح بها عميلة الفزاريّ .

وهو - باختلافات يسيرة في روايته - في شرح الحماسة للتّبريزي : (١٤١/٤)، والأغاني : (١٣٨/١٠)، وزهر الآداب : (٩٥٨/٢)، وأمالي القالي : (٢٤٢/١) .

(٢) في الأصْل : « بمتعلّقهما » والصَّواب من أ، ب، ف .

(٣) سورة القصص، من الآية : ٧٣ .

(٤) في ب زيادة : « بين » .

(٥) في الأصْل : « بمتعلّقهما » والصَّواب من أ، ب .

التَّرتيب؛لأَنَّ النَّشر على ترتيب اللَّف. وما هو على [غير][١] التَّرتيب[٢]؛ كقوله[٣]:

كَـــيْفَ أَسْلُو[٤] وَأَنتِ حِقْفٌ[٥] وَغُصْنٌ
وغَزَالٌ لَحْظــاً[٦] وَقدًّا[٧] ورِدْفــاً[٨]،[٩]

الجَمْعُ : أَنْ يُدْخل[١٠] شَيْئين فَصَاعدًا في نوعٍ واحدٍ؛ أي : الجمعُ إدخالُ جُزْئين أَوْ أكثر تحت كُلِّيّ واحد؛ ويُسمَّى ذلك الكلِّي الجَامعَ؛ **نحو:**

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْل . ومثبت من أ، ب . وفي أ زيد بعــد غير : «ذلك» والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٢) لم يذكر السَّكّاكيُّ قسمي اللَّف والنَّشر، واقتصر على تعريف المحسّن ومثاله . ينظر : المفتاح : (٤٢٥) .

(٣) البيت من الخفيف . وقائله أبو هلال العسكري؛ حيث نسبه لنفسه في الصّناعتين : (٣٨٢)، وروايته عنده : « ورِدْفــاً وقدّا » .
واستُشهد به في المصباح: (٢٤٦)، والإيضاح : (٤٣/٦) منسوبًا إلى ابن حيّوس.
والصَّواب: أنَّه ليس له،لكون ابن حيّوس متأخّراً عن أبي هلال. وذِكْرُ البيتِ متقدِّم.
قال العبَّاسيّ في المعاهد:(٢٧٣/٢):«وهو منسوب لابن حيّوس،ولم أره في ديوانه».

(٤) أسلو : أنسى . ينظر : اللّسان (سلا) : (٣٩٤/١٤) .

(٥) الحقف : المعوجّ من الرّمل . الصّحاح (حقف) : (١١١١/٣) . واللّفظ كناية عن الامتلاء والاسْتدارة .

(٦) اللّحظ : النّظر بمؤخّرة العين . ينظر : الصِّحاح (لحظ) : (٩٨٣/٣) .

(٧) القدُّ : القامة . الصّحاح (قدد) : (٤٥٥/٢) .

(٨) الرِّدف : العجيزة . ينظر : اللّسان (ردف) : (١١٥/٩) .

(٩) وجرت على غير التَّرتيب؛ لأنّ اللّحظ للغزال، والقدّ للغصن، والرّدف للحقف .

(١٠) في الأَصْل زيادة : « بين » ولا وجه لها .

إنَّ الشَّبَابَ والفَراغَ والجِدَة مَفْسَـــدةٌ لِلْـــمَرءِ أيُّ مَفْسَدة[1]

فالكُلِّيُّ هو[2] : المفسدةُ، وجُزئيَّاتُها : الشَّبابُ، والفراغُ، والجِدَةُ .

الفرقُ[3] : **عَكْسُه**؛ أي : عكسُ / الجمعِ، وهو : إيقاعُ تبايُنٍ بين [٧٩/ب]

أمرين من نوعٍ واحدٍ؛ كقوله[4] :

مَا نَوالُ[5] الغَمَامِ وقْتَ ربيعٍ كَنَـــوالِ الأَمِيرِ يَـــومَ سَخَـــاءِ

---

(١) البيت من الرَّجز. وقائله أبو العتاهية. قاله ضمن أرجوزته المشهورة الّتي سَمَّاها (ذات الأمثال)، وهو في ديوان الشّاعر: (٣٨٨) برواية: «للعقل) مكان «للمرء»، وهو في: أبو العتاهية أشعاره وأخباره: (٤٤٨)، وفي الأغاني: (٢٨٤/٢) برواية المتن .

واستُشهد به في المفتاح : (٤٢٥)، والمصباح : (٢٤٧)، والإيضاح : (٤٥/٦)، والتِّبيان : (٥٠٦) .

وهو في المعاهد : (٢٨٣/٢) .

(٢) هكذا في الأَصْل، ب . وفي أ : « هي » .

(٣) هكذا بلفظ : « الفرق » في جميع نسخ الشَّرح الّتي بين يديّ. وفي ف : «التّفريق» وعليه ورد لفظ المفتاح .

يقول أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة : (٢٥٩/أ) : «هذه الصّيغة تسمّى في علم البديع بالتَّفريق، ولا يكاد يوجد التَّعبير عنه بـــ(الفرق) » .

(٤) البيتان من الخفيف . وقائلها : رشيد الدّين الوطواط . وهما في حدائق السِّحر في دقائق الشّعر؛ للوطواط : (١٧٨) .

واستُشهد بهما برواية: «وقت سخاء » في نهاية الإيجاز: (٢٩٥)، والمفتاح: (٤٢٥)، وبرواية المتن في المصباح : (٢٤٧)، والإيضاح : (٤٦/٦) .

وهما في المعاهد : (٣٠٠/٢) .

(٥) النَّوال : العطاء .